تأملات في السياسة السودانية

((محاولة للتفكير بصوت مسموع))

د. أحمد عثمان عمر

أغسطس 2016م

تأملات في السياسة السودانية ((محاولة للتفكير بصوت مسموع)) د. أحمد عثمان عمر أغسطس 2016م

تأملات في السياسة السودانية

((محاولة للتفكير بصوت مسموع))

د. احمد عثمان عمر
ولد بمدينة شندي عام 1966م و
تلقى تعليمه العام بها
تلقى تعليمه الجامعي و فوق الجامعي
بجامعة الخرطوم
متزوج و له بنتان وولد
من كتاب الصحافة الالكترونية
مقيم خارج السودان

تأملات في السياسة السودانية
(محاولة للتفكير بصوت مسموع)

د. أحمد عثمان عمر

أغسطس ٢٠١٦م

المحتويات

إهداء ٤

شكر و تقدير ٥

كلمة الناشر ٦

تقديم في القيمة المعرفيّة للنصوص ٧

مدخل ١٠

القسم الأول: (مأزق نظام الإنقاذ و مستقبل الوطن) ١٤

الفرع الأول: في السودان (إنتخابات الإستمرارية لا إنتخابات الشرعية الديمقراطية) ١٥

الفرع الثاني: من ينقذ الإنقاذ؟ (ملامح ضعف السلطة وغياب الخيارات)... ... ١٩

الفرع الثالث: الحكومة السودانية وتجريب المجرب! ٢٤

الفرع الرابع: مأزق المؤتمر الوطني (الإنسداد السياسي وحتمية الفشل والسقوط) ٢٧

الفرع الخامس: النظام السوداني (تحول إستراتيجي أم تموضع تكتيكي؟) ٣١

الفرع السادس: نهب المغتربين أم تشجيعهم على الإستثمار؟ ٣٥

القسم الثاني: مظاهر الأزمة (رئاسة البشير نموذجاً) ٤٠

الفرع الأول: المحكمة الجنائية الدولية –مفارقات وتداعيات التسييس ٤١

الفرع الثاني:أمر توقيف البشير– لم يحن أوان التنفيذ بعد! ٤٦

الفرع الثالث: تأجيل الإنتخابات أولى تداعيات مذكرة توقيف البشير ٤٩

الفرع الرابع: في تحويل الفضيحة إلى فتح رباني ٥٣

الفرع الخامس: تداعيات فضيحة جنوب أفريقيا في الداخل السوداني ٥٧

الفرع السادس: فخامة الرئيس – ممثل الرأسمالية الطفيلية ورهينتها ٦٠

القسم الثالث: نظام الإنقاذ و تعميق الأزمة ٦٦

الفرع الأول:السودان ونذر التفكك –مخاطر الإنفصال على دولتي الجنوب والشمال ٦٧

الفرع الثاني: ما لاتريد الحركة الشعبية أن تراه! ٧٢

الفرع الثالث: نورونا ياهداكم الله !.. ... ... ٧٥
الفرع الرابع:جنوب السودان– مضمون النزاع وآفاق الحلول ٧٨
الفرع الخامس:إتفاق الدوحة الإطاري (مزالق وسقوف) ٨٦
الفرع السادس:الخليل شهيداً!(قرابين نجاح المشروع الأمريكي في السودان) ٩٠
القسم الرابع:أزمة المعارضة السودانية. ٩٥
الفرع الأول:المعارضة السودانية (إرتباك الأداء وإضعاف الحجج) ٩٦
الفرع الثاني: نرجوكم..... قاطعوها يرحمكم الله ٩٩
الفرع الثالث: دلالات إيجابية في السياسة السودانية!!. ١٠٢
الفرع الرابع:عقبات في سبيل تأسيس أحزاب سياسية سودانية جديدة. ١٠٧
الفرع الخامس: التحالف اليساري الإسلامي الليبرالي (وجهة نظر)... ... ... ١١٤
القسم الخامس:مواقف عامة ذات علاقة بالسياسة السودانية. ١٣٣
الفرع الأول:موقف مرائي من الإحتلال!. ١٣٤
الفرع الثاني: لفرنسا وجهة نظر!!! ١٣٧
الفرع الثالث: لا لإعدام قادة الأخوان بمصر ١٤٠
الفرع الرابع: تغيير أوباما – الوعود والأحلام والسقوف المتاحة ١٤٤
الفرع الخامس: فليستعد الغرب للمزيد من موجات الهجرة! ١٤٨
الخاتمة ١٥٢
ملحق المقالات بتسلسل تواريخه ١٥٦

إهداء

إلى روح صديقي عبد الرحمن أحمد مدني الذي غادرنا فجأة فذكرنا ببدهية الموت التي تفاجئنا كل مرة وكأنها لم تحدث من قبل. ألا يكفيك يا أبا المجذوب أنك كنت كاتم الأسرار والمؤتمن على الأرواح.

نم في سلام ياصديقي فقد أديت واجبك وأكثر.

شكر و تقدير

ككل نص منشور، ما كان لهذا الكتاب أن يكون بين أيدي القراء إلا بجهد آخرين قيضوا له أن يكون. أولهم المواقع الإلكترونية التي نشرت مقالاته في البداية، وهي سودانيز أونلاين و الحوار المتمدن و الراكوبة و حريات، و ثانيهم صديقاي من أهلِ الإبداع الأستاذين/ علاء سنهوري و معاذ عبدالرحيم، اللذانِ ألبسا هذا النص ثوباً فنياً و تحسسا مواقع الزلل فيه من حيث اللغة، و بذلا جهداً مقدراً ليخرج إلى العلن، و ثالثهم زوجتي الأستاذة / منال يس التي كانت كالعادة اول قارئٍ نقديٍ له.

لهم و لكل من ساهم في إخراج هذا العمل للنور، عظيم الشكر و الإمتنان و خالص المودة.

د. أحمد عثمان عمر

كلمة الناشر

الي اي ميناءٍ يتجه هذا المركب ذا المائة صاري

ناظم حكمت

في ليلنا هذ المدلهم ، حيث تتعقد وتتشرزم القضايا السياسية والاجتماعية ، نلحظ ظاهرات تقهقر الواقع الي الوراء وتنبعث من موات أشكال كانت سائدة في مجتمعات قديمة فيما قبل مفهوم الدولة الحديثة ، كمثل عصبية القبيلة والجهة والقوم والعرق لتتجاذبنا في غير اتجاه حلمنا في التقدم والتغيير وبناء المجتمع المعاصر

الذي يقوم ويرتكز على أشكال أرفعٍ وأرقى تلائم مفاهيم دولة الحقوق و المواطنة . فما بين تلك القوى التي تجرنا جراً للوراء وتلك التي تدفعنا للأمام يزداد الواقع السياسي الراهن تعقيدا وغموضاٍ لتبرز الاسئلة الصعبة التي ، بالقطع ، ليست لها إجابات مباشرة كما قال سابقا الاستاذ المرحوم / التجاني الطيب بابكر . عند هذا تتجلي الحاجة الماسة الي الجهود الفكريةٍ الفاعلة في تفكيك القضايا السياسية وتحليلها وإعادة العمل عليها كي نستبين شيئا من طرق الفكاك عن معضلات الواقع الي آفاق الحلول الجذرية الممكنة . وبالتأكيد فإن هذه الجهود المطلوبة لن تكون جهود أفراد متفرقين أو مؤسسات منفردة وإنما ستكون كما هو مأمول مجهودات جماعية ضخمة ـ يصب في مجراها كل إسهام فردي جاد وكل نتاج يفجره النقاش والنقد إضافة لمجهودات المؤسسات السياسية والمراكز البحثية وكامل كيانات إنتاج الوعي الأخرى . والحصيلة المرجوة أخيراً هي أن نتعرف ونستبين وجهتنا ونحو أي الموانٍ يتجه مركبنا ذو الصواري التي تفوق المائة.

تاملات في السياسة السودانية ، الكتاب الذي جمع المقالات التي كتبها المؤلف في الفترة من مارس ٢٠٠٨ الي فبرايرٍ ٢٠١٦ ، نراه مساهمة مقدرة في التصديٍ للأسئلة الملحة المطروحة وجهداً مطلوباً ، ونحن على يقين بأن القارئ سيثمن عاليا رؤى وأطروحات الدكتور أحمد عثمان عمر الجادة والصادقة والتي نرجو أن تثير الإهتمام والنقاش وأن تحفز آخرين لدخول الحلبة بالكتابة وتعضيد الرؤى الصائبة وتجسير ما تقاصر منها الي مرافي موانينا المبتغاة.

الناشر

جميع الحقوق محفوظة

تقديم
في القيمة المعرفيّة للنصوص

إذا كان (التأمّل والزمن يّغيّران الرؤية قليلاً قليلاً حتى نتوصّل في النهاية إلى الفهم) أو كما يقول الرسّام الفرنسي (بول سيزان) ، فإن هذا التداول للشأن السياسي السوداني والذي جمع الكاتب مقالاته عقداً منضدّاً رغم تتاليها تأريخاً في التعاطي مع الأحداث ونشرها عبر الوسائط (المتاحة) في وقتها .. أقول أن هذا التداول المجموع هنا يضعنا أمام مفكر ومحلل سياسي يؤكد بإستمرار عدم تنازله أو تخليه أو مساومته على القيام بواجب المثقف الذي لا يغمض لضميره جفن في عين شهادته شهادة أمينة على موقع مجتمعه وحراكه وحراك نخبه السياسية داخل موار الأزمة التي دخلتها بلاده منذ بداية السلطة التي ما سهى قلمه عن الكتابة عن محاككاتها وإستهانتها بالأرض والشعب تراثاً وحاضراً . وسنلاحظ هنا الكاتب وهو يظل صوتاً يغرّد خارج القفص الذي تحاول السلطة السياسيّة وضع النُخب فيه ، والذي في حال عدم تمكنها من فرض هيمنتها عليهم تبذل جهدها لجعلهم في محل الضباب بحيث تفصل معرفتهم ومنتوجهم عن السياسة عموماً وعن الحقيقة في الشأن السياسي ، لينتجوا ما هو مجرّد في الثقافة بلا ملامح لزمان أو مكان محددين أو ما هو متخبّط ومهوّم في تناول الشأن السياسي لإفتقاره للمنهج العلمي والتحليل المعرفي في تناوله تمييزاً لما هو آني ومحدود عن ما هو متسلسل ومتتالي .

أخيرلك اقول البحرّق حشايا

أخيرلك أفضفض جراب الخبايا

أقول الكلام البفكفك سوارك

يوقف جدارك .. ويرفع عضايا

تضيع الرموز التغنّى الكلام xxx

وهذا ما يُسمع بالإنصات لضمير الكاتب وهو لا يغادر حدثاً بالكتابة حوله إلّا إلى حدث تال ، توقعاً له أو إدراكاً بحتميته كنتيجة لما سبق له تناوله ، وهذا ما يجده المتلقي بين طّيّاتً المقالات هنا ، مما يُعيد الإنتباه والإدراك بقراءة تعاقب مجريات الشأن السياسي السوداني عبر رعونات أو تآمر السلطة ، وتخبّطات أو خيبات أو محاولات نجاح المعارضة في (رد فعلها السياسي) .

لم يتوقّف قلم الكاتب طيلة سنوات هذه السُلطة عن العمل على قراءة تحوّلات

ومستجدات الأزمة ومُكوّناتها وميكانيزم توالد إنتقالها بين المراحل ، بل قراءة حقيقة إرتباطها الطبقي بالراسمالية الطفيليّة والآيدولوجي بالإسلام السياسي وذلك عبر تحليل متأنّي ومتقصّي ومتعمّق لتأتّي المحصّلة في هذا الكتاب مفاتيح منهجية دالّة على الوضع الحقيقي للمشهد السياسي السوداني بأكمله ، وواقع النظام الحاكم في السودان في تناقضاته (الملمومة) ، وأساليب وأدوات عمله في توظيف ما يستجد أحيانا ، وإستجداد ما يوظّفه كلّما مضى المشهد في غير ما يمكن أن يطيل عمره في السلطة . ولا يفوتني أن أشير إلى أن هذا السفر جمع بين طيّاته تناولات للشأن السياسي عالمياً على المستوى الإقليمي والدولي فيما يشِير للإرتباطٍ وثيق الصلة والتأثير بين الحاصل داخليا ، وإرتهانه بمجريات سياسيّة خارجيا . ومعرفيّا يؤكد على علميّة إستصحاب صراع القوى العالمية وتأثيره وإنعكاسه على الأحداث ، وعلى إستمرار بقاء النظام في السلطة عبر إستفادة هذه القوى من رغبته في البقاء لإستمراره الطبقي في الحياة على حساب موت البلاد .

رجعلك قليبى المهضلم

يراجع صنوف الغناوى العصية

يراجع معاك الكلام القبيل استباك

الكلام المبهرج وخاوى

الكلام المزيف

ولا فيه غير احتلام وانفصام

تموت الحروف يوم تقوم القصائد

مقام الطبول والبخور

بشوفك جرايد شواكر حوامد

ولا هامى فيها

عليها المصائب تمام التمام [xxx]

هو موقع ظل الكاتب يعمل على الثبات فيه وقبلها التأكّد من إمكانه للنظر منه عبر زوايا متعددة بلا تأثيرات مُضللةٍ ، ومن هنا تأتي قيمة معرفية لهذا السِفر من وجهة تتالي مقالاته تأريخا ، وتعاقبها منطقا .

إدراكاً منه أن متى ما حانت لحظة إعادة بناء مجتمعه ، فإن ذلك يتطلب رؤى مغايرة ، لها أدوات ومفاهيم ومناهج وجهاز معرفي متكامل يتواضع أمام وهم إمتلاك الحقيقة كما جاء من الكاتب في هذا الكتاب وصدقت فيه قراءته قبلها (أوهمت المعارضة نفسها وجماهير الشعب السوداني بأن نيفاشا وثيقة تحوّل ديمقراطي وأوشكت علىٍ خوض إنتخاباتها التي قاطعتها في الزمن الضائع ، وواصلت بعد ذلك جلد ذاتها بدلا من تقديم نقد علمي

لوضعها ومساهماتها والبناء على الإيجابي منها ، واتجهت بعض قطاعاتها لبناء أحزاب جديدة مصيرها الفشل لأسباب كثيرة ، وحاول بعضها إنجاز تحالفات بين قوى يصعب توصيفها ناهيك عن تجميعها في عمل مشترك تعوقه أزمات بعض تلك القوى وفشلها في رصد هذه الأزمات توطئة لمعالجتها ..) وأعود وأقول رؤى مغايرة لها أدوات ومفاهيم ومناهج وجهاز معرفي متكامل يتواضع أمام وهم إمتلاك الحقيقة ويتعالى على الإطمئنان إلى يقينيّات كمقولات أن التغيير قادم ، والتراكم المؤدي للثورة ، أقول الاطمئنان إلى هذه اليقينيّات بلا إستعداد فكري وقراءات تحاول الحقيقة وفهم يجاور الصواب بـ (.. أن الأزمة عميقة جداً، وأن المؤتمر الوطني الحاكم لا يملك سوى أن يعمقها بإستمرار في سبيل المحافظة على سلطته، وهو غيرٍ راغبٍ وغير قادر على مساومة يقدم عبرها تنازلات تقود لإنفراجة حقيقية وتفتح مساراً فعلياً لتحول ديمقراطي يقود لتفكيك سلمي لدولته ويسمح ببناء دولة جميع السودانيين) .

علاء الدين سنهوري

[xxx] من كلمات الشاعر / محمد طه القدال

مدخل

القارئ لصفحات الكتاب الماثل، ربما يتساءل عن الكيفية التي تم بها جمع المقالات الواردة به وربطها ببعضها البعض، لتشكل وحدة مترابطة وتصنع نصا موحدا. فهو يتكون بالأساس من مقالات صحفية نشرت على مدى سنوات، الرابط الأول بينها أنها كتبت في شأن الوطن من مواقع رصد تطور عمليته السياسية وأزمته العامة. وهي مقالات أنتجت في إطار المكابدة مع الواقع السياسي العام في السودان، بالنظر إليه في خصوصيته وصيرورته، بإعتبار أن هذه الصيرورة كلا واحدا يقيض لما يكتب عنها أسس الوحدة والترابط، وينفي عن الكتابات على تعددها وتتابعها الزمني، سمة التنافر أو الإنقطاع أو غياب الرابطة التصورية. فالكتاب جاء ضمن سلسلة كتب، توثق وجهة نظر الكاتب وتسجل شهادته حول ماجرى ببلادنا وقادها لواقعها المأساوي الراهن من مواقع تماس شخصي مع تطور الأزمة السياسية ونظرة متأثرة بطبيعة تخصص الكاتب من ناحية، وتم تكريسه لتوثيق تجربة من تجارب الكتابة في الإعلام الإلكتروني الجديد على شبكة الإنترنت، بعيدا عن رقابة السلطة الحاكمة المباشرة التي تجتهد في منع كتابة المقالات الصحفية غير المعززة لنظرتها وغير المكرسة لبقائها من ناحية أخرى.

ورؤية الرابطة غير المرئية للبعض التي توثق عري العلاقة بين هذه المقالات وتشدها إلى نسيج منطقي موحد تزيد المنهجية المستخدمة فيه وحدته، سمح للكاتب بتقسيم المقالات الواردة به إلى خمسة أقسام. أولها تم تخصيصه لمأزق نظام الإنقاذ الحاكم بالسودان وأثر ذلك على مستقبل الوطن، وتم التركيز فيه على الإنتخابات التي تعتبر وسيلة الدولة المغتربة للعودة إلى أصلها الإجتماعي، وذلك عبر توصيف الإنتخابات كوسيلة للبحث عن الشرعية وترسيخ الدعاية السياسية حول ديمقراطية النظام، في حين أنها مكرسة لتغييب هذه الديمقراطية بالذات وسلب إرادة الشعب الفعلية وحرمانه من إختيار من يحكمه بإرادة حرة، لضمان إستمرارية النظام ودعم إستمراريته. كذلك تم ربط هذه الآلية بمحتوى أزمة النظام، حيث تم توضيح أن تزوير الإنتخابات يعكس ضعفا واضحا للنظام، يفضحه التفريط في وحدة البلاد وتنامي الدين الخارجي وأمور أخرى تم تعدادها، وتوضيح أن إستخدام نفس التكتيكات من قبل النظام يعني تجريبا للمجرب وتكرارا للفشل. وقاد كل ذلك للإنسداد السياسي الذي تمر به البلاد، الذي يعتبر نتيجة طبيعية لمأزق سلطة الإنقاذ، مما يقودها للرضوخ للخارج بحثا عن معالجة أزمتها الداخلية، ويحتم نهبها لمواطنيها في الداخل وفي الشتات، بمحاولة نهب من إغتربوا قسرا خارج الوطن.

و في القسم الثاني، ترد مقالات تعكس مظاهر الأزمة عبر مناقشة أزمة رئاسة

الرئيس البشير من موقع علاقته بالمجتمع الدولي، مبتدرة التوصيف بدور المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت أمر توقيف في مواجهته بناءا على الجرائم المرتكبة في دارفور، و قيضت بذلك للدول ذات الأهداف حشره حيث أرادته، حين استجاب للوضع بتسييس الإجراءات الجنائية للهروب من إستحقاقات الدفاع القانوني عن مركزه الذي يعلم ضعفه تماما. وأنتقلت بعد ذلك لتأكيد واقعة إبتزاز الرئيس الهارب من العدالة عبر نافذة هذا التسييس وتأجيل تنفيذ أمر التوقيف والقبض لإستخدامه كوسيلة للحصول على تنازلات سياسية، مع توضيح إستجابة النظام لأمر التنفيذ الآنية عبر تأجيل الإنتخابات بالمخالفة للدستور لإعادة ترتيب البيت من الداخل وإمتصاص أثر صدمة أمر القبض والتوقيف. أعقب ذلك مناقشة تداعيات مذكرة التوقيف بتحليل ماحدث للرئيس البشير في جنوب أفريقيا من فضيحة نتجت عن المطالبة بتوقيفه، ومناقشة أثر هذه الإجراءات على الداخل السوداني، ومن ثم الإنتقال لتحديد طبيعة وضع الرئيس في الداخل ومكانته الإجتماعية السياسية كممثل لشريحة الرأسمالية الطفيلية ورهينة لها في نفس الوقت، لتحديد مدى مأزقه الشخصي وإنعكاس ذلك على الوطن.

وتم تكريس القسم الثالث، لمراقبةٍ كيفية تعميق نظام الإنقاذ للأزمة، عبر رصد توسيعه للحروب ومناورته بعملية السلام، بدلاً من تكريس السلام كمعبر لحل مأزق الوطن وممر حتمي لإطلاق أي عملية للخروج من النفق والتأسيس لمبادرات تنموية. حيث خصص المقال الأول لمناقشة تداعيات إتفاقية نيفاشا عبر رصد نذر تفكك البلاد ومخاطر الإنفصال على دولتي الجنوب والشمال، وتأكيد حتمية قيام دولتين فاشلتين نتيجة لأي إنفصال وذلك قبل عام من الإستفتاء الذي أدى إلى ذهاب جنوب الوطن. وناقش المقال الثاني دور الحركة الشعبية لتحرير السودان في عملية الإنفصال من مواقع نقدية، بإعتبار خطأ إستجابتها لسلوك المؤتمر الوطني الحاكم الإستفزازية وغير المسؤولة، بالتنكر لبرنامجها السياسي والتحول لحركة إنفصالية دون تعديل برنامجها الذي يدعو إلى وحدة الوطن. في حين خصص المقال الثالث لمناقشة الدعوة للكونفيدرالية قبل إنفصال الوطن، موضحا أنها مصادرة للمطلوب وإستباق لما هو متفق عليه من حق لتقرير المصير. أما المقال الرابع فقد تم تخصيصه لمناقشة فشل دولة الجنوب بعد إنفصالها بإعتباره إحدى الثمار المرة لما فعلته الإنقاذ بالوطن، والتركيز على الحرب الأهلية الداخلية كمظهر للفشل، ودور المؤتمر الوطني فيها. والمقال الخامس نوقش عبره إتفاق الدوحة الإطاري مع حركة العدل والمساواة الذي أتي في إطار مناورة النظام بالسلام في إقليم دارفور، حيث تم توضيح المزالق الواردة به والتي تعكس سوء نية نظام الإنقاذ، وأعقبه مقال سادس يناقش اغتيال رئيس حركة العدل والمساواة بعد فشل المفاوضات برغم توقيع الإتفاق الإطاري.

أما القسم الرابع، فقد تم تخصيصه لرصد أزمة المعارضة السودانية، وتوضيح

إرتباك أدائها بقبولها تأجيل الإنتخابات، وسكوتها على خرق الدستور وعدم مشروعية برلمان نيفاشا الذي شاركت فيه بعد إنتهاء فترته الدستورية وكذلك عدم دستورية مؤسسة الرئاسة. وربط ذلك بقرارها الخاطئ بالمشاركة في إنتخابات زعمت أنها ستقود لتحول ديمقراطي بالمخالفة لنصوص الدستور وقبله نصوص إتفاقية نيفاشا نفسها التي وطدت أقدام الدولة الدينية في شمال البلاد، ودعوتها لمقاطعة هذه الإنتخابات التي عادت واضطرت لمقاطعتها في الوقت الضائع، مما سمح لبعض قواها بعدم المقاطعة والإنخراط في العمليةٍ الإنتخابية الوهمية التي تم تزويرها بإمتياز. وبدلا من أن تقوم المعارضة بتقييم أدائها تقييما علمياً في كل الأحوال برصد الإيجابيات والسلبيات وتحديد المآلات، درجت على جلد ذاتها ورؤية الجزء الفارغ من الكوب دائما، مما دفع الكاتب لرصد الدلالات الإيجابية في السياسة السودانية وتوضيح ما أنجزه العمل المعارض. وفي محاولته لرصد وتكييف عمل المعارضة وآلياتها وقراءته لطبيعة التنظيم، ناقش الكاتب العقبات التي تقف في سبيل تأسيس أحزاب سودانية جديدة فاعلة وقادرة على التحول لقوى إجتماعية كبرى، لينتقل لمناقشة إمكانية التحالف العريض بين الأحزاب القائمة نفسها من خلال مناقشة إمكانية قيام تحالف يساري إسلامي ليبرالي دعت إليه بعض القوى.

والقسم الخامس والأخير، أفرد لمناقشة مواقف عامة ذات إرتباط بصورة أو أخري بالسياسة السودانية، منها الموقف المرائي والمخاتل من الإحتلال الإسرائيلي لوطن الفلسطينيين، للتنبيه لمخاطر ولا مبدئية دعوات التطبيع التي بدأت تنطلق من داخل المؤتمر الوطني الحاكم أو بتشجيعه لآخرين للمناداة بالتطبيع. ومنها كذلك موقف فرنسا من إرتداء الرموز الدينية في أماكن عامة وإرتباط ذلك بمدنية وعلمانية الدولة، في نقد غير مباشر لقانون النظام العام وفرض ملابسٍ بعينها على المرأة في البلاد وخلط الديني بالسياسي لتبرير المصالح الدنيوية. ومنها أيضا رفض إعدام قادة الأخوان المسلمين بمصر لتأكيد الموقف المبدئي من الإعداماتٍ السياسية وإدانة سلوك نظامٍ الإنقاذ الذي يقوم على تصفية خصومه السياسيين جسدياً بعد تصفيتهم معنوياً. وختاما مناقشة إستباقية لدور رئاسة الرئيس أوباما برصد الأحلام أو الأوهام التي راودت البعض عند إنتخابه – إن شئنا الدقة، وتحديد السقوف المتاحة له في ظل توصيف لطبيعة الإمبريالية العالمية ومناقشة دور ممثليها الذين يقومون بدور رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تقديم قراءة أخيرة قاربت علاقة الغرب بالدول النامية عبر موجة الهجرة الأخيرة.

في نهاية عرض الأقسام، تم كتابة خاتمة احتوت على بعض الخلاصات والإضاءات التي توصل إليها الكاتب، من قراءة عكست في المقالات المتضمنة في الأقسام الخمسة. وهي في النهاية تلخص وجهة نظر خاصة وفردية، ينقصها ما ينقص قدرات الفرد من عدم إحاطة شاملة مهما كانت قدراته، ومن نقص في المعلومات وضعف أو خطأ في

التحليل. لذلك لا يدعي الكاتب أي كمال للنص بل يرى أن به عيوباً وقصوراً تحتاج تكملته لعمل مؤسسي وفكر جماعي تخصصي، وهو لا يعدو حالة كونه محاولة للتفكير بصوت مسموع في زمان يقود فيه التفكير بصورة آلية للتكفير من قبل الخصوم السياسيين الذين يخافون من يفكر.

القسم الأول
مأزق نظام الإنقاذ ومستقبل الوطن

الفرع الأول

في السودان (إنتخابات الإستمرارية لا إنتخابات الشرعية الديمقراطية)

(١)

يستغرب الكثير من السياسيين والمحللين من إصرار النظام السوداني على إقامة إنتخابات يعلم جيداً أنها فاشلة وشكلية وأنه سوف ينافس فيها نفسه بعد مقاطعة قوى المعارضة الرئيسية لها. ولكن المدرك لطبيعة النظام يفهم سريعاً السر شبه المعلن وراء إجراء مثل هذه الإنتخابات. فالنظام لا يتعامل مع الإنتخابات بالإساس كوسيلة ديمقراطية لتداول السلطة وإعادة إستدخال مؤسسة الدولة في المجتمع بخلق الرابطة الآلية بين المواطن والمؤسسة، ولكنه يتعامل معها كوسيلة لضمان إستمراريته في السلطة ولتبرير هذه الإستمرارية لا أكثر ولا أقل. فالنظام يعلم أكثر من غيره أن الإنتخابات ليست هي الديمقراطية كما يتوهم الكثيرون، بل هي مجرد وسيلة من الممكن أن تتجمل بها أقبح الديكتاتوريات بأخذ الآلية الديمقراطية في سياق غير ديمقراطي، وهو يعلم أنه في ظل الدستور الحالي الذي بح صوتنا ونحن نقول إنه ليس دستوراً ديمقراطياً، لا يمكن بل يستحيل أن تكون الإنتخابات ديمقراطية. لأن الإنتخابات الديمقراطية تقوم في دولة سيادة حكم القانون الديمقراطية وتستمد ديمقراطيتها من الدستور الديمقراطي لا من دستورٍ تكرس مادته الخامسة الدولة الدينية علناً وعلى رؤوس الأشهاد في شمال السودان سابقاً والسودان حالياً.

(٢)

إدراك النظام – على عكس معارضته التي توهمت أن الدستور الحالي من الممكن أن يقود لإنتخابات ديمقراطية في الإنتخابات السابقة– يجعله متقدماً على معارضته بخطوة في التفكير حول الغرض من الإنتخابات وكيفية توظيفها. وينبني على ذلك قدرة النظام على تحديد الهدف من الإنتخابات وحياكتها لتتناسب مع طول وعرض ذلك الهدف. وبما أن الهدف من الإنتخابات الحالية هو إستمرار النظام في السلطة، فبالنسبة للنظام تبرير إستمراره حقوقياً ودستورياً عبر هذه الإنتخابات، أهم من شكل الإنتخابات ومحتواها معاً. ومن هنا يأتي رده على مقاطعة المعارضة للإنتخابات المتمثل في منعها من تفعيل المقاطعة لنشاط سياسي فاعل يقود إلى إسقاطه، مع الإستمرار في إنجاز الإنتخابات بمن حضر. فالنظام مضى في تنفيذ إنتخاباته لا ليصبح نظاماً ديمقراطياً، بل ليستمر كنظام

دستوري وفقاً لدستور نيفاشا الذي يحكم البلاد. وحجته حول مشروعية إستمراره هي أنه قد أقام الإنتخابات في مواعيدها الدستورية و أن من قاطعها قد مارس حقه في المقاطعة، لكن المقاطعة لا تسقط عن الإنتخابات دستوريتها خصوصاً و أن الدستور لا ينص على نصاب معين لشرعية الإنتخابات. وبما أن القوى المقاطعة قد إرتضت دستور نيفاشا وطبلت له كدستور تحول ديمقراطي، فإن إنتخاباته شرعية ودستورية وتؤكد شرعية إستمراريته في السلطة. وبلا شك سوف يزيد النظام على ذلك بعداً سياسياً للإنتخابات يدعي نزاهتها وشفافيتها، بل يؤكد أنها كانت حرة أيضاً. هذا النوع من الدعاية، سوف يسمعه العالم والسودانيون قريباً برغم الفشل الجماهيري الذريع والعزلة المستحكمة التي أكدتها هذه الإنتخابات للنظام بصورة فاقت تصوره وإدراكه.

(٣)

فالنظام يدرك بلاشك أنه معزول ومحاصر، ولكن هاله وأدهشه مدى هذه العزلة كما أدهشه عمق الرفض بل والتمرد عليه حتى داخل الحركة الإسلامية التابعة لحكومته، التي اضطرت لإصدار نداء لعضويتها ومواليهم للحاق بصناديق الإنتخابات. ولكن رد فعله على هذه العزلة لن تكن الإعتراف بخطئه وتقديم تنازلات لمعالجة الأزمة، بل سوف يستخدم الإنتخابات للحديث عن شرعيته الدستورية الحقوقية، ويناور لكسر طوق العزلة، دون مخاطبة المشاكل الرئيسية أو محاولة تفكيك الأزمة وإيجاد حلول حقيقية لها بمخاطبة أسبابها. وذلك لأنه يعلم أن سببها الرئيس هو النظام نفسه وأن معالجتها تستدعي تفكيكه ومحاسبة مجرميه كمدخل صحيح لبناء دولة المواطنة وسيادة حكم القانون، التي يجب أن تكون دولة كل مواطنيها. وهذا بالطبع يستدعي توقع أن يتم تسويق سلطة الأمر الواقع التي تنتج عن الإنتخابات كسلطة دستورية أتت في السياق الدستوري لتمنع أي فراغ دستوري ينتج عن تأجيل الإنتخابات، ولتمنع أي إدعاء بعدم شرعية السلطة القديمة في حال التأجيل الذي رفضه النظام. كذلك يستدعي توقع إستمرار السلطة في التضييق على المعارضة المقاطعة للحوار الوطني المزعوم، والمناورة مع المعارضة المنخرطة في الحوار وإستخدامها لتنفيس الإحتقان ومخاطبة المجتمع الدولي تكتيكياً بالرغبة في الحوار وجدية مساعيه. وبالطبع لن ينتج عن مثل هكذا حوار سوى معالجات تجميلية تضع بعض المساحيق على وجه النظام الكالح، ولكنها لن تحل أي مشكلة من المشاكل الراهنة، ولن تقدم للمواطن السوداني أي شئ يذكر.

(٤)

في مواجهة خطة النظام الواضحة والجلية التي أقام على أساسها إنتخاباته المثيرة للسخرية، المطلوب هو أن تضع المعارضة الحقيقية للنظام تصوراً واضحاً لمرحلة ما بعد الإنتخابات ولا تكتف بمقاطعتها فقط. فعلى المعارضة ألا تعترف بالسلطة التي تنتج عن الإنتخابات وأن تتعامل معها كسلطة أمر واقع بإعتبار أنها نتجت عن دستور إنتهت صلاحيته بإنفصال الجنوب وكان يجب أن يتم إستبداله بدستور يجمع عليه أهل السودان الحالي، لا أن تقوم السلطة بترقيعه وإستخدامه في مواجهة شعبها. وعليها أن تمتلك الشجاعة لتقول بأن هذا الدستور دستور غير ديمقراطي وأن أية إنتخابات تمت أو تتم بموجبه ليست ديمقراطية و أن السلطة التي تنشأ عنها بإستحيال أن تكون سلطة ديمقراطية، و أنه بدون قيام مؤتمر دستوري يضع دستوراً ديمقراطياً حقيقياً، لا شرعية لأي سلطة وإن جاءت إنتخاباتها مبرأة من كل عيب. فالإنتخابات التي أتت بالسلطة الحالية و الإنتخابات الماثلة التي ستأتي بها أيضاً، كلتاهما إنتخابات غير ديمقراطية بحكم أساسهما الدستوري غير الديمقراطي، وبحكم أنهما تمتا في ظل نظام دولة دينية إستبدادي، وبحكم أنهما أتيتا في ظل حرب مستمرة و ظالمة ، وبحكم أنهما أتيتا في ظل غياب الحريات و وجود القوانين المقيدة للحريات، وبحكم أنهما أتيتا في ظل إستغلال حزب الحكومة لمقدرات الدولة وللأجهزة الأمنية لمصلحته وضرب خصومه، و بحكم إحتكار السلطة والثروة لفئة طفيلية حاكمة تستخدم المال الحرام للتأثير عليهما ، و بحكم عدم أهلية رأس النظام بوصفه مجرماً هارباً من العدالة الدولية ، و بحكم أنهما تمتا في غياب شروط الإنتخابات العادلة والحرة والنزيهة التي تتيح التنافس و تداول السلطة لا تكريس إستمراريتها.

(٥)

و رفض نتيجة الإنتخابات و السلطة التي ترتبت عليها، يجب أن يصاحبه إستمرارية فاعلة لبرامج التعبئة السياسية الرامية لإسقاط النظام وعدم القبول بالفتات الذي يعرضه. فالمطلوب هو إستمرار التعبئة ضد الحوار الوهمي الذي تنادي به السلطة لذر الرماد في العيون وتمرير مخططاتها. فمعركة مقاطعة الحوار لم تنته، إذ أنها مرشحة للتصاعد لأن الحوار هو الوسيلة التي ستستخدمها السلطة بعد الإنتخابات لدعم إستمراريتها بجر المعارضة لحوار غير منتج يبرر وجوده إدعاءاتها بالجدية في مخاطبة مشاكل الوطن، وينهك معارضتها ويسمح بتقسيمها ودق الأسافين بينها. لذلك لابد من وضع برنامج عملي ومنظم لفضح مثل هكذا حوار مع سلطة لا شرعية ولا شرف خصومة لها. كذلك يجب تطوير الموقف الشعبي العام الرافض للسلطة والذي تجلى في هذه الوقفة الملهمة لشعبنا العظيم الذي

قاطع إنتخابات الزيف بوعيه الخلاق، برغم نجاح السلطة لحد كبير في إضعاف حملة "إرحل" التي إجترحتها المعارضة، مما يؤكد أن الرفض الشعبي للسلطة أمر متجذر ليس مطلوبا من المعارضة إجتراحه أو التأسيس له بمبادرة منها. المطلوب من المعارضة هو أن تجد التكتيكات والسبل لكسر القيد والحواجز التي تضعها السلطة بينها وبين شعبها، حتى تتمكن من الإلتصاق بشعبها وتحويل رفضه لفعل إيجابي يسقط السلطة، عبر تقديم البرنامج البديل المبسط، وتقديم القيادة الملهمة، لتكفل شعبنا العملاق بإسقاط طغمة الإنقاذ وإرسالها إلى مزبلة التاريخ.

(٦)

بقى أن نشكر شعبنا المعلم، الذي كرس عزلة صارمة ضربها حول النظام، بمقاطعته لإنتخابات الزيف مقاطعة مشرفة وشبه شاملة رغم ضعف معارضته المنظمة، والذي هزم النظام سياسيا بموقفه السالب و نقص له فرحته بالإستمرارية الحقوقية الدستورية، وعلمه بأن الفصل بين الحقوقي الدستوري والسياسي مستحيل، وأن مناورته التي يقوم بها من أجل تقنين إستمراريته سقطت سياسيا و جماهيريا بإستفتاء علني أكدته المقاطعة، و أن محاولة إستمداد شرعية من دستور لا يتوافق مع إرادة الشعب الذي يحكمه محاولة مكشوفه مصيرها الفشل و السقوط. التحية والتجلة لشعبنا ولمناضلاته ومناضليه ولكل من شارك في فضح هذه الإنتخابات وهزيمتها سياسيا بتصرف حضاري وديمقراطي هو المقاطعة، وهو تصرف يؤكد أن وسائل الإحتجاج والرفض السلمي للنظم الشمولية لا محدودة، وعلى شعبنا الإستفادة منها.

وقوموا لإنتفاضتكم يرحمكم الله،،،،،

٢٠١٥/٤/١٧م

الفرع الثاني
من ينقذ الإنقاذ؟
(ملامح ضعف السلطة وغياب الخيارات)

يكثر المؤتمر الوطني الحاكم في خطابه من طمأنة عضويته وأنصاره على متانة سلطته وحتمية إستمرارها، ويستهدف أحياناً بهكذا خطاب المواطن العادي بل وبعض القوى المعارضة أيضاً، مركزاً على طول الفترة نسبياً التي حكم فيها البلاد ونتائج الإنتخابات الأخيرة مع ضعف المعارضة السياسية ومتخذاً لها كدلالات معضدة لمزاعمه. وبكل أسف لاتقوم المعارضة السياسية بتقديم خطاب موازي مرتب ومستمر لبيان مدى ضعف وهشاشة نظام الإنقاذ، وتترك ذلك للخطاب الجزئي والإجتهادات الفردية للمعارضين، وهذا أمر غير كاف بكل تأكيد. وللمساهمة في رصد بعض مظاهر ضعف وهشاشة النظام في عجالة، نوجز هذه المظاهر فيما يلي:

١ .من المعلوم أن السمة الأساسية لأي سلطة سياسية هي "إحتكار إستخدام العنف". يعضد ذلك قبول المجتمع المعني بهذا الإحتكار الذي يتجلى في أدوات القمع العسكرية التي تحمي حدود البلاد وتحافظ على الأمن وتمنع المواطن من منافستها في هذا الشأن. وبتطبيق هذا المعيار على سلطة الإنقاذ، نجد أنها ومنذ نشوئها لم تستطع إحتكار إستخدام العنف في البلاد، وكان دائماً هنالك من ينازعها ويمنعها من إحتكار إستخدام العنف بل ويستقطع جزءاً من البلاد ويخرجه من مظلة حكمها الظالم. قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان وقوى التجمع الوطني الديمقراطي بهذا الدور منذ نشوء الإنقاذ وحتى توقيع إتفاقية نيفاشا في عام ٢٠٠٥م، وواصلته الحركات المسلحة بدارفور منذ العام ٢٠٠٣م وحتى تاريخ هذه المساهمة، وأجبرت الحركة الشعبية قطاع الشمال للعودة إلى ممارسته مؤخراً. ومؤدى ذلك أن الإنقاذ لم تستوف يوماً شرط احتكار إستخدام العنف في كافة البلاد، ولم تتوفر لها السمة الأساسية للسلطة السياسية وفقاً لتوصيف ماكس فيبر، إلا في أجزاء بعينها من البلاد.

٢ .فشل الإنقاذ في المحافظة على وحدة البلاد وتفريطها المستمر في سيادتها. فإنفصال الجنوب يمثل هزيمة سياسية واضحة وتأكيد لفشل برنامج أسلمة الجنوب ويأس الطغمة الحاكمة من نجاحه وتسليمها بفصل الجنوب للإنفراد بحكم شمال البلاد حتى يستقر حكمها. وفشل الإنقاذ في إخضاع الجنوب عبر الحل العسكري الذي تبنته منذ استلامها السلطة مع الفشل في إحتواء الجنوبيين وتحييدهم وفقاً لإتفاقية نيفاشا، لايمكن مداراته

وتعميته بالخطاب السياسي البائس الذي يدعي أن انفصال الجنوب نصر وأنه لن يؤثر على أوضاع البلاد. فركون الإنقاذ للفصل باعتباره برنامجها البديل، دليل على فشل البرنامج الأساس وهو السيطرة على الجنوب ولا أقول أسلمته، لأن المؤتمر الوطني لم يتبق له إلا الحرص على السلطة والإستمرار فيها. والفشل المذكور دلالة ضعف مؤكدة لا يمكن إنكارها.

٣ .إضطرار المؤتمر الوطني لتزوير الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة بدءاً بالإعتداء على الإحصاء السكاني وتمزيق الدوائر الجغرافية واقصاء المغتربين عمداً عن الإنتخابات البرلمانية، وانتهاءاً بخج صناديق الإنتخابات بل وتبديلها في بعض المناطق لتخرج النتيجة كاريكاتيرية ومحرجة حتى لبعض منسوبي الإنقاذ، يؤكد قناعة المؤتمر الوطني باستحالة وصوله للسلطة عبر انتخابات حرة. ويعضد ذلك ضيقه من وجود والي وحيد يتبع للحركة الشعبية بولاية النيل الأزرق وشن الحرب عليه. وتزوير الإنتخابات في أي مكان دائماً دليل على غربة التنظيم المعني عن واقعه وبعده عن جماهير شعبه، وخوفه من غضبة هذه الجماهير وان كانت سلمية تأتي عبر وريقة ترمى في صندوق انتخابي أقسم أحد صقور الإنقاذ ألا يعطيها فرصة أخذ السلطة منه لأنه أتى إليها بالقوة، فكانت عبارته الشهيرة "بعد مالبنت مابنديها الطير".

٤ .الخوف المرضي الذي انتاب قيادات المؤتمر الوطني الحالية من الإحتكام للناس حتى بعد بناء دولة التمكين، والذي تمثل في المعارضة المحمومة لشيخ الحركة الإسلامية حسن الترابي حينما أراد التحول من دولة التمكين للدولة الأصل وفتح الباب للتنافس مع القوى السياسية الأخرى، وانتهى بالتآمر عليه واخراجه بعنف في الإنقسام الشهير الذي عرف بالمفاصلة. وهذا السلوك إشارة مؤكدة إلى فقدان المؤتمر الوطني للثقة بنفسه إلى مستوى قاده إلى التآمر على قيادته التاريخية صاحبة المشروع، وهو دلالة على ضعف وخوف من الآخر واعتماد كلي على القوة الخالصة في تثبيت أركان الحكم. ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن هذا الإنقسام أضعف المؤتمر الوطني برغم التبجح وأفقده مفكره الإستراتيجي وعدد لايستهان به من كادره الوسيط.

٥ .النزيف المستمر للخدمة المدنية والقوات النظامية والسلطة القضائية عبر الفصل والتشريد المنظم وغير المنظم واشغال الوظائف بالدولة بأهل الولاء بدلاً من أصحاب الكفاءة، أدى إلى تحطيم آلة الدولة وفشل في بناء آلة بديلة موالية وفاعلة في نفس الوقت، وقاد لضياع مصالح الناس وانتشار الرشوة والمحسوبية وأغرق الدولة في فساد مسنود ومحمي جعلها تتبوأ أحد المراكز الخمس الأخيرة بصفة دائمة في تقرير منظمة الشفافية الدولية. والفساد هو أحد المظاهر الأساسية للدولة الفاشلة، والدولة الفاشلة والفاسدة

دولة ضعيفة مهما تمسكت بأهداب القوة.

٦ .العزلة الدولية الكبيرة والتي مازالت تزداد استحكاماً برغم توهم المؤتمر الوطني بأن صعود الإسلاميين إلى السلطة في إطار ماعرف بالربيع العربي سوف يخفف من هذه العزلة، فالبلاد مازالت موضوعة في قائمة الدول الراعية للإرهاب الأمريكية، وهذا يحرمها من الإستدانة من المؤسسات المالية الدولية ويحرمها من التكنلوجيا الغربية بشكل حتمي. فالمؤتمر الوطني لايريد أن يفهم بأن قبوله أمريكياً يستلزم تقديم التنازلات بشكل مستمر والإندماج بجوقة المسبحين بحمد الإدارة الأمريكية ليلا ونهاراً. إذ لابد له ان أراد تطبيعاً أن يدفع مستحقاته استقرارا لدولة الجنوب الوليدة، واشراكا لخصومه وخصوصا قطاع الشمال بالحركة الشعبية في السلطة، وتجسير الهوة بينه وبين القسم الآخر للحركة الإسلامية المقبول داخلياً وخارجياً، وهذه بالطبع أمور لا يستطيعها المؤتمر الوطني وبعضها خارج عن إرادته تماما.

٧. استمرار ملاحقة رئيسه من قبل محكمة الجنايات الدولية وتوظيف بعض الدول الإستعمارية لهذه الملاحقة لإبتزاز المؤتمر الوطني بعد أن وضعته حيث أرادته، مما يضعف هامش المناورة للمؤتمر الوطني ويعزز عزلته، ويلقي بظلال قاتمة على مقدرته في المشاركة الفاعلة في القمم الإقليمية والدولية وتجسير العلاقات مع الدول على مستوى رفيع عبر علاقات منتظمة لا على سبيل المسارقة، بحيث يعتبر سفر الرئيس وعودته للبلاد فتحا مبيناً.

٨ . تنامي الدين الخارجي للدولة بإزدياد حجم خدمة الدين وفوائده، حيث يقدر البعض المديونية الخارجية بما يقارب ثمانية وثلاثون مليار دولار أمريكي. وهذه المديونية تلقي بثقلها السلبي على اقتصاد منهك دمرته الطفيلية الإسلامية وأنهكت زراعته وصناعته وانتاجه الحيواني جباية وتطفلا، وسقط بالضربة القاضية بعد رحيل النفط جنوباً بعد انفصال جنوب السودان وتكوين دولته الفتية. ومن الطبيعي أن يفشل المؤتمر الوطني في ردم الهوة وهو المعزول خارجياً والمثقل بالديون التي تزداد تكلفة خدمتها مع مرور كل دقيقة.

٩. الفشل في ابتزاز دولة جنوب السودان الفتية للحصول على دفعات مالية أو نصيب من عائدات النفط يغطي العجز المتنامي الناجم عن فقدان النفط كمورد أساسي للخزينة العامة، وهذا الفشل استمر الآن لحوالى أربعة أشهر مرشحة للزيادة، وليس هناك مايوحي بأن دولة الجنوب سوف تصرخ أولا في عض الأصابع الراهن، خصوصا إذا أخذنا في الإعتبار أن مصالحها النفطية مرتبطة بمصالح التنين الصيني ومحمية بمظلة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن إقتصاد المؤتمر الوطني في الشمال لا يمتلك أدوات الصمود لفترات طويلة.

وبقراءة تاريخ المؤتمر الوطني في الحكم، لا يواتينا الشك في استسلامه للشروط الأمريكية قريبا.

١٠.. الإنبطاح الكامل أمام الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون غير المشروط فيما عرف بالحرب على الإرهاب، حيث أثنت الإدارة الأمريكية على مستوى ذلك التعاون واستقبلت مدير المخابرات السودانية لأكثر من مرة برئاسة السي آي ايه بمنطقة لانغلي. ويعضد ذلك اتهامات الحركات الاسلامية لحكومة المؤتمر الوطني بتسليم عضويتها للحكام، وآخرها اتهامات بعض قيادات الحركة الإسلامية الليبية بتسليم بعض قياداتها لنظام القذافي الذي سقط. ولا شك في أن هذا التعاون يعكس مدى الرعب الذي انتاب المؤتمر الوطني بعد أحداث ١١ سبتمبر الشهيرة التي أعقبت انقسام الحركة الإسلامية فيما عرف بالمفاصلة.

١١.. التلكؤ في اعلان حكومة المؤتمر الوطني الجديدة برغم سيطرته التامة على البرلمان عبر الإنتخابات "المخجوجة"، وانتظاره لاستدراج بعض القوى المعارضة لتضخ بعض الدماء في شرايينه المتيبسة ، واستخدام جميع أساليب الإبتزاز والترغيب في آن لتوريط قوى سياسية معه في تحمل تبعة الفشل الآني والقادم في إدارة البلاد، وفك العزلة الخانقة التي يعاني منها. وهذا مؤشر ضعف كبير واقرار بأن العزلة المضروبة حوله داخلياً وخارجياً خانقة وغير محتملة.

١٢.. اختفاء الخطاب الجهادي الموجه ضد أمريكا تحديداً وتراجع المواقف الآيدلوجية المتشددة حول تطبيق الشريعة الإسلامية، واضطرار النظام لترك خطاب التشدد للجماعات السلفية والتكفيرية، يستعين بها حسب الحاجة لتقول مالا يستطيع قوله، حيث تكفر له خصومه السياسيين، وتصدر له الفتاوى حسب الطلب، وتقيم الصلاة على أسامة بن لادن في خطوة رمزية ذات دلالة، وتعينه في التخلي عن حلفائه بالمسيرات كتلك المناصرة للشعب السوري مؤخرا.

١٣. تغيير النظام لمواقفه تحت ضغط الحاجة الإقتصادية وتراجع المركز المالي بعد الإنفصال. مثال لذلك تصويت النظام في الجامعة العربية مع تعليق عضوية سوريا بالجامعة. والمعروف أن النظام السوري نظام حليف لنظام المؤتمر الوطني، ولكن حاجة المؤتمر الوطني للتسول من دول الخليج، دفعته للتخلي عن حليفه. والمدهش هو استغراب النظام السوري القمعي من موقف النظام السوداني، لأن ذلك يعكس ضعفاً بيناً لدى صانع القرار السوري في تحليل طبيعة نظام الإنقاذ الذي تحالف معه منذ البداية.

١٤. . القمع المستمر لقوى المعارضة واشعال الحروب لتفادي الإستحقاقات مع الإعتقال

والتعذيب واغلاق الصحف وفرض الرقابة القبلية عليها والتضييق على الصحفيين، يعكس ضيقاً بل خوفاً من الرأي الآخر ومن أي عمل منظم معارض للمؤتمر الوطني ولا يتفق معه في وجهة النظر. ومثل هذا السلوك يعكس كبراً في العضلات وضآلة وضمور في الفكر والقدرة على مقارعة الحجة بالحجة، وهذه مصيبة كبرى لأن الاستمرار في السلطة يحتاج لسيف وكتاب ولا يمكن أن يكرسه حمل السيف وحده.

١٥. الإنتهاكات الاسرائيلية المستمرة لسيادة البلاد وضرب أهداف داخل الأراضي السودانية.

لا أريد أن أتوسع في سرد المزيد من مظاهر ضعف النظام الذي أهملت صراعاته الداخلية عمداً حتى يتسع المقام لمتابعتها لاحقاً في حال توفر المعلومات، ولكنني أود أن أنوه إلى أن ضعف النظام لوحده غير كاف لسقوطه، فغياب العنصر الذاتي للتغيير وضعف المعارضة السياسية الذي ازداد بعد انسحاب الحركة الشعبية بثقلها جنوباً وتكوين دولة الجنوب، مع غياب منظمات مجتمع مدني فاعلة، هو الذي يطيل عمر هذا النظام المتهالك.

٢٠١١/١١/٢٦م

الفرع الثالث

الحكومة السودانية وتجريب المجرب!

لم تخيب الحكومة السودانية ظن المراقبين حين قابلت الإحتجاجات التي استمرت لأكثر من أسبوعين ضد الإجراءات الإقتصادية، بقمع وحشي يعكس حالة الفزع من أي تحرك جماهيري. وبالرغم من أن سلوك الحكومة لم يفاجئ أحداً إذ أن معارضيها ومنذ البداية كانوا يتحدثون عن إنتفاضة محمية بقوة السلاح لمواجهة حملة القمع المتوقعة، إلا أن تحليل طبيعة رد فعل السلطة الحاكمة يتطلب الغوص خلف مظهر السلوك لإستخلاص العبر والدروس. فكون أن العصبة الحاكمة نهجت نهج القراءة من نفس الكتيب الإرشادي الذي سبقها في القراءة منه بن علي وحسني مبارك وغيرهم من الديكتاتوريين، لايعني تماثلا بين تلك الأنظمة وهذه السلطة، بل تشابها تستلزمه طبيعة السلطة وقواعد النظم الشمولية بشكل عام. فخصوصية وضع هذه السلطة يتمثل فيما يلي:

1. تعاني السلطة حصاراً خانقاً على المستويين الإقتصادي والسياسي، فهي بالإضافة إلى إفلاسها من ناحية إقتصادية وعجزها عن إجتراح الحلول لأزمتها الإقتصادية الخانقة، ترزح تحت وطأة وجودها في قائمة الدول الداعمة للإرهاب الذي حتم محاصرتها إقتصاديا، كما قيض الأساس الأهم لعزلها سياسياً وتجريدها من المساحات اللازمة للمناورة في المسرح السياسي الدولي.

2. تعاني السلطة الحالية من حصار سياسي مؤثر يتمظهر في عزل رأس السلطة المطارد بإعتباره هارب من العدالة، وهو لن يجد حماية له إلى حين، سوى التمسك بالسلطة والدفاع عنها حتى آخر رمق، لأن البديل بالنسبة له في ظل غياب تسوية ما، هو المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية ومن ثم البقاء في أحد الزنازين حتى نهاية عمره. وبالطبع النظام يعلم عبر مخابراته وعلاقاته أن البينات المتوفرة لدى المحكمة أكثر من كافية لإدانة رأس النظام.

3. تعاني السلطة الحالية من فساد مؤسسي أكبر من فساد الأنظمة الشمولية التي سقطت بشهادة منظمة الشفافية الدولية، وهو فساد لا حماية له إلا بإستمرار هذه السلطة، مما يحتم على أركانها الذين يمسكون بمفاصل الدولة وبخناقها الإستماتة في الدفاع عن مواقعهم، لا بغرض حماية الإمتيازات فقط، بل للهروب من المساءلة الجنائية عما إقترفوه من جرائم مالية، وماهربوه من أموال خارج البلاد.

4. تعاني السلطة من فشل زريع في معالجة العلاقة بينها وبين جمهورية جنوب السودان الوليدة، وهي معالجة تعتبر مدخلا ضروريا لمعالجة الأزمة الإقتصادية ولتعويم السلطة بفتح ثغرة في جدار الحصار السياسي المؤلم الذي يزداد إحكاما، وهو مرشح للتصاعد وفقا لمعطيات السلطة غير ذاهلة عنها.

5. تعاني السلطة من إستحالة إتخاذ قرارات ضرورية لمعالجة الأزمة الإقتصادية مثل خفض الإنفاق على جهاز الدولة وخصوصا الأجهزة الأمنية والعسكرية التي تأكل أكثر من ٧٠٪ من ميزانية البلاد، ومثل محاسبة المفسدين لإسترداد الأموال المنهوبة، وذلك لأن إتخاذ مثل هذه القرارات يستلزم التخلي عن القطاع الأساس الداعم للسلطة، بل يستلزم محاسبة أعلى هرم السلطة، وبالتالي يتطلب أن تقوم السلطة بنفي ذاتها وتهديم جوهرها الشمولي الفاشي، أي أن تدمر نفسها بنفسها لأن الوضع لم يعد بالإمكان معالجته دعائيا عبر تقديم أكباش فداء.

6. تعاني السلطة من صعوبة إيقاف الحروب التي أشعلتها في جنوب كردفان والنيل الأزرق لأنها أخذت طابعا إقليميا ودوليا، ولأنها لاتستطيع تسديد الإستحقاقات السياسية لتسويتها، مما يحتم عليها التشدد في التمسك بالسلطة والتطرف في العنف، خوفا من تمدد القوى المعارضة بمستوى يهدد سلطتها بالإنهيار.

7. تعاني السلطة من عدم القدرة على التخلي عن المليشيات التي قاتلت معها في دارفور والتي اصطنعتها لخلق أزمات أمنية بدولة الجنوب، وليس ذلك لإعتبارات أخلاقية، بل خوفا من أن تتمرد هذه القوى عليها وتلتحق بركب المعارضة المسلحة أو تنضم للقوات المسلحة لدولة الجنوب حال بعض المليشيات التي سلمت نفسها لجيش الحركة الشعبية بالجنوب مؤخرا.

8. تعاني السلطة من سيطرة نخبة لاتتردد في إستخدام العنف حتى ضد منسوبيها أنفسهم، وهي لا تعرف وسيلة لحسم الصراع السياسي غير العنف المباشر. فعقلية القيادات المؤثرة والفاعلة في السلطة، لاتعرف وسائل العمل السياسي المدني ولا تستطيع مقارعة خصومها الحجة بالحجة، وتستسهل دائما اللجوء للعنف الصريح لكسر الخصوم.

9. تعاني السلطة من قصر نظر مزمن وشامل لا يسمح لها برؤية المتغيرات التي طرأت على المعادلات السياسية المحلية والإقليمية والدولية، ويوهمها أن نجاحها في سحق معارضتها بالعنف مرة، من الممكن أن يتكرر بإستمرار وبلا كلل. وتنسى في خضم ذلك أن كثير من خصومها لم تستطع هزيمتهم بالعنف وحده، بل إستقدمتهم

بالترضيات السياسية وإقتسام الكعكعة معهم حتى ترهل جهاز الدولة الإداري وابتلع معظم الدخل القومي.

10. تعاني السلطة من سيطرة العقلية الأمنية والعسكرية، وهي بطبيعتها لاتعلم وسائلاً لمعالجة المشكلات التي تواجهها سوى العنف والإفراط فيه، وذلك لأنها لا تمتلك آليات أخرى لمعالجة هذه المشكلات بطبيعة المهمات التي أسست من أجلها وطريقة تدريبها. وبالطبع هذا النوع من العقليات الأمنية هو سمة ملازمة للأنظمة الشمولية.

ما تقدم من أسباب وغيره من أسباب أخرى فضلنا إرجاء الحديث عنها، يؤكد أن السلطة الحاكمة ليس لديها من وسيلة لمعالجة الأزمات الحالية التي خلقتها بسوء إدارتها وفسادها وانعدام قدرتها على تبني الحلول اللازمة، إلا تحميل المواطن آثارها وحمله بالعنف المباشر على القبول بهذه النتيجة غير المنطقية. وذلك لأن البديل هو أن تنفي هذه السلطة نفسها، وتغير من طبيعتها لتصل إلى تسوية تسمح بإقامة نظام ديمقراطي على أنقاضها. وبما أن هذه السلطة ليس لديها إستعداد لتقديم هكذا تنازل إلا إذا أحست بأن ماهو مطلوب سوف يحدث بصورة أو أخرى وأنها مهدده بزوال حتمي، فإنها ستواصل في القراءة من نفس الكتيب الإرشادي الذي قرأ منه غيرها من الديكتاتوريين، غير عابئة بالنتائج التي ترتبت على إستخدام مثل هذا الكتيب، بإعتبار أن لا وسيلة للحفاظ على السلطة سوى مزيد من القمع. وفي سلوكها هذا تؤكد السلطة الحاكمة أن الشموليين قبيلة واحدة، وهم لا يفهمون إلا في الساعة الخامسة والعشرين، ولا يتعظون بتجارب غيرهم من الطغاة، في ملهاة تعيد تجريب المجرب، ومن المعلوم أن "من يجرب المجرب ندمان". لذلك على القوى الوطنية التي تقارع هذه السلطة، أن تعرف طبيعتها، وأن تجترح السبل لمواجهة عنفها دون أن تفقد حراكها طابعه السلمي أو تركن لمجتمع دولي يناضل نيابة عنها. فالمطلوب هو أن تحدد القوى السياسية المعارضة أهدافها، وألا تتوهم أن كل تحرك سيؤدي لإسقاط النظام، وأن تفهم دور التراكم من أجل إحداث تغيير نوعي، وأن تتعلم التكتيكات التي تقود لتقليل الخسائر في مواجهة العنف والقمع السافر الذي لا محالة سوف تستخدمه هذه السلطة.

ألا هل بلغت، اللهم فاشهد.

٢٠١٢/٧/٣م

الفرع الرابع
مأزق المؤتمر الوطني
الإنسداد السياسي وحتمية الفشل والسقوط

يجتهد الكثيرون في محاولة فهم إصرار المؤتمر الوطني على المضي قدماً في زيادة أسعار المحروقات بالرغم من الرفض الشعبي الواسع لها، وفشل التصدي الأمني حتى هذه اللحظة في إيقاف الإحتجاجات ضدها، مع التكلفة العالية من حيث عدد الشهداء غير المسبوق في أي إحتجاجات سابقة. والأمر ببساطة هو أن سلطة المؤتمر الوطني قد تماهت تماماً مع طبيعتها الطفيلية وقررت أن تحمل الشعب السوداني فاتورة أخطائها السياسية والإقتصادية، وتحميله عبء فشل سياساتها واستراتيجياتها التي وضعت لتمكين الحزب المذكور من السلطة والسيطرة على المجتمع، ولم توضع في الأساس لمعالجة مشكلات الوطن والمواطن. فالمؤتمر الوطني اتخذ قرار الزيادة مكرها لا بطل، تحت ضغط المؤسسات الدولية المالية كصندوق النقد الدولي المطالبة بإعادة هيكلة الإقتصاد وفقاً لروشتتها قاتلة الشعوب، ولكنه قبل ذلك إتخذ القرار للمحافظة على سلطته وعلى مركز طفيلييه الذين لا يستطيع تحميلهم عبء أخطائهم لأنهم يمثلون قاعدته الإجتماعية وأساس سلطته السياسية. فهو لا يستطيع مثلاً أن يوقف الصرف على حروبه العبثية التي توفر مناخاً للفساد لشريحة من طفيلييه، ولا يستطيع القيام بحملة ضد الفساد لإستعادة أموال الشعب المنهوبة لأن منسوبيه وقياداته هم من نهبوها، ولا يستطيع إيقاف الصرف على دستورييه وشراء الذمم لأن ذلك يعني فقدان داعميه، كما أنه لا يستطيع إيقاف الصرف البذخي على أجهزته الأمنية التي تحمي نظامه. وبما أن موارد الخزينة العامة لا تكفي لهذا الصرف غير المسئول، كان لا بد من رفدها بأموال لم يجد النظام الحاكم مصدراً لها سوى زيادة أسعار المحروقات تحت دعاوى رفع الدعم، وإثقال كاهل المواطن المغلوب على أمره وتكريس إفقاره مهما كانت النتائج، تعويلاً على أن آلة القمع المجهزة من قبل النظام قادرة على حمايته.

فالمؤتمر الوطني يقوم بهذه العملية الإنتحارية لعدم وجود بدائل أخرى تسمح له بالإستمرار في التطفل. فالعملية الإنتاجية التي كان ومازال يتطفل عليها، لم تعد تكفي لملء خزينته العامة بعد أن وصلت حداً من الإنهاك لا يمكنها من ذلك. واستراتيجيته القائمة على إبتزاز دولة الجنوب والتعويل على دعم المجتمع الدولي وفقاً للوعود الأمريكية والإقليمية المقدمة تشجيعاً لفصل الجنوب، فشلت فشلاً ذريعاً. فلا إبتزاز دولة الجنوب الفتية حقق الدخل المطلوب لسد عجز الميزانية حتمي الحدوث بعد هجرة ثلاثة أرباع

دخل النفط جنوباً، ولا وعود المعسكر الإمبريالي وحلفائه تحققت. وهذا أمر كان متوقع الحدوث، لأن إبتزاز دولة الجنوب المدعومة من الغرب ووثيقة العلاقات الإقتصادية بالتنين الصيني أمر على أقل تقدير محفوف بمخاطر الفشل، كما أن توهم أن المجتمع الدولي الداعم لهذه الدولة سوف يفي بوعوده في ظل هذا الإبتزاز غير المقبول أمر في غاية الإستحالة. ولا ندري كيف تمكن المؤتمر الوطني الجمع بين هذين المتناقضين في إستراتيجية واحدة. إذ أن من البدهي أن يقود إبتزاز دولة الجنوب لإستعداء حلفائها الدوليين، مما يؤدي حتما لتشديد عزلهم لحكومة المؤتمر الوطني ومعاقبتها بدلا من الوفاء بوعودهم لها. ولكن يبدو أن المؤتمر الوطني قد ظن – وبعض الظن إثم– أن الضغط على دولة الجنوب الفتية سوف يسمح بإبتزاز داعميها أنفسهم لخوفهم من سقوطها وعدم قدرتها على الإستمرار بدون نفط. وهذا الظن يتجاهل حقيقة أن الدول الإمبريالية المعنية تستطيع دعم نظام دولة الجنوب لفترة طويلة وتحقق بذلك هدفين بدلا من هدف واحد هما: ربط دولة الجنوب بقوة بالدول الإمبريالية التي تعتبر شريان حياة لها عبر القروض وخدماتها وأمور أخرى، والضغط على حكومة المؤتمر الوطني في نفس الوقت في إطار عض الأصابع الذي من الواضح أن من صرخ أولا فيه هو حكومة المؤتمر الوطني التي اضطرت لمواجهة شعبها الأعزل في حرب مفتوحة من جانب واحد.

وجد المؤتمر الوطني نفسه وحيداً وفي عزلة تامة أمام إستحقاق تمويل حروبه العبثية في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق. فهو في إطار تقليم أظافر دولة الجنوب وفرض الحصار عليها بهدف تنفيذ إستراتيجية الإبتزاز، قام وبمجرد الإنفصال بالهجوم على ولاية النيل الأزرق لإسقاط حاكمها المنتخب، بهدف تصفية الحركة الشعبية قطاع الشمال، حيث كانت حساباته تقوم على إنهاء هذه الحرب في أسابيع قليلة. وهي نفس الحسابات التي كانت تقوم عليها حربه في جنوب كردفان. بالإضافة إلى ذلك، تعشم المؤتمر الوطني في إحتواء حركات دارفور عبر إتفاقية الدوحة التي حظيت برعاية دولية وإقليمية. ولكن حسابات المؤتمر الوطني ثبت أنها خاطئة مجددا. فالحرب في جنوبي النيل الأزرق وكردفان مازالت قائمة، بل أن حرب كردفان وصلت ولأول مرة حتى مدينة أم روابة وتكبد فيها الجيش هزائم كبيرة. وفصائل دارفور الفاعلة ميدانيا جميعها لم توقع إتفاقية الدوحة بل إنضم إليها فصيل فاعل كان جزءا من السلطة هو فصيل مناوي. هذه الحروب التي لم تكن في حسبان المؤتمر الوطني المتوهم أنها ستصبح جزء من التاريخ من خلال الحسم العسكري السريع في بعض المناطق وعبر تسوية سياسية برعاية دولية في مناطق أخرى، لم يكن المؤتمر الوطني مستعداً لتمويلها. فإبتزاز دولة الجنوب ودعم الإمبريالية حتى وإن تحقق، كان المقصود منه توسيع قاعدة التطفل لمنسوبي المؤتمر الوطني ومحازبيه والمؤلفة قلوبهم، ولم يكن مخصصاً لهذه الحروب تحديداً. ولكن هذا لا يمنع

تخصيص بعضه لحروب جديدة أو تكريسه لمزيد من القمع والتطوير للدولة البوليسية.

كذلك أجبرت المؤتمر الوطني ضرورة تمويل أجهزته الأمنية المتعددة على زيادة أسعار المحروقات. فهذه الأجهزة المعادية للشعب السوداني بطبيعتها والمكرسة والمفصحة عن طبيعةٍ النظام الشمولي الذي لا يمكن أن يحيا إلا في ظل حماية أمنية وقبضة حديدية لأنه دائماً غير مرضي عنه من الشعب المستغل، لابد من تمويلها جيداً وشراؤها بشكل مستمر حتى يتم فصلها من شعبها وضمان ولائها للمؤتمر الوطني. وبما أن هذه الأجهزة متعددة بعضها نظامي والآخر تنظيمي مليشياوي، وأن أعدادها في زيادة بإضطراد وبنود تمويلها مفتوحة وغير خاضعة للرقابة، فهي تشكل عبئاً مالياً كبيراً على الحزب وعلى ميزانية الدولة. فإذا أضفنا إلى ذلك أن الحزب بجميع مؤسساته يحيا على موارد الدولة ويستنزف مواردها بشكلٍ مؤسسي، وعبر الفساد والمحسوبية بمستوى فردي، يصبح لزاماً عليه أن يجد موارداً لتمويل هذا الجيش الجرار من منتسبي أجهزة أمنه التي تحميه كما يتوهم من غضبة شعب لم يفوضه إبتداءاً في حكمه، حتى لا ينقلب عليه قطاع مؤثر منه. وهذا الأمر ينسحب على عضوية تنظيم الحكومة وليس التنظيم الحاكم لأنه حزب يتبع الحكومة ولا يحكم. فغالبية عضوية هذا التنظيم إنتسبت إليه لإقتسام مغانم السلطة لا إيماناً بآيدلوجيته أو ببرنامجه السياسي– إن وجد.

مفاد ما تقدم هو أن المؤتمر الوطني سوف يستميت في إنفاذ زيادة أسعار المحروقات ما لم يصل إلى قناعة بأن الإحتجاجات ضدها خرجت عن سيطرته وأن نظامه مهدد بالإنهيار. وذلك لأنه لا يملك بديلاً عنها لتمويل آلة دولته الطفيلية ولا للمحافظة على إمتيازات الشريحة الإجتماعية الطفيلية التي يمثلها. فالبدائل المطروحة إقتصادياً كلها تعني أن يرفع العبء عن كاهل المواطن لتتحمله شريحة الرأسمالية الطفيلية (أي الحزب الحاكم) في أفضل الأحوال لهذا الحزب، أو أن يتم تصفية هذه الشريحة إقتصادياً لينفتح الطريق أمام إصلاح إقتصادي يستهدف فعلاً رفاهية الشعب السوداني لا إستمرارية قبضة الطفيليين. وهذا يعني فيما يعني، تصفية مؤسسات النشاط الطفيلي ومحاسبة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة من قبل الرساليين أصحاب الأيادي المتوضئة ومن كل قوي أمين مزعوم، أي ببساطة تصفية نظام المؤتمر الوطني وإسقاطه.

وعي المؤتمر الوطني بهذه الحقيقة المرعبة له، لم تترك له هامشاً للمناورة أو البحث عن حلول توافقية، فهو يعلم أن تحميل الشعب عبء إخفاقاته السياسية والإقتصادية لن يمر دون إغراق الشارع في الدم، وهو على إستعداد كامل للقيام بهذه المسألة للحفاظ على سلطته وحماية الطفيليين. وسلوكه العنيف يعكس رعباً حقيقياً من دفع فاتورة نشاطه الطفيلي طوال فترة حكمه، ويؤكد بصفة قاطعة طبيعته الإجتماعية المعادية للشعب والتي

كان يحاول إخفائها تحت شعارات دينية سقطت كما تسقط أوراق التوت وتركته عارياً مسفراً عن وجهه القبيح. وهذا السفور، دفع عدد من قياداته من أمثال د. غازي صلاح الدين لرفع مذكرة إحتجاج ورفض لرئاسة الجمهورية تطالب بالتراجع عن زيادة أسعار المحروقات، كما دفع مجموعة سائحون التي بها الكثير من عناصر الحزب المؤدلجة التي هالها أمر السفور أيضاً لرفض طريقة الحكومة في معالجة الأزمة. وكان طبيعياً أن يقابل المؤتمر الوطني هذه الأشكال من الإحتجاجات بالتوعد بمحاسبة مجموعة د. غازي وإهمال مايقوله السائحون وعدم الرد عليه. ولكن هذه الإحتجاجات من مناصري المؤتمر الوطني وبعض قياداته، تعكس الأزمة السياسية المستحكمة والعزلة الخانقة التي يعاني منها هذا التنظيم. وهي خطوة في إتجاه تبرؤ البعض منه ومن طبيعته المعادية للشعب في حال تصاعد الإحتجاجات وبداية ظهور نذر السقوط.

خلاصة الأمر هي أن المؤتمر الوطني قد أسفر عن طبيعته الطفيلية بشكل واضح ووقح، وتحدى شعبه بإستفزاز سافر وصلف يليق بمن يحيا على عرق الآخر ونهبه ويداري ذلك بالتعالي عليه وبالأكاذيب المتسربلة بإدعاءات دينية. وهو لا يملك هامش للمناورة يسمح له بالتراجع لأن تراجعه يعني له في أفضل الأحوال القبول بالبدء في تفكيك سلمي لدولته وتحميل طفيلييه عبء الأزمة الإقتصادية. وهذا يعني أن يبدأ المؤتمر الوطني بنفي ذاته والتحول لممثل لقوى أخرى غير الرأسمالية الطفيلية، وهو أمر مستحيل. فطالما أن هامش المناورة معدوم للرأسمالية الطفيلية، وأمكانية تقديم تنازلات غير موجودة، فإنها ستقاوم وتدافع عن سلطتها بشراسة، وهذا ما يحدث حالياً. ولكن بكل تأكيد قدرتها مهما كانت محدودة ولها سقوف. ففي حال إتساع الإحتجاجات وتعدد مراكزها واستمرارها لفترة معقولة، سوف تنهار القبضة الأمنية وتنهك آلة قمعها مهما كانت مقدراتها على القمع. ولا يستبعد أن تنشق بعض قطاعات القوات النظامية وربما بعض الاجهزة الأمنية عن النظام. ولذلك لا حل أمام الشعب السوداني سوى إسقاط هذا النظام الطفيلي وإرسال المؤتمر الوطني إلى مزبلة التاريخ مهما كانت التضحيات، لأن البديل هو الخراب الشامل.

فهلموا إلى النضال.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والإنتصار لشعبنا العظيم

والخزي والعار والهزيمة لجلاديهم، خدم الرأسمالية الطفيلية

٢٠١٣/٩/٣٠م

الفرع الخامس

النظام السوداني (تحول إستراتيجي أم تموضع تكتيكي؟)

(١)

بدون شك تمكن النظام السوداني من إصابة كثير من المراقبين بالذهول حين قام بوثبة جديدة على مستوى العلاقات الخارجية هذه المرة، وشارك دفعة واحدة في عاصفة الحزم التي أعلنتها المملكة العربية السعودية ضد حركة أنصار الله اليمنية (الحوثيون). وسبب الذهول هو النقلة المفاجئة التي قام بها النظام دون مقدمات أو تمهيد، من مواقع العلاقة الإستراتيجية العميقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلى الإنخراط في حرب ساخنة ومباشرة ضد أحد حلفائها الموثوقين، والمشاركة الفاعلة في حرب المعسكر النقيض والمنافس، بل وطرد المؤسسات الثقافية الإيرانية. ولكن المراقب اللصيق لأداء النظام السوداني والمحلل الذي يدرك طبيعة النظام وقواه الإجتماعية، لا يمكن أن يدهشه هذا التحول الذي يشبه تماما هذا النظام وأمثاله.

(٢)

فالنظام من حيث البنية الإجتماعية هو نظام للرأسمالية الطفيلية المعادية للإنتاج وللقوى المنتجة، والمستغلة للشعب السوداني بكافة فئاته وشرائحه وقواه الإجتماعية. وفي سبيل تكريس هذا الإستغلال وتمكين طفيلييه من التطفل، لا سقوف أو قيم أو أخلاق أو برنامج سياسي أو دين أو أي قواعد من الممكن أن تقيده أو تقف في طريقه. فهو على عكس الرأسمالية المنخرطة في العملية الإنتاجية، لاثوابت له ولا منظومة قيم تحكمه ولا مشروع سياسي أو إجتماعي يربطه بشعبه، إلا برنامج النهب المعادي للجماهير. ولذلك هو مستعد لفعل كل ما يثبت أقدامه ويوطد سلطته، ويعزز مكانة طفيلييه ويمدهم بدماء جديدة تسمح لهم بمزيد من الوقت ومزيد من الأرباح العائدة من النهب والتطفل. لذلك هو مستعد للقفز من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار دون أن يطرف له جفن، ودون أن يحس بأي تناقض، ومع استعداد دائم لتبرير الموقفين المتناقضين بخطاب ديني وكذب مفضوح وممل ومتكرر.

(٣)

أما من ناحية الوضع العام، فالنظام برغم تحالفه الوطيد مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي نتج عنه تطوير صناعته العسكرية ونقل الخبرات الأمنية والإستخباراتية، إلا أنه لم يستفد من هذا التحالف في الجوانب الأخرى التي تؤسس لإستقرار النظام

السياسي. وسبب عدمٍ الإستفادة يكمن في طبيعة برنامج النهب المعادي للشعب الذي تبناه النظام نفسه أولا، وفي أهداف النظام الإيراني من التحالف ثانيا. فبرنامج النظام السوداني لايمكن أن ينتج إستقراراً للسلطة لأنه معاد بطبيعته للجماهير بمستوى يمنعه من تلبية أدنى إحتياجاتها، وأهداف إيران ذات بعد توسعي إستراتيجي لايهمه البعد الشعبي في شئ، خصوصاً إذا أخذنا في الإعتبار وضعها الدقيق والحصار المفروض عليها. وهذا بالطبع لا يمنع مساهماتها المشهودة في المجتمعات الشيعية التي تمثل أقليات في بعضٍ الدول العربية لأسباب ليس هنا مجال ذكرها. وبكل تأكيد لم يكن النظام السوداني مهموماً بالإستفادة من إيران في قضايا تلبية الإحتياجات الأساسية بقدرما كان يحتاجها لدعم جهده العسكري وحروبه على شعبه، لأن الإحتياجات الأساسية في حدها الأدنى كانت متوفرة نسبياً.

(٤)

الآن النظام يواجه عزلة شاملة وخانقة أكثر من أي وقت مضى، وإنهيار إقتصادي شامل ليس سببه إنفصال الجنوب فقط، بل أساسه نمط التطفل الذي تمارسه النخبة الحاكمة وتدميرها للإنتاج الصناعي والزراعي ونهب مقدرات الدولة. فهي تواجه عدم قدرتها على توفير غاز الطهي، وعدم قدرتها على توفير الخبز، وانحسار في مخزونها من العملات الصعبة، وعدم قدرتها على تمويل الوارد مع توسع في الإنفاق على جهازها الأمني والعسكري وتوسيع دائرة حروبها. كذلك تواجه عزلة داخلية خانقة بعد فشلها في تمرير حوار الوثبة الكاذب، وإضطرارها للسير في طريقٍ إنتخابات تنافس فيها نفسها، ومواجهتها لمعارضة توحدت بشقيها المدني والعسكري وفقاً لوثيقة نداء السودان. وفوق ذلك يعاني النظام من عزلة إقليمية ودولية من مظاهرها النفور من رئيسه المطلوب لدى العدالة الدولية، وتدهور في علاقاته بالدول الإقليمية لدرجة فرض عزلة على مصارفه وفشلها في تحويل الأموال، مع عقوبات أمريكية وحصارٍ مفروض عليه من زمن طويل، إضافة لإرتباطه بالجماعات الأصولية التي تعيث فساداً في كافة دول الجوار.

(٥)

هذا الوضع مع إقتراب موعد إنتخابات النظام التي رفضت معظم الهيئات الدولية مراقبتها وقررت المعارضة السودانية مقاطعتها، حتم على الطفيلية الحاكمة البحث عن مخرج. لذلك توالت تنازلاتها للنظام المصري بمستوى وصل حد التنكرٍ لحركة الأخوان المسلمين التي خرجت من رحمها، وتكررت رحلاتها لدول الخليج طلباً للمساعدة دون جدوى (المقصود السعودية والإمارات تحديدا)، وتوسلت للولايات المتحدة الأمريكية لرفع العقوبات عنها مقابل أي ثمن تطلبه، وكان من تداعيات ذلك دعوة عدد من

قيادييها لزيارة الولايات المتحدة مؤخراً. ونتاج كل ما تقدم مع عدم قدرة إيران على مساعدة النظام بمستوى يخرجه من أزمته الراهنة والملحة، كان لابد أن يكون إستدارة كاملة للخروج والإنضمام للمعسكر الآخر. فالنظام يتوهم الآن أنه في وضع عسكري أفضل من الحركات المسلحة وأنه قادر على حسمها عسكرياً، لذلك الأولوية الآن للأزمة الإقتصادية الخانقة التي تشكل خطراً أكبر عليه، وفي سبيل حلها لامانع من تغيير المواقف. وهذا التغيير يسير إذا أخذنا في الإعتبار أن النظام بالأساس بلا إستراتيجية وبلا مشروع من الممكن أن تبنى على أساسه تحالفات إستراتيجية. فتحالفه مع إيران كان تحالفاً تكتيكياً مبني على الحاجة العسكرية والأمنية ذات الأولوية، والآن ينتقل لتحالف تكتيكي جديد حسب المشكلات الملحة الراهنة وفقاً لسياسة "رزق اليوم باليوم".

(٦)

فالنظام الآن يعيد تموضعه بصورة تكتيكية، تسمح له بتجاوز أزمته الآنية، وقد يكتفي بتمويل الإحتياجات الأساسية من خبز وغاز وعملة صعبة للقيام بهذا التحول الكبير. فهو لا يطمح في رفع العقوبات فوراً عنه، ولكنه سيكتفي بفك العزلة والقبول به ضمن تحالف عسكري إقليمي حتى وإن كان لضرب حلفائه الذين كان يصنع ويهرب السلاح لهم كما تقول الصحافة العالمية، مع تقديم مساعدات آنية إقتصادية والإعتراف بإنتخاباته الوهمية القادمة خلال شهر أبريل ٢٠١٥م، والتي ستجعل من البشير رئيساً شرعياً من الممكن أن يطلب من نفس التحالف الماثل مساعدته في الحفاظ على الشرعية والتدخل لضرب الحركات المتمردة وتمكينه من الصلاة في كاودا التي استعصت عليه. أي أن نظام الرأسمالية الطفيلية الحاكم في السودان هو في أسوأ حالاته الآن بحيث لايمتلك أي قوة للمساومة والتفاوض، ولن يكن ثمن شراء موقفه الجديد مكلفاً بأية حال. فهو قد يطمح في رفع العقوبات وتطبيع العلاقات وحل مشكلة رئيسه الهارب من العدالة الدولية، ولكنه ليس في وضع يسمح له بالمساومة للحصول على ذلك آنياً، لذلك فهو بالتأكيد سيكتفى ربما بوعود في هذا الشأن، مع تعجيل المساعدة المالية الملحة.

(٧)

مؤدى ماهو مذكور أعلاه، هو أن موقف النظام السوداني الحالي وإنخراطه في التحالف المعادي لحركة أنصار الله اليمنية (الحوثيون)، ليس منطلقه مبدئي ولاعلاقة له بالصراع بين شيعة وسنة، ولا هو يستهدف الهيمنة الإيرانية من قريب أو بعيد. إذ أن النظام السوداني خلال أكثر من ربع قرن أثبت أنه لا مبادئ له ألبتة. وإن إفترضنا جدلاً وجود هذه المبادئ

بأثر رجعي، فالحركة الإسلامية لم يكن لها موقف من الصراع السني الشيعي لأنها ترفعت عنه، وعمل المؤسس التاريخي حسن البنا بشكل نشط في التقريب بين المذاهب، واستنكف الإهتمام بأصول العقيدة لأنها تفرق وقصر دعوته على الشريعة ودولتها فقط. وعلى أساس هذا الموقف الحيادي الذي ينادي به صلاح قوش في حملته الإنتخابية الآن، وثق النظام علاقته مع إيران وفتح لها أبواب السودان على مصراعيه حين كان التسليح والتدريب الأمني أولويته. أما الآن والأزمة الإقتصادية الحادة هي الحاجة الملحة وتدفق الأموال هو الأمر العاجل، فإن النظام لايستنكف القيام بإستدارة كاملة تحت غطاء حماية قبلة المسلمين، للقبول ببعض الهبات التي تقيل عثرته الآنية، في تذاكي مخجلٍ يهيئ له إمكانية الإستدارة مرة أخرى عند أي مستجدات، مالم يرتفع السقف مستقبلا ويحقق له أحلامه الأخرى، وهي مازالت بعيدة الآن.

(٨)

خلاصة القول هي أن إستدارة النظام الكاملة وتموضعه التكتيكي الماثل، ثمنه هو فك العزلة جزئياً بقبوله في التحالف، ومساعدته على عبور الأزمة الإقتصادية الآنية التي تعصف به، وقبول رئيسه بعد فوزه في الإنتخابات كرئيس شرعي حتى يحتمي برئاسته من مطاردة محكمة الجنايات الدولية، مع التلويح فقط بوعود فك العزلة بشكل كلي والإندماج في المجتمع الدولي مستقبلا. وهذا التموضع التكتيكي مرهون بإستمرار أزمته الإقتصادية التي لا يلوح أي حل لها راهنا، لأن زوالها يعني أن النظام سيعيد تموضعه لمعالجة أزمات أخرى، حتى لو إضطره الأمر للإنخراط في حروب ماركسية ماوية إذا كانت الحاجة للصين ملحة.

٢٠١٥/٣/٢٩م

الفرع السادس

نهب المغتربين أم تشجيعهم على الإستثمار؟

عادت حكومة الرأسمال الطفيلي بالسودان صاحبة الإسم الحركي الإنقاذ، إلى العزف على وتر تشجيع المغتربين على إستثمار مدخراتهم بالبلاد، غير آبهة لحقائق تجابه كل من يفكر للحظة أو يتوقف عن التفكير في الحقيقة ليقرر الإستثمار في بلادنا المنكوبة بحكومة الإسلام السياسي. و حتي لا تتمادى هذه الحكومة في خداع المغتربين أو إن شئنا الدقة المهجرين من بلادهم، لابد أن نذكرها بحقائق صادمة لن تؤثر فيها حتماً لأنها تعلمها علم اليقين، و لكنها تفتح أذهان القطاع المستهدف بعملية النهب الجديدة القديمة.

(١)

بدهيات الإستثمار في أي دولة تستلزم وجود مناخ يسمح بالإستثمار. وهذا المناخ بالحتم ليس هو قانون الإستثمار الذي يتم عبره بيع أراضي الوطن للأجانب كما يتوهم حكامنا بحكم الأمر الواقع. فهو يعني أولا الإستقرار السياسي في ظل سلطة مستدامة يرضى عنها شعبها، تنشر السلام والإستقرار والعدالة الإجتماعية، وتسمح للمبادرات بالتحول لواقع وتشجع الإبتكار وتدعم حرية البحث العلمي. وسلطة الإنقاذ الطفيلية هي النقيض لذلك تماماً. فهي سلطة مفروضة على شعبها بقوة السلاح وتجبر الأجهزة الأمنية وحرية الجنجويد في إرتكاب جميع الموبقات. وسعت من دائرة الحروب، وقسمت البلاد وأفقدتها الكثير من مواردها الإقتصادية ودمرت قطاعها العام ووزعته غنائم على منسوبيها وحلفائها، وخربت جميع القطاعات المنتجة الزراعية والصناعية بل وحتى الرعوية. وفشلت كذلك في إنشاء بنية تحتية تعتبر شرطاً أساسيا لأي عملية إستثمار، وأهدرت موارد البلاد في مشاريع وهمية لم تزد على أنها كبلت البلاد بمزيد من الديون ذات الخدمة العالية والفوائد المتدحرجة. وفوق ذلك، قننت الفساد المؤسسي المحمي بحكم فساد السلطة المطلقة لرأس المال الطفيلي، بحيث أصبح الفساد السمة الطبيعية لأي نشاط إقتصادي أو أي معاملة مع جهاز الدولة، وأصبحت بلادنا تتبوأ أسوأ المراكز سنويا في تقرير منظمة الشفافية الدولية. ولسنا في حاجة للقول بأن غياب الإستقرار السياسي وضعف البنية التحتية أو عدم وجودها مع الفساد المستحكم، تعتبر العناصر القاتلة لأي إستثمار مهما كان نوعه. والسؤال المباشر لسلطة الإنقاذ الطفيلية: كيف سينجح إستثمار المغترب في ظل عدم الإستقرار السياسي المعلوم لكل الدنيا، وفي غياب بنية تحتية واضح، و في ظل فساد أزكم الأنوف و فاحت رائحته في كل أرجاء الكون؟

(٢)

الإستثمار يتطلب وجود سوق فعلية تخضع لقوانين السوق المعروفة من عرض وطلب ومنافسة حرة وإجراءات حكومية تساوي بين الناس أمام القانون، وقضاء مستقل ونزيه يحمي الحقوق ونظم لفض المنازعات تبعث الطمأنينة في نفس المستثمر. ولاجدال في أن السوق الموجود في السودان الآن سوق إفتراضي ووهمي! فهو سوق لايخضع لقواعد وقوانين السوق لأنه مسيطر عليه من قبل الرأسمال الطفيلي سيطرة كاملة. فالمستثمر في قطاع الإنتاج، يشتري الطاقة من الدولة المتطفلة على الشعب والمعتاشة على إفقاره وسرقته، ويشتري من نفس الطفيلي مدخلات إنتاجه إما مباشرة أو عبر من يتم إحتكار المدخلات لمصلحته وخصوصا تلك المستوردة من الخارج، وهو أيضا ينافسه في قطاع نشاطه الإنتاجي أو الخدمي الطفيلي نفسه عبر شركاته الحكومية جوهرا والخاصة شكلا وهي معفية من الضرائب ورسوم الإنتاج وموفر لها كل ما تحتاج على حساب المواطن ومثالها الشركات التابعة لجهاز الأمن. وهو كذلك خاضع لجميع أنواع الجبايات من ضرائب مباشرة وغير مباشرة وزكاة وأتاوات معلومة وأخرى غير معلومة تبتدع كل يوم. وفوق ذلك عند تسويق منتجه يخضع لسيطرة الرأسمال الطفيلي على عملية إعادة التوزيع والنشاط التجاري برمته، مع سيطرته على تجارة الصادر أيضا. وهذا يعني أن المستثمر خاضع تماما لرأس المال الطفيلي الذي لايشارك في العملية الإنتاجية، ولكنه يتحكم في جميع مدخلاتها ومخرجاتها. فهو يبيع للمستثمر مدخلات إنتاجه بالسعر الذي يحدده بإعتباره محتكر تحول من مواقع نشاط التطفل الخاص ليصبح جهاز دولة طفيلي، ويفرض على المستثمر منافسة غير حرة وغير عادلة، ويقيده بجبايات لامحدودة ما أنزل الله بها من سلطان، ويتحكم في تسويق سلعته وفي تصديرها، وبالرغم من ذلك يدعوه لجلب أمواله من خارج البلاد حتى يقوم هو بإبتلاعها، ويجهد في محاولة تشجيع المغترب على إستثمار مدخراته بالبلاد!

(٣)

تفترض حكومة الإنقاذ الطفيلية أن المغترب السوداني مسيطر عليه غباء مستحكم يمنعه من رؤية كل ما تقدم ذكره، وتنسى في قمة حماستها لخداعه من هو هذا المغترب. فضمن هذه الشريحة يوجد خيرة أبناء الشعب السوداني الذين شردتهم الإنقاذ. فمنهم من طردتهم من الخدمة العامة بدعوى الصالح العام في إطار عملية التمكين التي أحلت أهل الولاء مكان أهل الكفاءة، ومنهم من شردتهم الإنقاذ عبر الإفقار المستمر وسلب مدخراتهم وتدمير نشاطاتهم الإستثمارية، ومنهم من مازالت جروحهم دامية من سياط الإنقاذ على ظهورهم وأدوات التعذيب الأخرى آثارها بادية عليهم. وهؤلاء يعلمون تماما

ماهية الإنقاذ وطعم حلقوهم مازال مراً من ممارساتها التي تمنع أي فرصة لقيام إستثمار حقيقي يستهدف مصلحة الوطن لا مصلحة الرأسمال الطفيلي ورغبته في تجاوز أزمته الراهنة عبر الهجوم غير المشروع على مدخراتهم. فهم يدركون مدى سيطرة الرأسمال الطفيلي على كامل منافذ الحياة، ويعرفون أزمة الإقتصاد الكلي المستحكمة، وغياب شرط الإستقرار السياسي في وجود سلطة الإنقاذ الطفيلية التي مازالت تناور بالحوار الكاذب لتكريس تمكنها، مع إستعصاء معالجة مسببات الحروب واحتمال إمتدادها لمناطق أخرى في البلاد. كذلك يعلمون غيباً مدى فساد الإسلاميين الطفيليين المسيطرين على البلاد، ومدى نهمهم لإبتلاع المزيد من أموال المواطنين عبر تجربة مرة معهم إستمرت لأكثر من ربع قرن. وهم أيضاً يدركون أن النشاط المصرفي بالبلاد متهالك وغير قادر على تقديم تمويل للعملية الإنتاجية، وأنهم كذلك لن يستطيعوا الإستفادة من حاصل إستثمارهم– إن وجد و لم يصبحوا فاعلي خير– بتحويله للخارج لدعم إستثماراتهم الحالية خارج الوطن ، هذا بالطبع لمن لديهم إستثمارات بالخارج. وبما أن المغتربين المؤهلين للإستثمار معظمهم ممن يصدق عليهم وصف المعرفة والحكمة أعلاه، لانظن أن أحدهم سيصاب بالجنون ويستثمر أمواله لمصلحة الرأسمال الطفيلي الحاكم.

(٤)

سلطة الإنقاذ الطفيلية افترضت أن للمغتربين مدخرات، و لم تفطن إلى أن هذا الإفتراض قد لا يكون صحيحاً. والحقيقة هي أن معظم المغتربين السودانيين ليس لديهم مدخرات. فالأغلبية من المغتربين تكابد العيش وتناضل نضالا مضنياً حتى تتمكن من توفير متطلبات حياتها في غربة قاسية ألجأتها إليها الطفيلية الإسلامية التي دمرت إقتصاد البلاد بنهجها الطفيلي وتحاول أن تتنصل من دورها في الخراب بإلقاء الأمر على شماعة الحصار الإقتصادي. وكأننا بها تريد أن تقول بأن التطفل وسرقة جهد الآخرين لايؤذي الإقتصاد ولكن الحصار هو سبب الأزمة. وعلى خطأ هذه الفرية، إذا افترضنا صحتها، من الذي جلب الحصار الإقتصادي على البلاد؟ هل هو سلطة رأس المال الطفيلي المتأسلمة أم المعارضة المتهمة بالإلحاد والتي ذنبها الوحيد هو رفض أكل أموال الشعب بالباطل؟ والمعلوم هو أن أي إستثمار مهما كان نوعه لن يقيض له النجاح في ظل إقتصاد معزول ومحاصر لايستطيع أن يكون طرفاً في عملية تبادل السلع و الخدمات في الأسواق العالمية ولا يستفيد من خدماتها. فإقتصادنا التابع لصندوق النقد الدولي من حيث الإشراف، والمختطف من رأس المال الطفيلي الإسلامي، والمحاصر إقتصاديا نتيجة لرغبة المركز الرأسمالي العالمي في ضبط الرأسمال الطفيلي وإستيعابه ومنعه من التمرد، لن يسمح بنجاح الإستثمار أيضاً. والمغترب المنهك مالياً عبر مواجهة إحتياجاته بالخارج، وتمويل إحتياجات أسرته الممتدة بل وإصدقائه ومعارفه بالداخل الذين فشلوا في إدارة حياتهم

نتيجة لنهب رأس المال الطفيلي المستمر لهم، لا يمتلك مدخرات بالأساس ليستثمرها. أما القلة القليلة التي تمتلك ما يستحق الإستثمار، فهي تمرست في معرفة الإنقاذ الطفيلي، واكتسبت خبرات واسعة بإحتكاكها بنظم ودول تعرف كيف تجلب الإستثمار وكيف تحميه، وتدرك تماماً أن إستثمار أموالها خارج الوطن يخدم أهلها في السودان عبر توفير المال اللازم لدعمهم مباشرة بدلاً من دعم الرأسمال الطفيلي الإسلامي. وهذا يعني أن من ينصاع لأكاذيب الإنقاذ ويستثمر أمواله في السودان في الظروف الحالية، يكون قد أجرم في حق نفسه وأنتحر إقتصادياً على علم وبينة من الأمر.

(٥)

مؤدى ماتقدم هو أن الجهد الذي تبذله الإنقاذ الطفيلية سارقة قوت الشعب الآن من جهد لجذب مدخرات المغتربين، هو جهد ضائع. لأنها كما أنها تريد أن تدير حواراً دون دفع مستحقاته وتوفير متطلباته، تريد أن تشجع إستثماراً دون أن توفر شروطه ومتطلباته. وهذه سمة أصيلة لرأس المال الطفيلي، فهو يلقي بعبء النشاط الفعلي والمنتج في كافة أوجه الحياة على الآخر، ويكتفي هو بالتطفل على العملية وإبتلاع منتوجها والسيطرة على مخرجاتها. فكما قام بإهدار جهد ووقت السودانيين في حوار الوثبة الوهمي والذي ستخرج مخرجاته قريباً في نصوص عامة وتوصيات شكلية لا سبيل ولا آليات لتنفيذها لتكريس سلطة الرأسمال الطفيلي، يريد أن يجمع مدخرات المغتربين بدعوى إستثمار مناخه غير متوفر وشروطه غائبة، ليجهز عليها ويقسمها بين أفراده الذين فرطوا في ريع بترول الجنوب وهم بحاجة ماسة لتوسعة ماعون ما يتطفلون عليه. والواضح هو أن الإنقاذ الطفيلية لن تنجح في مسعاها، لأن المغتربين أو المهجرين قسراً من بلادهم، عرفوا الإستثمار في مشاريع منهوبة مثل مشروع سندس، وعرفوا فقدان إستثماراتهم بإختفاء بنك نيما، كما عرفوا فشل مشروعاتهم الصغيرة بالسودان وفقدان بعضهم لكامل ما يملك بعد عودة غير محسوبة العواقب للوطن. لذلك سوف لن تجد الإنقاذ الإسلامية الطفيلية من سبيل سوى العودة لأساليبها القديمة بالتطفل عبر الجبايات، فهي عازمة على إعادة أتاوات بعضها أسقط، وعلى إبتداع أساليب جديدة لإبتزاز المغتربين والمهجرين بعد فشلها الحتمي في إستقطاب مدخراتهم. ولكن الله غالب!!

(٦)

بدلاً من نهب المغتربين عبر إستدراجهم أو إبتزازهم، نحن ندعو عصابة رأس المال الطفيلي لدعوة منسوبيها من لصوص المال العام لإعادة بعض - نكرر بعض وليس كل- الأموال التي نهبوها والمستثمرة فقط في ماليزيا، مع السماح لهم بالإحتفاظ بالمتبقي في الخارج. وذلك لأن هذا البعض مهما قل هو أكثر من مدخرات المغتربين المتوهمة من

ناحية، ومن ناحية أخرى إستثماره سوف يكون محمياً بمؤسسة الفساد التي هم جزءاً منها ومسخراً له جهاز الدولة بأكمله، مما يحتم نجاحه في المزيدٍ من النهب. وسوف يكون عليها فقط إقناع هؤلاء اللصوص بأن سلطتهم المأزومة حالياً قادرة على الإستمرار وأنها غير آيلة للسقوط. وهذه مهمة صعبة لأن إنتفاضة سبتمبر ٢٠١٣م أدخلت الرعب في قلوبهم و تمثيلية حوار الوثبة هم أول من يعرف أنها مناورة فاشلة. ولكنه بالقطع أسهل من إقناع المغتربين برمي قوت عيالهم وسند أسرهم ومعارفهم الذين يستمر الرأسمال الطفيلي في نهبهم وإفقارهم على رأس كل ساعة، في يد هذا الغول من اللصوص النهمين الذين لن يشبعوا مهما اتسعت دائرة نهبهم. فهم بطبيعة وضعهم الإجتماعي وإنتمائهم لشريحة تقتات على دماء شعبها، يتمتعون بتبلد الإحساس وقساوة القلوبٍ ويستمرئون الفهلوة، ولكنهم يخافون من غضبة هذا الشعب الحليم ويمتلئون رعباً من لحظة صحوته وانتفاضته. لذا نقترح على حكومتهم طمأنتهم على بقائها حتى تقوم الساعة، و أن يكتب رئيسها لهم خطابات شبيهة بتلك التي كتبها سلفاكير للصوص حكومة الجنوب يتوسل إليهم إعادة أموال البترول المنهوبة، ويعدهم بعدم المحاسبة و بترك جزء منها لأولادهم، مع تعديل الصيغة لتصبح إعادة جزء من تلك الأموال وٍ ترك معظمها لأولادهم بالخارج، مع التأكيد على عدم المحاسبة. على أن يكون هذا جزءا من رد الجميل من قبلهم للعصابة التي صنعتهم ومكنتهم من رقاب الناس، حتى تستطيع أن تشتري بعض الوقت لنظامها المتهالك الذي هو قاب قوسين أو أدنى من السقوط الحتمي. وقبل ذلك ندعوها لإقناع منسوبيها من لصٍوص رأس المال الطفيلي بالتوقف عن تٍهريب الأموال المنهوبة للخارج واستثمارها محليا، وهي ظاهرة إرتفعتٍ وتيرتها مؤخرا واصبحت حماها في تسارع واضح وجلي، تعلمه عصابة الإنقاذ جيدا. ولا ننسى أن ندعو جميع المغتربين الذين لديهم مدخرات أن يستثمروها حيث يعيشون، أو في أسواق فعلية يمكن فيها حساب المخاطر بصورة علمية، وألا يلقوا بأموالهم وشقاء أعمارهم في أيدي الرأسمالية الطفيلية الإسلامية النهمة المسماة بالإنقاذ.

٢٠١٦/٢/٢٧م

القسم الثاني
مظاهر الأزمة
(رئاسة البشير نموذجاً)

الفرع الأول
المحكمة الجنائية الدولية
مفارقات وتداعيات التسييس

يخطئ من يظن أن تسييس الحكومة السودانية لقرار محكمة الجنايات الدولية بدلاً من التعاطي معه قانونيا، يعتبر هزيمة لمخطط الدول التي بادرت بإحالة الجرائم المرتكبة بإقليم دارفور لتلك المحكمة. فالواقع يؤكد أن الطريق الذي سلكته الحكومة السودانية هو ما أرادت تلك الدول أن تدفعها إليه دفعاً حين قررت توظيف قرارات المحكمة الجنائية سياسياً. وقبل أن نسترسل نود أن نفرق بين قرارات المحكمة الجنائية الدولية ونشاطها الذي هو في تقديرنا نشاط قانوني وقضائي وليس سياسي بأية حال، وبين محاولة بعض الدول ومن ضمنها السودان تسييس هذا النشاط. فنشاط المحكمة المذكورة فيما يخص جرائم دارفور، إنبنى على تحر وتحقيق وجمع أدلة ومن ثم تقديم طلب إستنادا إلى ذلك لجهة الإختصاص، التي نظرت في الأمر ورفضت قبول توجيه اتهام بالإبادة الجماعية في حين وجهته بخصوص جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بإعتبار أن القصد الجنائي المطلوب لتوجيه الإتهام بالإبادة غير متوفر. ومعني ذلك أن المحكمة قد فحصت الأدلة وتأكدت من وقوع الجرائم وتوافر العنصر المادي بما في ذلك السببية واستكملت ذلك بتوفر العنصر المعنوي وتطابق العنصرين بمستوى يكفي لتوجيه الإتهام فيما يخص الجرائم التي وجهت بشأنها إتهامات. ومؤدى هذا أن ماتم من إجراءات هو نشاط قضائي قانوني ومهني، السبيل لمجابهته هو الطعن لدى جهة الإختصاص لإثبات أن البينات المقدمة غير كافية لتوجيه الإتهام. وفي حالة الأخذ بهذا الطعن فقط، يصح الحديث عن أن قرار المحكمة ربما يكون سياسياً. وأقول ربما لأن هنالك إحتمال ألا يتعدى الأمر الخطأ في وزن البينات المؤسسة لتوجيه الإتهام. أما قبل ذلك ودون معرفة ماتم تقديمه من أدلة وبينات، يكون الحديث عن أن المحكمة سياسية في أحسن أحواله مساهمة في تسييس المحكمة لتفادي إستحقاق الرد القانوني على ماتمارسه من عمل قضائي.

لماذا إختار السودان طريق التسييس؟

في تقديرنا المتواضع أن حكومة السودان برغم علمها التام بأن نشاط المحكمة الجنائية الدولية نشاط قضائي وقانوني محض، إلا أنها إختارت تسييس هذا النشاط أسوة بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لعدة أسباب نجملها فيما يلي:-

1. صعوبة إن لم يكن إستحالة مواجهة النشاط القانوني والقضائي للمحكمة، نتيجة لمعرفة الحكومة صحة الإدعاءات الخاصة بوقوع الجرائم موضوع التقاضي، التي وثقتها حتى اللجان التي كونتها هي بنفسها وعلى رأسها لجنة رئيس القضاء الأسبق دفع الله الحاج يوسف، وقناعتها بأن مدعي المحكمة الجنائية الدولية يملك الكثير من الأدلة التي تكفي لإدانة بعض المتهمين ناهيك عن مجرد تقديمهم للعدالة وإتهامهم.

2. تأكد الحكومة السودانية من أن دفوعها القانونية التي أثارتها منذ البدء فقيرة ولاسبيل للإستفادة منها. فالدفع بعدم إختصاص المحكمة إستنادا لواقعة أن السودان ليس عضوا بميثاق روما، يهدمه من الأساس عضوية السودان بالأمم المتحدة وإحالة الدعوى من مجلس الأمن للمحكمة، بحيث تستمد الإختصاص من ميثاقها ويلزم السودان بموجب ميثاق الأمم المتحدة. أما الحديث عن السيادة فمردود جملة وتفصيلا بالمادة (٢) الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنازلت بموجبها الدول عن سيادتها لمجلس الأمن في حال إتخاذ قراراته تحت البند السابع وهو ماحدث في قرار الإحالة. وبالحتم أن جميع الحصانات تسقط بسقوط الإدعاءات حول السيادة بإعتبارها تدور وجودا وعدما مع هذه السيادة وتستمد منها.

3. إدراك الحكومة السودانية لواقعة أن الدول الثلاث التي تقف خلف الإحالة بمجلس الأمن ليست جادة في تحقيق العدالة، بل هي راغبة في توظيف نشاط المحكمة الدولية سياسيا لوضع مزيد من الضغوط عليها بهدف تقديم مزيد من التنازلات. وهذا الإدراك مبني على المفاوضات المباشرة وغير المباشرة مع هذه الدول، وعلى التصريحات التي تطلقها من حين لآخر حول تقديمها للسلام والإستقرار على العدالة، تلك التصريحات التي إنتقدتها منظمات حقوق الإنسان مرارا وتكرارا.

ما تقدم يجعل إختيار الحكومة السودانية للمنازلة القضائية أمراً في غاية الخطورة بالنسبة لمنسوبيها، الذين لايأمنون الإدانة الراجحة في حالة تسليمهم لمحكمة الجنايات الدولية. أما إختيار المسار السياسي ومسار تسييس النشاط القضائي برمته، فهو ينقل المسألة برمتها إلى دائرة المساومات السياسية والتنازلات المتبادلة، وهو أمر مارسته الحكومة السودانية ومازالت تمارسه في إدارة أزماتها المتتابعة. وهذا بالضبط ماتريده الدول الثلاث سابقة الذكر، وإن كانت الأخيرة تود الإحتفاظ بالنشاط كنشاط قضائي محض يصلح لتوظيفه سياسيا، في حين الحكومة السودانية تفضل وصم كامل النشاط بأنه نشاط سياسي حتى تتوفر لها أدوات التجييش اللازمة ضد المحكمة الجنائية الدولية

وبالتبعية ضد قراراتها. والفرق هنا يكمن في محاولة التوظيف السياسي لنشاط المحكمة من قبل الدول الثلاث، ومحاولة التسييس الشامل من قبل الحكومة السودانية، وأساسه أن النشاط القضائي المحض والمهني للمحكمة يوفر أدوات الضغط اللازمة للفريق الأول دون حاجة للتدخل في عملها، وفي نفس الوقت يحرم الحكومة السودانية من أي هامش للمناورة مما يدفعها لمحاولة هدم المعبد برمته.

مفارقات التسييس ومحاولات الخداع البصري

نشاط التسييس لنشاط المحكمة الجنائية الدولية، تنتج عنه مفارقات متعددة، بعضها مثير للإهتمام نرصد منه مايلي:

أ. تلاقي الحكومة السودانية مع الدول الثلاث التي بادرت بالإحالة في أن المسألة برمتها سياسية وأنها يجب أن تحل في إطار المساومات السياسية في النهاية، بحيث ينحصر الصراع في محاولة الأولى هدم المحكمة الجنائية نفسها من الأساس، ومحاولة الثانية الإستمرار في التوظيف مع ثقة في أن نشاط الأولى سوف يفشل وإن نجحت في التجييش إبتداءا. يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست معنية بمستقبل المحكمة أو إستمراريتها ولا يهمها إن هي زالت عن الوجود في نهاية المطاف.

ب. توجه الحكومة السودانية هجومها بالأساس للمحكمة متهمةً إياها بإزدواجية المعايير لأنها لاتحاكم سوى الضعفاء ولأن عدالتها إنتقائية، في حين أنها تعلم علم اليقين أن إزدواجية المعايير يجب أن تنسب لمجلس الأمن وليس للمحكمة. فالمحكمة ليست مختصة بالنظر في جرائم إسرائيل لأنها ليست عضواً بميثاق روما شأنها شأن السودان. ولا يمكن لها نظر الدعاوى في مواجهتها إلا في حال إحالتها من مجلس الأمن، تماماً مثلما أحال السودان. وبما أن مجلس الأمن هو من يحيل أو لايحيل، يصبح هو من يستخدم معايير مزدوجة وليس المحكمة الجنائية الدولية بأية حال. هذا الخلط المتعمد، الغرض منه إضعاف موقف المحكمة وتجييش وتعبئة العالم الثالث ضدها، ليقين الحكومة السودانية أن خصمها الآني هو الإجراءات القضائية، وإدراكها عدم جدوى التعبئة في مواجهة مجلس الأمن.

ج. الحديث عن إزدواجية المعايير وربطها بالمحكمة الجنائية الدولية بدلاً من مجلس الأمن، يعمم هذه الإزدواجية على مجمل نشاط المحكمة ولايقصره على حالات الإحالة من مجلس الأمن فقط، ويخفي ذلك حقيقة أن هنالك ١٠٨ دولة (أي أغلبية دول العالم) عضو في ميثاق روما تعامل على قدم المساواة وتختص المحكمة بنظر دعاواها. ومؤدى ذلك أن المحكمة توفر الحماية والعدالة لشعوب هذه الدول،

بالإضافة لتلك التي يحيلها مجلس الأمن صاحب المعايير المزدوجة. وبالطبع إخفاء هذه الحقيقة الغرض منه تعبئة شعوب مغلوبة على أمرها ضد محكمة أسست لحمايتها وتوفير العدالة لها في حال غياب مثل هذه العدالة بنظمها القانونية. وشعب السودان ليس لديه مصلحة ألبتة في الوقوف ضد المحكمة الجنائية الدولية، التي ينتظر أن تحقق العدالة لكل هذه الشعوب ولايصح تعميم الوصف عليها بالإنتقائية التي يجب أن يوصف بها مجلس الأمن.

- الهجوم على المحكمة الجنائية الدولية، يتزامن مع إنعطافة معاكسة لدول المنطقة نحو تلك المحكمة. فدول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال، بدأت تدرس جدياً إمكانية الإنضمام لميثاق روما. فحتى تاريخه – إن لم أكن مخطئاً– الأردن هو الدولة العربية الوحيدة التي إنضمت لميثاق روما.

تداعيات التسييس وحسابات الأطراف

من الواضح أن الدول الثلاث صاحبة مبادرة الإحالة، قد أرادت من تلك الإحالة تحقيق أهداف سياسية أخذاً في الإعتبار أنها ليست مؤسسات خيرية. فهي إستفادت من أخطاء النظام السوداني وإرتكابه لجرائم وبشاعات بإقليم دارفور مع إنكار تام للعدالة وحماية للمجرمين، وقيضت لإجراءات قضائية صحيحة ضده، توطئة لإستخدامها كأدوات ضغط من أجل تحقيق أهدافها المذكورة. وبالطبع هي حشرت النظام السوداني حيث تريده. فهي كانت على ثقة من أن الحكومة السودانية لن تجرؤ على التعاون مع محكمة الجنايات الدولية حال صدور أمر توقيف في مواجهة رئيسها، بدلالة عدم تعاونها حين صدور مثل هذه الأوامر في مواجهة هارون وكوشيب، وبالتالي سيكون لها ما أرادت من توظيف القرارات القضائية توظيفاً سياسياً. فالمطلوب من الحكومة السودانية الآن هو أن تنصاع لمخطط هذه الدول المتمثل في إيجاد حل لمشكلة إقليم دارفور يقود لإستقراره ويمهد لنهب ماتريد هذه الدول نهبه من ثرواته، ويهيئ لإستقرار سياسي بدولة تشاد يسمح لفرنسا بحماية مصالحها واستثماراتها هناك، بالإضافة لتكوين حكومة سودانية وفقاً للهندسة الأمريكية التي تشترط إخراج عمر البشير كفرد لعدم جدوى وجوده، وتكوين تحالف إنتخابي من المؤتمر الوطني والحركة الشعبية وجبهة الشرق وحركات دارفور وربما الإتحادي الديمقراطي، يضمن وجود حكومة ذات أغلبية راغبة في التحالف مع واشنطون أو على الأقل غير معادية لها ولمخططاتها.

أما الحكومة السودانية، فإن التسييس يعطيها فرصة الهروب من الإستحقاقات القانونية والمثول أمام محكمة الجنايات الدولية، ويسمح لها بالتجييش والتعبئة ضد القرارات القضائية، مع التصعيد لتحسين موقفها التفاوضي حين يتسنى لها الجلوس

مباشرة أو بصورة غير مباشرة مع الدول المذكورة أعلاه. ولذلك هي بادرت بطرد منظمات دولية، ورفضت حتى إقتراحات التقدم بطلب تأجيل لعام وطلبت سحب القضية من أمام المحكمة، كما رفضت مبادرة مصر لعقد مؤتمر دولي لمناقشة المشكلة. ولكنها في نفس الوقت تمسكت بمنبر الدوحة للمفاوضات مع حركات دارفور برغم موقف الأخيرة الداعم لقرار التوقيف، في رسالة ضمنية إلى أنها مستعدة لتقديم تنازلات سياسية إن كان ذلك سيؤدي إلى إغلاق هذا الملف. والمسألة الآن ليست فيما إذا كانت الحكومة السودانية سوف تقدم تنازلات أم لا، فهذه محسومة، ولكنها تتعلق بحجم هذه التنازلات وسقوفها وتوقيتها. فالحكومة تستصحب في نشاطها التسييسي تجربتها مع القرار رقم ١٧٠٦ الذي خضع لمساومات وشد وجذب ومن ثم تم تعديله، وهي تحاول إعادة تمثيل نفس السيناريو ولكنها يجب أن تدرك ماتغير من ظروف بعد أن أصبح رئيسها يصنف كهارب من العدالة.

خلاصة القول هي أن التسييس لنشاط المحكمة الجنائية الدولية، هو رغبة مشتركة بين الدول الثلاث التي بادرت بإحالة الملف للمحكمة وحكومة السودان، بحيث ترغب الأولى في توظيف القرارات القضائية، وترغب الثانية في إفقاد المحكمة مصداقيتها على الأقل إن لم يكن إزالتها من الوجود. والموقف الصحيح في هذه الحالة هو الدفاع عن هذه المحكمة التي تعتبر نصرا كبيرا للإنسانية في سبيل منع الهروب من العدالة ينتظر أن يستكمل لا أن يهدم، وفي نفس الوقت منع توظيف قراراتها سياسيا بما يتعارض ومصالح الشعوب. فالقرار القضائي الصادر في مواجهة الرئيس البشير يظل صحيحا ونافذا لحين مناهضته بالسبل القضائية المتاحة، ولا يجب السماح لحكومة السودان القيام بتدمير محكمة العدالة الجنائية الدولية بسببه، و كذلك يجب عدم السماح للدول الإستعمارية بإستخدامه كأداة لتنفيذ مشاريعها الإستعمارية حتى وإن تطلب الأمر تعليق الإجراءات وإهدار العدالة في نفس الوقت.

٢٠٠٩/٣/٩م

الفرع الثاني

أمر توقيف البشير- لم يحن أوان التنفيذ بعد!

يراهن البعض بشدة على تصريحات مدعي محكمة الجنايات الدولية حول تنفيذ مذكرة توقيف البشير، ويتوقعون أن تقوم دولة ما بتنفيذ القرار حال مغادرة البشير الأراضي السودانية. وهذا الرهان مبني في الغالب على حسن الظن بالمحكمة الجنائية الدولية وجديتها في تطبيق العدالة – وهو حسن ظن في محله، ولكنه يتناسى أمراً جوهرياً يتمثل في أن المحكمة لاتمتلك الوسائل اللازمة لتنفيذ مذكرة التوقيف بنفسها. فمذكرات التوقيف أو أوامر القبض حتى في النظم القانونية الداخلية لاتنفذ بواسطة المحاكم بل بواسطة السلطة التنفيذية (الشرطة)، أما على المستوى الدولي فلا مناص من تنفيذها بواسطة الدول. وفي الحالتين من الممكن أن يخضع التنفيذ للإرادة السياسية الحاكمة لجهة التنفيذ، إذ من السهل أن تحجم الجهة المعنية عن التنفيذ حتى وإن كان إحجامها مخالفاً للقوانين ومقتضى العدالة.

ومذكرة توقيف البشير، لاتشكل إستثناءاً لهذه القاعدة، ولهذا سوف تخضع للإرادة السياسية– أكرر السياسية، للدول المعنية بتنفيذها. وإذا بدأنا بالدول الثلاث التي كانت وراء إحالة جرائم دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا)، فإننا نرى أنها غير معنية بتنفيذ هذه المذكرة في الوقت الراهن. ورؤيتنا هذه تنطلق من أن هذه الدول الثلاث ومنذ البدء، ليست حريصة على تطبيق العدالة بقدرما هي حريصة على توظيف النشاط القضائي بصورة سياسية. وهذا بالطبع لايقدح في صحة الإجراءات القضائية التي صدرت المذكرة بموجبها، أخذاً في الإعتبار أن صدور المذكرة وفقاً لإجراءات قانونية صحيحة، لايمنع من إستغلالها سياسياً في مرحلة تنفيذ مذكرة التوقيف. فالواضح من نشاط هذه الدول، أنها راغبة في الوصول لتسوية سياسية يتم عبرها تعليق إجراءات المحكمة الجنائية الدولية وفقاً لنص المادة (١٦) من نظامها الأساسي، بشرط أن تنصاع الحكومة السودانية لتصور هذه الدول وهندستها للشأن السوداني. وهذه الرغبة أعلنت أكثر من مرة وانتقدتها جماعات حقوق الإنسان. ولسنا في شك من أن الدول المذكورة وعبر علاقاتها الدبلوماسية غير المعلنة (crypto diplomacy)، ناشطة بشكل مباشر وغير مباشر مع الحكومة السودانية للتحقق من مدى إستعدادها لتقديم تنازلات موجعة لها، سوف تظهر تباعاً حين التمكن من إيجاد صيغ ملائمة لإخراجها للعلن. إذ أن إستخدام أمر التوقيف للتخويف والضغط، لابد من أن يسفر عن نتائج مرضية لها حسب تقديرها وقراءتها لمواقف الحكومة السودانية وتجاربها معها. فالتجربة تقول أن حكومة السودان دائماً ماترفع سقوف رهاناتها وتجأر بالصياح

والتحدي، ولكنها تقدم التنازلات المطلوبة عند إشتداد الضغوط مع إبداء شئ من الممانعة المقبولة لدى هذه الدول.

وبالنظر إلى مذكرة التوقيف بإعتبارها أهم أدوات الضغط المتوفرة لدى الدول الإمبريالية المعنية، يتضح أنه ليس هنالك منطق يدعو هذه الدول لفقدانها عبر تنفيذها قبل أن تستنفذ أغراضها السياسية. فتنفيذ المذكرة الآن يفقدها طابعها كأداة ضغط وتخويف، ويسلب هذه الدول أهم أدوات المساومة دون أن تحصل على أي مقابل. وهذا الأمر يمكن حدوثه أيضاً في حال تسليم البشير نفسه طوعاً للمحكمة الجنائية الدولية، أو في حال قررت الحكومة السودانية تسليمه. فسقوط تهديد مذكرة التوقيف، يضعف المركز التفاوضي للدول المعنية، ولكنه لايهزمها تماماً بإعتبار أن قائمة المشتبه بهم لدى المحكمة الجنائية الدولية طويلة، ومن الممكن أن تسفر تداعيات محاكمة البشير عن وقائع جديدة تدفع بقيادات نافذة في السلطة إلى الواجهة كمتهمين مطلوب القبض عليهم. وهذا بالضبط هو مناط رفض الحكومة السودانية التعاطي القانوني مع نشاط المحكمة القضائي وإسرافها في تسييسه في مقابل التوظيف السياسي المضاد.

فالدول الثلاث المعنية ليست من الغباء بحيث تفرط في أهم أدوات الضغط التي لديها، وتقوم بالقبض على البشير وإيداعه السجن بلاهاي لتنتظر تحقيق عدالة هي غير معنية بها لعدة سنوات، في حين أنها من الممكن أن تستخدم مذكرة التوقيف لدفعه لتقديم مزيداً من التنازلات الممكنة حسب تجربتها معه. المنطق يقول أن هذه الدول الآن سوف تتريث لترى إلى أي مدى يمكنها إستغلال مذكرة التوقيف، وأي مستوى من التنازلات يمكن أن تصل إليه الحكومة السودانية، قبل أن تقرر أن مصلحتها تكمن في تنفيذ مذكرة التوقيف. فهي الآن قد حشرت النظام السوداني حيث أرادت تماماً. تركت المحكمة الجنائية الدولية تقوم بعملها القضائي بشكل مهني لأنها واثقة من تقارير الأمم المتحدة التي لديها وكم المعلومات الإستخبارية، أن المحكمة لن تجد مناصاً من إصدار مذكرة التوقيف، ولأنها كذلك واثقة من أن الحكومة السودانية لن تستطع إتخاذ الطريق القضائي لعلمها أن الإدانة بالجرائم موضوع المذكرة راجحة. إذاً المرحلة الآن هي مرحلة ممارسة الضغوط لتحديد سقوف التنازلات وليست مرحلة تنفيذ المذكرة بأية حال، ولذلك بدأت في توظيف هذه المذكرة سياسياً. وبالطبع هذا الوضع هو الأسوأ بالنسبة للنظام السوداني، الذي يحاول جاهداً مع المنظمات الإقليمية ودول الجوار رفع قدراته التفاوضية رغم الضجيج الإعلامي وطرد منظمات العون الإنساني. فالملاحظ للحراك السياسي والدبلوماسي النشط لقيادات النظام، يستطيع أن يستنتج أن هذا الحراك ليس الهدف منه شتم المحكمة الجنائية الدولية وتحديها المعلن من الخرطوم (يلاحظ أن الهجوم مركزٍ على المحكمة الجنائية مع إشارات خجولة للدول التي ترغب في توظيف نشاطها سياسياً، مع إنعدام تام للهجوم على مجلس

الأمن وهو الجهة التي تسيس النشاط القضائي إن أرادت!).

يضاف إلى ماتقدم أن الدول الثلاث المذكورة أعلاه، صاحبة نفوذ كوني وعلاقات وثيقة مع كل دول العالم، وهي قادرة على توظيف نفوذها وعلاقاتها لمنع توقيف البشير، حتى تصل إلى إستنفاذ كافة صور الإستغلال السياسي لمذكرة التوقيف. ولعلنا نصيب إذا قلنا إنها لن تسمح بتوقيف البشير، حتى تتأكد تماماً من أنه جاد في عدم تقديم تنازلات كافية تسمح بتمرير هندستها لواقع السودان كما تشاء.

والأرجح هو أنٍ يتم تقديم التنازلات المطلوبة، وألا يتم تنفيذ مذكرة التوقيف، بل تتجه الدول الثلاث لاحقاً لتعليق الإجراءات عبر مجلس الأمن وفقاً للمادة (١٦) من معاهدة روما تحت دعاوى تغليب إعتبارات السلام على العدالة. وهذا يعني أن مذكرة توقيف البشير ستنفذ بالقوة– وهو أمر ميسور للدول الثلاث– في حال لم يقدم التنازلات المطلوبة منه دون مساومات أو تلاعب. ولهذا طالما أن المفاوضات السرية المباشرة وغير المباشرة مستمرة، يستطيع البشير أن يسافر خارج بلاده كما يشاء، فقط عليه أن يراع عدم إحراج الدول المعنية بزياراته، وأن يتفادى الدول الأعضاء في نظام روما. فسفر البشير للخارج الآن لدول الجوار أو حتى لأماكن أبعد، لن يعرضه لخطر التوقيف طالما أن المفاوضات غير المعلنة مستمرة وتليين المواقف على حساب شعب السودان وحقوقه ومستقبله مستمر، إلا إذا إقتنعت الدول الثلاث بأن التنازلات ستستمر حتى في حال القبض عليه.

بإختصار مذكرة توقيف البشير لن تنفذ الآن لأن التنفيذ تقوم به دول راغبة في تسييسها والإستفادة منها قدر الإمكان، وهذا بالطبع لايقدح في مهنية وجدية المحكمة الجنائية الدولية التي فعلت ماعليها وأصدرت المذكرة، ولكنه يقدح في مدى جدية الدول المعنية ورغبتها في تحقيق العدالة. فالأمر مشابه لإصدار أمر قبض أو مذكرة توقيف داخل أي نظام قانوني، ترفض الشرطة التابعة لوزارة الداخلية تنفيذه. فهذا لايعني أن المذكرة أو أمر القبض قد صدر بصورة غير صحيحة، ولكنه يؤكد عدم إحترام الجهة المعنية للقضاء وإزدرائها له.

٢٠٠٩/٣/٢٥م

الفرع الثالث

تأجيل الإنتخابات أولى تداعيات مذكرة توقيف البشير

يندهش المرء حين ينظر إلى صمت القوى السياسية السودانية بمجملها ماعدا د. الترابي، تجاه قرار تأجيل الإنتخابات العامة حتى فبراير من العام القادم الذي أعلنته جهة الإشراف على الإنتخابات. والدهشة مكمنها هو أن التأجيل المذكور، يشكل خرقا واضحاً ومباشرا للمادة (٢١٦) من الدستور الإنتقالي، التي نصت على أن تجرى إنتخابات عامة على كل مستويات الحكم في موعد لايتجاوز نهاية العام الرابع من الفترة الإنتقالية. وبالرجوع لإتفاقية نيفاشا التي وقعت في يناير من العام ٢٠٠٥ م ونصت على أن فترة ما قبل الفترة الإنتقالية مدتها ٦ أشهر تبدأ في نهايتها الفترة الإنتقالية التي تمتد لست سنوات، نجد أن نهاية العام الرابع من هذه الفترة تقع في شهر يوليو من العام الجاري ٢٠٠٩م. ولعلنا لسنا في حاجة للقول إلى أن صمت القوى السياسية السودانية المريب، يعكس موافقة ضمنية على خرق الدستور وعدم إحترام كامل لمركزيته، ويشي بإعتراف ضمني بأن هذا الدستور دستور منحة، للشريكين الحق في تجاوزه متى ما أرادا، حتى وإن تم هذا التجاوز برغم وجود آلية لتعديل الدستور تسمح بإحترامه، في توكيد مذل لعدم أهميته، وتكذيب مباشر لدعاوى التحول الديمقراطي. يعزز ذلك الصمت على الخرق الآخر المتمثل في مخالفة المادة (٢١٥) من الدستور نفسه، التي نصت على أن يجرى إحصاء سكاني في كل أنحاء السودان ويتم الفراغ منه في نهاية السنة الثانية من الفترة الإنتقالية. والفراغ بالحتم يعني إنتهاء كافة إجراءات الإحصاء بما فيها إعلان النتائج، توطئة لإستخدامها في الأغراض المخصصة لها ومنها الإعداد للإنتخابات التي تأتي بعد عامين من ذلك التعداد وفقا لنصوص الدستور. والشريكان الحاكمان «المؤتمر الوطني» و»الحركة الشعبية»، لم يكتفيا حتى تاريخه بعدم إعلان نتيجة الإحصاء، بل سمحا للجهة المشرفة على الإنتخابات بإستخدامه سببا لتأجيلها! والسؤال بالطبع هو كيف يستخدم الخرق للدستور كمبرر لخرقه مجددا دون أن تحرك القوى السياسية ساكنا؟

في تقديرنا المتواضع أنه برغم وجود خلافات حقيقية بين شريكي الحكم حول نتيجة الإحصاء أو التعداد السكاني مما أدى لتأخير إعلانها، إلا أن هذه الخلافات لاتصلح سببا لتأجيل الإنتخابات، لا لأنها قادت لخرق الدستور فقط، ولكن لأنها لم تمنع المؤتمر الوطني من الإستعداد الجاد للإنتخابات وحشد القوى، والبداية في تعبئة إنتخابية كللها بإتهام القوى الأخرى التي إحتجت على قانون الإنتخابات وعلى التوجه لقيام إنتخابات دون حل معضلة دارفور بالضعف والخوف من التنافس الديمقراطي! والناظر لذلك، أول ما

يتبادر لذهنه هو السؤال عن المستجدات التي دفعت المؤتمر الوطني لتأجيل الإنتخابات بالمخالفة للدستور ودون أن يكلف نفسه عبء تعديل الدستور والإتفاقية، في إتفاق ضمني مع الشريك الآخر و وسط صمت مريب من القوى السياسية. والإجابة تأتي بدون جهد يذكر، بأن المستجد الرئيس هو مذكرة توقيف الرئيس البشير. هذه المذكرة التي جعلت من الرئيس هارباً من العدالة الدولية، ووضعت المؤتمر الوطني بين خيارين أحلاهما مر، فإما أن يستمر في تحدي ومواجهة المجتمع الدولي ومؤسساته وعلى رأسها مجلس الأمن ويوالي التصعيد بالإحتفاظ بالبشير كمرشح لرئاسة الجمهورية، أو أن يصل لتسوية مع هذه المؤسسات. وبالرغم من الهتافية والتجييش والتعبئة العامة ضد المجتمع الدولي، فإن تأجيل الإنتخابات يوضح بجلاء أن المؤتمر الوطني مازال يفحص الخيارين معاً. فتأجيل الإنتخابات يتيح للمؤتمر الوطني تفعيل مقتضيات التسوية المتمثلة في إستكمال المفاوضات مع حركات دارفور المسلحة للوصول إلى تسوية سياسية مرضية لجميع الأطراف، ليس شرطاً أن تكون عادلة بل يكفي أن توقف الحرب وتقود إلى إستقرار، كما يتيح له إعادة ترتيب العلاقة مع المؤسسات الدولية بمافيها المحكمة الجنائية الدولية للوصول إلى معالجة لوضع البشير وبقية المطلوبين، حتى وإن لم تكن هنالك إتصالات مباشرة مع المحكمة المذكورة.

ومايعزز وجهة النظر أعلاه، هو أن الحسابات الإنتخابية المجردة، تؤكد أن المصلحة الإنتخابية للمؤتمر الوطني هي في قيام الإنتخابات في مواعيدها وليس تأجيلها، إذ أنه قد نجح إلى حد ما في تصوير نفسه كضحية لهجمة إستعمارية غربية، وكسب تعاطفاً مع رئيسه المطلوب للعدالة بتصويره ضحية لتلك الهجمة. يضاف إلى ذلك ضعف إستعداد القوى المنافسة وهشاشة إستعدادها للمعركة الإنتخابية، مع الأخذ في الإعتبار العيوب القاتلة في قانون الإنتخابات ومن قبله قانون تسجيل الأحزاب، وسيطرة المؤتمر الوطني على جهاز الدولة وإستخدام مواردها وآلياتها في حملته الإنتخابية. وفوق ذلك جلب التنظيم المذكور لكادره وحشده وتدريبه وتخصيص مؤسسات وهيئات تنظيمية فاعلة به للإستعداد للإنتخابات. فمن ناحية تقييم المؤتمر الوطني كقوى إنتخابية، تأجيل الإنتخابات مالم تواكبه صفقة مع الدول الإستعمارية تسمح بإنجاز تحالفات تبقيه في السلطة، يعتبر إضعافاً واضحاً لمركزه الإنتخابي وإضاعة لفرصة ثمينة لتحقيق مركز متقدم في التنافس الإنتخابي. ولكن في نفس الوقت الركون لحساب الكسب والخسارة المجرد في المعركة الإنتخابية بإخراجها من سياقها التاريخي، قد يقود لنصر إنتخابي يصبح مأزقاً أكبر لاسبيل للخروج منه. فنجاح المؤتمر الوطني في إنتخابات دستورية تتم قبل يوليو القادم وفوز البشير في التنافس على منصب رئيس الجمهورية، يعني السير في طريق المواجهة الشاملة مع المجتمع الدولي إلى نهاية الطريق، ونماذج هذه النهاية بادية للعيان من تجارب الآخرين.

وهو يعني ألا رجعة عن التصعيد ولاسبيل للمساومة للوصول إلى حلول تسمح بتسوية يتفق عليها، تقدم خلالها تنازلات وتخفض عبرها السقوف العالية المعلنة. ومسيرة المؤتمر الوطني وعلاقته المضطربة بالمجتمع الدولي تقول غير ذلك. فهي تبدأ بالتصعيد ثم التفاوض وتقديم التنازلات للوصول إلى منطقة مشتركة تسمح بإنجاز تسوية متفق عليها، ولانظن بأن أزمة المحكمة الجنائية الدولية سوف تكون إستثناءا لهذه القاعدة.

يتضح مما تقدم أن المؤتمر الوطني بتأجيله الإنتخابات رغم إصراره السابق على قيامها في مواعيدها، يشكل موقفا براغماتيا راغبا في الإنسحاب التدريجي عن الموقف التصعيدي المعلن، مفضلا لخيار التسوية على خيار المواجهة. ولكن لايجب التعامل مع هذا الموقف على أنه موقف دائم ونهائي، لأنه بالطبع سوف يصطدم بحجم التنازلات المطلوبة التي ربما لايستطيع التنظيم المذكور تقديمها، بحيث لايصبح له من مخرج آخر غير العودة للتصعيد وتفعيل خيار المواجهة. فالواضح أن هنالك إمتحانا صعبا سوف يواجهه، يتمثل في التنازلات التي سوف يضطر إلى تقديمها للحركات المسلحة بدارفور للوصول إلى تسوية، ولكن الإمتحان الأصعب هو كيفية التخلص من البشير كمرشح إنتخابي لرئاسة الجمهورية في حال أصر المجتمع الدولي على رفض الدخول في تسوية دون التخلص منه، وتمسكت حركات دارفور بذلك الشرط بإعتبار أن البشير مطلوب للعدالة لإرتكابه جرائم بالإقليم، وتحقيق العدالة جزء أصيل من أي تسوية سياسية. ولا شك في أن عودة المؤتمر الوطني للتشدد والمواجهة متوقعة، خصوصا أن ذلك متاح وميسر بإعتبار أنه سيواصل تعبئته السياسية للمواجهة تحسبا لفشل التسوية، وحتى يظل ممسكا بأوراق يظنها رابحة جوهرها التصعيد، تدعم موقفه التفاوضي وترفع مقدرته على المساومة. فالمرجح هو ألا نشهد في الأيام القريبة العاجلة تحولا في الخطاب السياسي لهذا التنظيم، بقدرما نشهد قرارات عملية وممارسة مفارقة لذلك الخطاب، كالقرار الماثل بتأجيل الإنتخابات. ولن يتوان المؤتمر الوطني في خرق الدستور أو إتفاقية نيفاشا نفسها، طالما كان هنالك إتفاقا ضمنيا ومضمرا مع الحركة الشعبية يعكس روح وجوهر نيفاشا القائمة على إقتسام الكعكة وفقا لقاعدة جنوب/شمال التي قامت عليها الإتفاقية.

قصارى القول هي أن تأجيل الإنتخابات لم يكن بسبب عدم إعلان نتيجة الإحصاء السكاني كما زعمت الجهة التي أعلنت التأجيل، والتي سببت خرقها للدستور بالتأجيل بخرق آخر هو عدم الفراغ من الإحصاء المذكور، وذلك بالرغم من وجود خلافات حقيقية حول نتيجة الإحصاء. ولكن التأجيل يأتي في إطار تفادي تصعيد المواجهة مع المجتمع الدولي ولإفساح المجال لتسوية تأتي عبر بوابة إستكمال مفاوضات دارفور والوصول لإتفاق سياسي ينهي الحرب، تمهد لتسوية الخلاف مع المحكمة الجنائية الدولية، ضمن القواعد المقبولة للمجتمع الدولي في إطار تنازلات متبادلة. وفي سبيل الخروج من

مأزق مذكرة توقيف البشير والحصار الذي إستتبعها، لن يتوان المؤتمر الوطني في إرتكاب مزيد من الخروقات للدستور، طالما أمن جانب الشريك، ودون أن يعبأ بردة فعل القوى الأخرى التي قررت ألا تعترض حتى لحظة كتابة هذا النص. ومثل هذه الخروقات تجعل السؤال الممض قائماً، هل هناك بالفعل تحول ديمقراطي في السودان كما ظللنا نسمع طوال السنوات الأربع السابقة؟ كانت إجابتنا بالنفي منذ البدء ولكننا نطمع في رد من يخالفوننا الرأي بعد خرق الدستور لتأجيل إحدى روافع التحول، وهو أمر سبق أن حذرنا مماهو أكثر منه، وهو إتفاق الشريكين على إلغاء هذه الإنتخابات.

٢٠٠٩/٤/٦م

الفرع الرابع
في تحويل الفضيحة إلى فتح رباني
ملاحظات حول ما جرى في جنوب أفريقيا

(١)

تحاول حكومة المؤتمر الوطني عبر مصادرة الرأي الآخر والإنفراد بأجهزة الإعلام المسيرة بواسطة التضليل والرقابة من جهاز الأمن، أن تبيع الوهم لجماهير الشعب السوداني، ولكنها تفشل لسوء إدارتها لآليات عصف العقول. وما تقوم به في خصوص ما جرى في جنوب أفريقيا لرئيسها، هو أصدق مثال على ما نقول. فهي تصر على أنها حققت نصرا مبينا، بالرغم من أن الرئيس قد مر بفترة عصيبة ، أهدرت هيبته وأنزلت مرتبته من رئيس يشارك في قمة أفريقية، إلى ممنوع من السفر لحين الفصل في طلب القبض عليه – والبون بين الوضعين شاسع – .وهذا أمر واضح لكل ذي عينين ولا يمكن إخفاؤه، وهو وحده يؤكد مدى الفضيحة التي حدثت للحكومة، دون الأخذ في الإعتبار واقعة الهروب الكبير وإهانة القضاء في الدولة المضيفة.

(٢)

وقبل كل شئ، أكدت الإجراءات التي تم إتخاذها أمام محكمة بريتوريا في مواجهة الرئيس البشير، أن أوامر التوقيف أو القبض الصادرة من المحكمة الجنائية الدولية في مواجهة الرئيس، معتبرة وفاعلة. بدلالة أن القضاء الوطني في دولة بحجم جنوب أفريقيا قد أصدر قرارا بمنع سفر الرئيس البشير إستناداً إليها لحين إتخاذ قراره بتنفيذها من عدمه. أي أنها شكلت أساساً لإجراءات قضائية في مواجهة الرئيس البشير أدت إلى صدور قرار بمنعه من السفر. ولا يقول قائل أن منع السفر من الممكن أن يصدر حتى في حالة المنازعات المدنية لإضعاف أهمية القرار، وذلك لأن القرار صدر في إجراءات جنائية أولاً، ولأن المهم أن الأوامر المذكورة كانت أساس صدوره. وهذا يعني ببساطة أن الحكومة السودانية تكذب حين تقول إنها هزمت المحكمة الجنائية الدولية، وتذهب عريضاً في المبالغة حين تقول أنها دفنتها.

يضاف إلى ذلك أن إجراءات نظر طلب صدور أمر بالقبض على الرئيس البشير

وتسليمه للمحكمة الجنائية الدولية مازالت قائمة أمام المحكمة بريتوريا، وهذا يعني أن القضاء الوطني بجنوب أفريقيا من الممكن أن يصدر أمراً بالقبض على البشير في حال وطأت أقدامه تراب تلك البلاد أو تواجد فيها. وإن حدث ذلك سوف تكون هذه أول مرة في التاريخ يصدر قضاء وطني أمراً بإلقاء القبض على رئيس دولة أخرى وهو على رأس عمله، مما يعني فعلياً أن أوامر القبض في مواجهة الرئيس البشير ملزمة وواجبة التنفيذ. وصدور أمر المنع مع الإستمرار في الإجراءات ومطالبة حكومة البلد المضيف من قبل المحكمة بأن توضح كيف سمح للبشير بالسفر بالمخالفة لأمر المحكمة، يؤكد بأن المحكمة الجنائية الدولية لم تكن في تاريخها قريبة من القبض على مجرمها الهارب مثلما كانت في جنوب أفريقيا. أي أنه على عكس ما تشنف به حكومة السودان آذان الناس من أن البشير انتصر على المحكمة المذكورة، أوشكت المحكمة أن تضعه في طائرة وتحمله إلى مقرها.

(٣)

ما جرى بجنوب أفريقيا يظهر ضعفاً واضحاً في تقدير الحكومة السودانية لتعقيدات وضع رئيسها المطارد جنائياً، فهي تضع بثقلها خلف العوامل الأمنية السياسية، وتتناسى الجانب القانوني تماماً. إذ أنه من الواضح أن سفر رئيسها للقمة قد تم التعويل فيه على قرار القمة الأفريقية بعدم تسليم الرؤساء للمحكمة المعنية وعدم التعاون معها، وعلى ماصدر من الوزير المختص بجنوب أفريقيا من حصانة منحت للوفود المشاركة في القمة نشرت في الجريدة الرسمية. ولكنه اعتمد أكثر على ما هو خلف هذه الأدوات، من تواطؤ مجرمي أفريقيا الذين يرأسون بلدانها المنكوبة على عدم حدوث سابقة قبض وتسليم تجعلهم عرضة لمثل هكذا إجراءات، وعلى إلتزام جنوب أفريقيا بهذه الأدوات. وتم تناسي أن أي إجراءات قضائية سوف تضع هذه الأدوات في مواجهة القانون الذي تم بموجبه المصادقة على ميثاق روما وانضمام جنوب أفريقيا للمحكمة الجنائية الدولية، وقرار مجلس الأمن بالرقم ١٥٩٣ والذي أسقط الحصانة عن الرئيس البشير وطالب حكومة السودان بالتعاون التام وتقديم المساعدة المطلوبة للمحكمة الجنائية الدولية.

(٤)

عند تعارض الحصانة المعطاة للرئيس البشير بموجب قرار الوزير المختص بجنوب أفريقيا وقرار القمة الأفريقية بعدم التسليم مع قرار مجلس الأمن الذي نزع الحصانة وميثاق

روما الذي أصبح جزءاً اصيلاً من قوانين دولة جنوب أفريقيا، يصبح الأمر على أقل تقدير خاضعاً لسلطة القضاء التقديرية وأي جانب يريد أن يغلب. أي أن حكومة السودان قد وضعت رئيسها تحت سلطة محاكم جنوب أفريقيا وعرضته لخطر القبض عليه فيما إذا قررت هذه المحاكم أن تغلب ميثاق روما وقرار مجلس الأمن المذكور. وإذا أخذنا في الإعتبار أن هنالك حديثاً واسعاً حول أن قرار الوزير المعني الذي أعطى الرئيس الحصانة والمبني على إتفاق مع الإتحاد الأفريقي مخالفاً لدستور جنوب أفريقيا، يصبح الأرجح هو أن تأخذ المحكمة المختصة بواجبات جنوب أفريقيا وقرار مجلس الأمن ذو الصلة، وأن تأمر بإلقاء القبض على الرئيس البشير. أي أن القراءة القانونية لوضع الرئيس ترجح أن يتم القبض عليه بدولة جنوب أفريقيا، وهي القراءة التي كان يجب التعويل عليها بدلاً من تغليب الإعتبارات الأمنية والسياسية. وذلك ببساطة لأن الرئيس البشير يواجه في المقام الأول أزمة قانونية لها أبعاد سياسية، مما يحتم الإنتباه للتعقيدات القانونية أولاً عند التفكير في سفره. ولكن الحكومة السودانية آثرت منذ البداية إدارة معركتها مع المحكمة الجنائية الدولية على أساس أنها معركة سياسية، لأنها تعلم أن خسارتها حتمية إن هي أدارتها على أساس قانوني من حيث الموضوع. وهذا لا يعفيها بالطبع من النظر إلى الجانب القانوني من ناحية إجرائية فيما يتعلق بسفر رئيسها وأوامر التوقيف والقبض الصادرة في مواجهته. ومؤدى ذلك هو أن الحكومة التي زينت للرئيس السفر للقمة، قد فشلت فشلا ذريعاً في إدارة مخاطر هذا السفر الذي تحول إلى أزمة لم تنجح في تجاوزها إلا بخسائر واضحة وكبيرة سوف نعرض لها لاحقاً، فأين الفتح الرباني هنا؟

(٥)

سفر الرئيس البشير عائداً من جنوب أفريقيا أو هروبه كما تسميه الصحافة العالمية، هو رسالة عدم إحترام واضحة لقضاء جنوب أفريقيا، وتجاهل للنظام القضائي في ذلك البلد الذي كفل له الدستور السلطة في إتخاذ الإجراءات القضائية في إستقلال تام، وأوجب على السلطة التنفيذية تنفيذ قراراته. وهذه إهانة مباشرة لشعب جنوب أفريقيا العظيم صاحب الضيافة ومصدر الدستور المذكور. أما أمر مساعدة السلطة التنفيذية الرئيس البشير على المغادرة بالمخالفة لأمر المحكمة إن ثبت – وهو مازال قيد التحقيق – فإنه يعني أن السلطة التنفيذية قد خالفت الدستور بمساعدتها للرئيس البشير على المغادرة وعدم تنفيذ أمر المحكمة. وهي حتى هذه اللحظة تحاول تفادي الحرج الذي أوقعها فيه البشير بالقول إن إسمه لم يكن ضمن المغادرين بالطائرة الرئاسية، أي أنه هرب وغادر البلاد بصورة غير مشروعة. وفي كل الأحوال، مغادرة الرئيس البشير جنوب أفريقيا برغم

وجود أمر قضائي بعدم المغادرة في مواجهته، أمر مهين لشعب جنوب أفريقيا المضيف، وجالب للحرج للحكومة التي إستضافته، فهل هذا هو الفتح الرباني الذي تحدثنا عنه حكومة السودان؟

مفاد ما تقدم هو أن سفر الرئيس البشير للقمة الأفريقية كان قراراً خاطئاً نتجت عنه فضيحة كاملة الدسم، وفشل مدوٍ لحكومته في حال النظر إليه نظرة موضوعية تحتكم إلى القوانين والعلاقات الدبلوماسية بيِّن الدول كما يعرفها العالم. وأن أي محاولة لتصويرها – أي الفضيحة– بأنها نجاح لمجرد نجاح الرئيس في الهروب من الإجراءات القضائية، هي محاولة أكثر من فاشلة.

١٨/٦/٢٠١٥م

الفرع الخامس

تداعيات فضيحة جنوب أفريقيا في الداخل السوداني

من الواضح لكل ذي عينين، أن ما جرى في جنوب أفريقيا له تداعيات على السياسة الداخلية السودانية. فإذا تجاوزنا حالة الإنكار والتضليل الحكومية المعلنة، نجد أن الأثر الذي خلفته الأزمة واضح وجلي. فمن تداعياتها الحتمية زوال ما تبقى من هيبة للسلطة الباطشة ورمزها المستبد، بعد تدهور وضعه من حاكم بأمر الله إلى ممنوع من السفر بأمر محكمة في بريتوريا مثله مثل سائر خلق الله الذين تمنعهم المحاكم بأمر قضائي من السفر. وهذا التدهور في المركز القانوني، يستتبعه بلاشك تحويل لطبيعة هذا الحاكم المخيف في مخيلة ونفسية مضطهديه، تساعد على كسر حاجز الخوف لدى مضطهديه وتشجعهم على تحديه والإحتجاج على أفعاله بل والإنتفاض ضده لاحقاً. وهذا يعني أن مجرد صدور أمر بمنع سفر الرئيس البشير، يؤثر وبشدة على صورته وعلى سلطته القائمة على القمع والزجر والإستبداد، ولا يعادل هذه الخسارة محاولة تجميع مناصرين له على أساس أن ما يتم هو حقارة لا يجوز أن يرتضي شعب السودان بها، فالخسارة أكبر.

وليس للرئيس البشير من وسيلة لمقابلة هذا التدهور في مركزه وتراجع قوة الردع التي نسميها تجاوزا هيبة، إلا بإتخاذ المزيد من الإجراءات الإستبدادية والمتعسفة. والمتوقع هو أن تلجأ سلطته إلى مزيد من قمع أي تحركات جماهيرية، وأن تتمادى في الإعتقالات التعسفية، وأن تتشدد في مواجهة المعارضة الوطنية الرافضة لحوار الوثبة. كذلك سوف يتم التشديد على الصحافة، وتضييق الهامش الضئيل للحريات الممنوح لها، وتأكيد سلطة جهاز الأمن على مصادرتها. وربما تتسع دائرة المصادرة لترسيخ مبدأ المصادرة الجماعية الذي بدأ الجهاز في إتباعه. أيضاً من المتوقع إزدياد الإعتماد على الجنجويد "قوات الدعم السريع" في التصدي لأي تحرك مدني أو جماهيري، مع إستخدام الرصاص الحي في مواجهة كل من يحتج على عسف السلطة وتماديها في غيها. وبالموازاة لذلك، لابد من توسيع دائرة الحرب وتنشيط الجبهات خصوصاً في دارفور صاحبة المأساة، التي حركت كل هذه الإجراءات ودهورت وضع الرئيس وأسقطت هيبته. وهذا يتطلب مزيداً من الإعتماد على الجنجويد في المهام العسكرية، مع مزيد من المعاناة للمدنيين في دارفور وجبال النوبة، والتشدد وعدم المرونة في التعامل مع قوات اليوناميد، من أجل الإنفراد بالمواطنين العزل. ويتوقع أيضاً أن يتم تضييق أكثر على المنظمات الدولية العاملة في الإغاثة، وربما نشهد طرداً لبعضها أو منعاً لها على الأقل من القيام بدورها في إغاثة المنكوبين في أماكن النزاع.

ولكن لتعزيز آليات الإستيعاب والإحتواء، ومغازلة المجتمع الدولي في محاولة لإحياء مخطط الهبوط الناعم للنظام، وللإحتفاظ بالقوى التي ارتضت الحوار تحت أسنة رماح الجنجويد، سوف يبدأ النظام الحاكم في تحريك حوار الوثبة وفقاً لمنظوره الإستيعابي. ويتوقع أن يقبل المبادرات الدولية للحوار ومساهمات بعض الدول مثل ألمانيا من حيث المبدأ. ولكنه لن يوف أبداً بمتطلبات الحوار القائمة على التكافؤ، ولن يلغ القوانين المقيدة للحريات، كما لن يوقف الحرب، ولن يطلق سراح المعتقلين السياسيين، ولن يوقف الإعتقال وإجبار الناشطين ضده على الإعتذار لجهاز الأمن الذي يعتقلهم وينتهك حقوقهم، بل الأرجح هو أن تتسع دائرة الإعتقالات والإرغام على تقديم التنازلات. والحوار المزعوم، سوف يستهدف قوى بعينها هي بالأساس منخرطة فيه، مع محاولة جر إمام الأنصار إليه، وهي محاولة بدأت منذ الآن بالحديث عن وطنيته وعدم إتخاذ إجراءات في مواجهته إستناداً لموقفه إبان أزمة جنوب أفريقيا. والنتيجة المستهدفة لمثل هكذا حوار هي إحياء مشروع وحدة أهل القبلة، الذي لن يقدم أي حلول لمشاكل السودان الراهنة بأي صورة من الصور، بل سيقود لتعقيد الحالة السياسية وينتهي إلى فشل ذريع وحتمي، بطبيعة القوى التي سوف يجمعها وطبيعة السلطة السياسية التي سوف يتشارك فيها أطرافه.

ومسار الرئيس البشير بعد الإهانة التي وجهت إليه في جنوب أفريقيا، لابد أن يكون مسار الدفاع عن سلطته التي يرفض تفكيكها ويسعى إلى تعويمها بشروطه هو ويصر المجتمع الدولي على إلتزامه بشروطه. ومن وسائل الدفاع الهجومية أيضاً سوف نرى تفعيلاً لدور القوى المتحالفة مع النظام ومحاولات لحل المشكلات العالقة بينها وبينه، كالمشكلة الطارئة مع جبهة السيسي بدارفور وحزب الشرق الديمقراطي، والتي برزت نتيجة لتقسيم مقاعد الوزارة في الحكومة الجديدة. وهي مشاكل قابلة للحل لأنها ليست برامجية أو آيدلوجية بل هي مشاكل محاصصة. وهذا التفعيل يستلزم ربطها أكثر بالنظام وتوزيع أدوار لها للقيام بها، وفي حال فشلها أو عدم رضوخها لشروط حزب البشير بمستوى يفشل مخطط الإستفادة منها، سوف يكون مصيرها الدخول في دوامة الإنقساماتٍ نتيجة لنشاط أمني مفضوح. ولتدعيم هذا التوجه لن يكتف النظام بما هو موجود حالياً من إختراقات أمنية وإستخباراتية للحركات المسلحة، بل سيسعى لتوسيعه مع الإجتهاد في تنشيط الإنقسامات وخلق منظمات موازية رافضة لحمل السلاح حتى وإن لم تنخرط ضمن القوى القابلة لوثيقة الدوحة فيما يخص دارفور.

وإذا أخذنا في الإعتبار أن فضيحة جنوب أفريقيا حدثت نتيجة لرغبة النظام ورئيسه في تحدي المحكمة الجنائية الدولية، فلا مناص من الوصول إلى أن هناك إجراءات داخلية بخصوص بنية النظام لابد من إتخاذها. فإما أن يكون مصدر هذا القرار بالتحدي هو الرئيس نفسه وزينته له حكومته وأجهزتها الأمنية وحزبه، وفي هذه الحالة تقع المسئولية

على من زينوا في حدود التزيين، أو أن تكون الحكومة والأجهزة هي من ضلل الرئيس المطارد وشجعه على التحدي. وفي الحالتين هناك من يتحمل المسئولية ومن سيدفع الثمن. ولكننا لا نتوقع أن تتم هذه المحاسبة بشكل آني وسريع، بل هي عملية ستأخذ وقتها حتى لا تضعف الرواية الرسمية القائمة على الإنتصار من ناحية، وحتى لا تضعف تماسك الحكومة والأجهزة في هذه المرحلة الحساسة. ولكن الرئيس البشير المرتاب في جميع الأحوال، سوف يعيد قراءة الموقف لتفادي حدوث ما حدث مرة أخرى. عموما نود أن ننوه البشير إلى أن حتى بعض الدول غير المنضمة للمحكمة الجنائية الدولية، اصبحت من المنادين بالقبض عليه تنفيذاً للقرار ١٥٩٣ الصادر من مجلس الأمن، بصفته قراراً ملزماً للدول صاحبة العضوية بالأمم المتحدة. ونذكره في هذا الصدد بخطاب سامانثا باور مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية بمجلس الأمن بتاريخ الثلاثاء ١٧ يونيو ٢٠١٤م أمام مجلس الأمن، والذي طالبت فيه بتفعيل إجراءات القبض عليه بموجب ذلك القرار، برغم أننا نؤمن بأن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت غير جادة في إلقاء القبض عليه.

خلاصة ما تقدم هي أن الرئيس البشير في سبيل إستعادة جزء من هيبته المهدرة وتثبيت دعائم نظامه بعد فضيحة جنوب أفريقيا، ليس أمامه سوى الإتجاه نحو مزيد من القمع والإستبداد داخلياً، مع توسع في دائرة تغييب الرأي الآخر والتضليل الإعلامي، بالموازاة لرفع نبرة التحدي للمحكمة الجنائية الدولية للإستهلاك المحلي. ولكن لا أظن أنه من التهور بمكان يجعله يسافر إلى دولة منضمة للمحكمة الجنائية الدولية حتى وإن تلقى ضمانات من حكومتها ومحاكمها معاً.

٢٠١٥/٦/٢٠م

الفرع السادس

فخامة الرئيس

ممثل الرأسمالية الطفيلية ورهينتها

كثر الحديث في الفترة الأخيرة وخصوصاً بعد زعم الرئيس السوداني عدم رغبته في الترشح للإنتخابات الرئاسية القادمة، حول دور من الممكن أن يلعبه الرئيس في إطار مساومة تاريخية أو نشاط تربوي إجتماعي، عبر تكوين حكومة إنتقالية واتخاذ إجراء تاريخي بتفكيك دولة الحزب والتمهيد لبناء دولة الوطن. والمدهش هو أن جميع الدعاة من مواقع متباينة لم يقفوا ليتساءلوا قبل بذل دعاواهم، هل الرئيس راغب في لعب مثل هذا الدور؟ وإن كانت الإجابة بنعم، هل في مقدوره أن يلعبه؟ ولأننا نرى أن هذه الأسئلة مفصلية وراهنة، سوف نحاول الإجابة عليها.

وللإجابة على هذه الأسئلة، لابد أن نعرف الرئيس بصفته الإعتبارية أولاً، ومن ثم ندلف لصفاته الشخصية ثانياً. فالرئيس من ناحية إعتبارية– أي الرئيس بصفته، هو ممثل لقوى إجتماعية حاكمة، دفعت به إلى منصبه وثابرت على حماية سلطته. هذه القوى هي شريحة الرأسمالية الطفيلية، التي هيمنت على النشاط الإقتصادي في قطاع التمويل والصادر والوارد ومؤسسات الدولة الإقتصادية، واستفادت من عملية الخصخصة ومن حروب السلطة العبثية ومن الفساد الإداري والسياسي والمحسوبية وتجيير جهاز الدولة لنيل العمولات، وإرهاق المنتجين بالجبايات والسيطرة على مدخلات العملية الإنتاجية ومخرجاتها ، وإدارة عمليات غسيل الأموال وتهريبها والإختلاس الممنهج للمال العام، بالتحالف مع البيروقراطية الأمنية والعسكرية وشبه العسكرية، داخل جهاز الدولة وفي حزب الحكومة، سواء أكان ذلك على مستوى المؤتمر الوطني أو الكيان الخاص للحركة الإسلامية. هذه القوى التي يمثلها الرئيس، برغم أنها شريحة موحدة في الهدف العام، إلا أنها تتكون من فئات متعددة تحدث بينها تناقضات ثانوية، تأخذ طابعاً تناحرياً عند تعارض المصالح بين مراكز القوى التي توظفها وتستعين بها لدعم مراكزها في الصراع على السلطة والتمكن من مفاصلها، خصوصاً عند ضيق مساحة التطفل وانحسار القطاع الإنتاجي بسبب الإنهاك المستمر من قبل رأس المال الطفيلي له، أو بسبب خارجي كإنفصال الجنوب أو بالسببين معاً. والرئيس كممثل لهكذا رأسمال طفيلي وجزء من إستغلاله وفساده المؤسسي، لا يستطيع أن يعمل أو يفكر أو أن يتخذ قراراً خارج إطار توازنات القوى الإجتماعية التي يمثلها. فهو شاء أم أبى عند إصدار قراراته، لا بد أن

يراعي مدى تحقيقها لمصالحه هو ومصالح مراكز القوى التي تدير اللعبة لمصلحته وتحمي سلطته، وإلا فإنه سيغامر بفقدان سلطته كما فقدها من قبل شيخه الذي رفض أن يصبح ممثلا صريحا لرأس المال الطفيلي، مدافعاً عن سلطته وحامياً لإستبداده ومتحملاً لفساده، بإعتبار أن لديه مشروعاً خاصاً يتناقض مع ماهو مطلوب منه، بغض النظر عن صحة المشروع من عدمه.

وعلى عكس الشيخ، ليس للرئيس أي مشروع آخر غير بقاء سلطته، وحماية مصالحه الشخصية. ولتحقيق ذلك، لابد من رعاية مصالح القوى التي يمثلها، وهي قادرة في حال توفر القناعة لديها والإرادة، على التخلص منه وإيجاد بديل يراعي مصالحها. وهو بالحتم لا يستطيع أن يتخلص منها أو أن يستبدلها بقوى أخرى. إذ أنه يستطيع بالتحالف مع بعض فئاتها ضرب فئات أخرى أو تحييدها أو التآمر ضدها، ولكنه لن يستطع أن يتخلص من الشريحة بمجملها وبمركز قواها ومؤسساتها الأمنية والعسكرية، واستبدالها بقوى لديها مصلحة في تفكيك دولة رأس المال الطفيلي. فرأس المال الطفيلي لا مصلحة له في دولة ديمقراطية فاعلة تفكك أجهزته الأمنية والعسكرية، وتحاصر فساده المؤسسي، وتحاسبه على جرائمه، وتوقف نشاطه المدمر وتطفله على العملية الإنتاجية، وتضع القواعد والنظم التي توقف نشاطه أو تحاصره وتحتويه على أقل تقدير. ولذلك سوف يقاوم بشراسة حتى آخر رمق، أي تغيير حقيقي وفاعل، يعيد إنتاج المعادلة في غير صالحه حتى وإن كان هذا التغيير بقيادة ممثله الذي لن يكون مصيره بأفضل حالاً من شيخ الحركة الإسلامية. والرئيس على محدودية فهمه في أمور السياسة، ليس ذاهلا عن معطيات هذه الشروط الموضوعية التي تحيط به، وهو يرى بأم عينه كثيراً من قراراته التي يطلقها على الهواء مباشرة يتم رفض تنفيذها من مراكز القوى. وهو يعلم أن قبضته على الحزب والمؤسسة العسكرية والأمنية، ليست بالقوة التي يظنها البعض، وأنها في كثير من الأحوال ناشئة عن توازن القوى النافذة في هذه المؤسسات، التي مازالت تحتاجه كواجهة تحكم من ورائها لأنها ليست قادرة حتى هذه اللحظة على الحصول على قبول داخلي وخارجي يكرس إنتصارها ويجعلها تحكم دون واجهات.

فمجموعة د. نافع مثلاً ، وضعت يدها على الحزب عبر زعيمها المهيمن على التنظيم من موقعه ، الذي يتيح له ليس السيطرة السياسية فقط بإعتباره مساعد الرئيس لشؤون الحزب، بل يجعله في وضع مهيمن على أموال الحزب وأجهزته الأمنية في السلطة وخارجها. وبما أنه تعوزها السيطرة الكاملة على المؤسسة العسكرية التي مهما اتسعت دائرة الجهد فيها يستحيل أن يصبح ولاؤها كاملا للحزب ناهيك عن فئة فيه، لا مناص أمامها من الحفاظ على الرئيس كجسر يوصلها للمؤسسة العسكرية وواجهة مقبولة لدى عناصر الجيش المؤدلجة حتى الإنقلابيين منهم، كما أنها تستقوي به في صراعها مع مجموعة

علي عثمان ،التي تحاول تجسير علاقاتها مع المجتمع الدولي والقوى المعارضة لقطع الطريق أمام مجموعة نافع ضعيفة الحظوظ دولياً وحارقة جميع المراكب مع المعارضة السياسية، وخصوصاً المؤتمر الشعبي بإعتبارها عصب المجموعة الأمنية السياسية التي تمردت على الشيخ. ولا يخفى على المراقب أن مجموعة علي عثمان قد تعرضت لضربات متتابعة أضعفت نفوذها داخل الأجهزة الأمنية والعسكرية والحزبية، بما فيها الكيان الخاص الوظيفي التابع للسلطة التنفيذية. وتجلى ضعفها في التسريبات عن الفساد التي قصد به بعض مناصريها، وحاولت الرد عليه بالضرب تحت الحزام وتسريب فساد بعض المحسوبين على د. نافع، وفي الإعتقالات والفصل والتشريد من المؤسسة الأمنية والعسكرية الذي طال مناصريها.

والرئيس أيضاً يعلم أن هناك حالة تذمر واسعة داخل حزبه ضد رأس المال الطفيلي من شرائح خدمته طويلاً ولكنها ليست مستفيدة منه بمستوى يرضي طموحها، تجلى هذا التذمر في حركة الإصلاح ومجموعة سائحون، والتمرد أثناء مؤتمر الكيان الخاص المسمى الحركة الإسلامية، وفي تفلتات د. غازي صلاح الدين، وأخذ أخطر أشكاله في المحاولة الإنقلابية التي أعلنت عنها السلطة بغض النظر عن صحتها من عدمه. وهو لا يستطيع أن يغامر بالإعتماد على هذه القوى المبعثرة، تاركاً خلفه إمبراطورية د. نافع بأمنها وحزبها وتحالفاتها العسكرية، ومستبعداً مصالح المجموعة الأخرى التي يهادنها تارة ويطلق يد د. نافع في ضربها تارة أخرى. فهو مجبور على المناورة للإستفادة من قبضة مجموعة د. نافع المحسوبة عليه، ومن براجماتية مجموعة علي عثمان التي تستطيع التعامل مع أي وضع وفقاً لمصالحها المباشرة دون خطوط حمراء، وفي نفس الوقت أن يأخذ في الإعتبار حالة التذمر ويعمل على إحتوائها. وبما أن الرئيس لا يمتلك بنفسه القدرة والتأهيل اللازمين للقيام بهذا الدور المعقد دون أخطاء، كثيراً مايقع في حبائل وكمائن إحدى المجموعتين.

وبالإنتقال للجانب الشخصي الخاص بالرئيس، نجد أنه أيضاً محكوماً بمعادلة شديدة التعقيد، تبدأ من ولوغه شخصياً في الفساد وذلك بقبول هدايا (رشاوي) من مواطنين، تمثلت في مزرعة وبيت أو بيتين وكأنه لم يسمع بحديث ابن اللتبية ولم تطرق أذنه عبارة "هلا جلست في بيت أبيك وأمك ليهدى إليك"، ولا تنتهي بالفساد الضخم المنسوب لزوجته وأخوانه، غير ضلوع خاله في إثارة الكراهية وتهديم النسيج الإجتماعي وما يحوم حوله من دعاوى فساد. فهو إن استطاع تجاوز فساده الشخصي وحمايته للفساد المؤسسي لتنظيمه السياسي، لا يستطيع أن يتجاوز فساد أسرته وخصوصاً إخوانه الضالعين في إهدار المال العام بكافة الأشكال، من إستغلال النفوذ للحصول على العطاءات والمشاركة في أعمال الآخرين دون مساهمة في رأس المال، وحتى الحصول على العمولات الضخمة لتمرير الصفقات المشبوهة كبيع أراضي أم دوم مؤخراً. وفساد أسرته الذي يجد أساسه

في موقع الرئيس وتوظيف نفوذه في نشاط التطفل، يستلزم دوام سلطة الرئيس للمحافظة عليه ولنموه مستقبلا. فهو بدون سلطة الرئيس يصبح عرضة للهجوم عليه من مراكز القوى المتصارعة، أو التضحية به في إطار حملة تطهرية كاذبة تبعد فاسدي أسرته من سوق التنافس على التطفل وتجمل وجه مراكز القوى ونظامها في نفس الوقت.

فوق ذلك، الرئيس مطلوب كمجرم حرب وإبادة جماعية لدى محكمة الجنايات الدولية، وخروجه من السلطة يجعل مسألة جلبه للعدالة برمتها في يد دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية لا يؤتمن جانبها حتى وإن كانت غير حريصة على العدالة من الأساس. فوجود الرئيس في السلطة يعطيه فرصة للمساومة حول التنازلات المطلوبة منه لتفادي المحاكمة، والتي يقدمها بكل أريحية على حساب الوطن، وخروجه منها يفقده كل أوراق المساومة ويجعله تحت رحمة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بالمطلق. وهذا يعطيها سلطة تقديرية مطلقة في القبض عليه وتسليمه للمحكمة في الوقت الذي تراه مناسباً وللأسباب التي تقدرها. ولن يردعها أي رادع في أن تقوم بذلك إن رأت أنه يحقق مصالحها، حتى وإن سبق لها وتعهدت له بعدم الملاحقة ووفرت له ملاذاً آمناً لدى إحدى الدول المنخرطة في مشروعها بالمنطقة. والرئيس لا يثق في وعود الولايات المتحدة الأمريكية بإيقاف ملاحقته – وهو في ذلك محق، مما يدفعه للتردد أكثر من مرة قبل قبول العروض المقدمة له إقليمياً والتي تزين له التنازل عن السلطة. وبالرغم من ذلك تبقى ملاحقة المحكمة الجنائية الدولية العامل الذي يأتي ثانياً بعد طبيعة السلطة الحاكمة الممثلة لرأس المال الطفيلي، ويمنع الرئيس من إتخاذ قراره بالتنحي أو عدم الترشح للإنتخابات القادمة. فبالرغم من أنه يدرك بأن المجتمع الدولي وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، يرى أنه قد إستنفذ أغراضه وان سلطة شريحته بحاجة لعملية تجميلية أساسها خروجه هو من السلطة وتدوير الزوايا لإلحاقها بموجة الربيع العربي، إلا أنه بحاجة إلى ضمانات تدفعه للقبول بالخروج من السلطة، وتساعده لإنفاذ قرار الخروج بالرغم من معارضة الفئات والقوى المستفيدة من وجوده في السلطة.

ولقياس المحددات والشروط التي تحيط بتنازل الرئيس عن السلطة، أطلق بالونة إختباره الشهيرة في لقائه بصحيفة الشرق القطرية معبراً عن عدم رغبته في الترشح لإنتخابات الرئاسة القادمة، وسرعان ماتلقفتها المجموعات والأفراد كلاً من موقعه. فمنها من رحب بها بشكل ضمني وخجول، ومنهم من ذهب لأبعد من ذلك مثل د. غازي صلاح الدين، ومنهم من دارى قبوله بالقول إن الأمر تحسمه مؤسسات الحزب، وهو قول يعلن تأييداً ويضمر تهديداً بأن الرئيس ليس حراً في إتخاذ مثل هذا القرار. ومنهم من أعلن رفضه لتنازل الرئيس نفاقاً أو حفاظاً على مصالحه، وهذا هو الفريق الأهم في المعادلة. فرفض مجموعة د. نافع لتنازل الرئيس ودفاعهم عن أحقيته في الرئاسة، يؤكد عدم إستعدادهم

لإستلام السلطة علناً بعد أن تمكنوا منها من وراء حجاب، وينذر في نفس الوقت بمقدرتهم على منع الرئيس من التنازل. وحديث البعض الذي نوه إلى أن عقد الحزب سينفرط في حال ذهاب الرئيس، يؤكد مدى هشاشة الوضع وحدة الصراع بين الأجنحة والمجموعات المختلفة، ويبين أن الصراع الداخلي مازال محسوماً بالنقاط وليس بالضربة القاضية. وتصريح والي الجزيرة إفتراءاً بأن مواطني ولايته يرفضون تنحي الرئيس عن السلطة ويطالبون ببقائه رئيساً مدى الحياة، يعكس مدى تنسيق مجموعة الطفيليين الخالصين والمجرمين وحماة الفساد فيما بينهم، ومدى فهمهم لضرورة بقاء الرئيس واجهة لهم توازن بين مجموعاتهم وتحمي فسادهم وتطفلهم.

مفاد ماتقدم هو أن الرئيس قد يكون صادقاً في رغبته في التنازل عن السلطة هذه المرة، لأسباب منها ظروفه الصحية والضغوط الخارجية التي يتعرض لها للتنحي ونذر الإنقلاب عليه حتى من داخل منظومته الخاصة الذي عكسته المحاولة الإنقلابية الأخيرة، مما دفعه لإطلاق بالونة إختباره المنوه عنها أعلاه ليرى إن كان في مقدوره التنحي. فهو وبحكم التجربة اتضح له أنه ليس ممثلاً لمراكز قوى يحكم نيابةً عنها وتحكم بإسمه وتحت مظلته، ولكنه أيضاً رهينتها وقراره بالتنحي ليس قراراً شخصياً بل قراراً يخصها. ولذلك هو لا يستطيع التنحي إلا بعد أن يتحقق من الآتي:

1. أن الصراع الداخلي حول خلافته قد حسم سواء بإنتصار أحد المجموعتين أو بتوافقهما بموافقة المجتمع الدولي وتحت رعايته، وذلك حتى يضمن سلامته الشخصية وسلامة أسرته وممتلكاتهما المنهوبة من الشعب السوداني.

2. أن أوضاعه الشخصية فيما يتعلق بالحصانة من أي مساءلة عن الجرائم التي ارتكبها طوال فترة حكمه مضمونة بضمانات يرتضيها. وهذا بالطبع يشمل ترتيبات واضحة فيما يخص محكمة الجنايات الدولية.

3. أن أوضاع أسرته فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب السوداني والأموال التي نهبتها مرتبة وفق حصانة مضمونة من المساءلة والمحاسبة.

4. أن نظامه سيستمر جوهرياً بواجهات أخرى تضمن كل ما تقدم وان أحدثت تغييرات شكلية.

والنقطة الأخيرة تبين أن الرئيس ليس لديه مصلحة في قيادة تغيير حقيقي يفكك دولته ودولة رأس المال الطفيلي والفساد والإستبداد لمصلحة دولة المواطنة، لأن الأخيرة تعني سقوط كل الشروط التي توفر له ولأسرته وعصابته مخرجاً آمنا من المساءلة، وملاذاً يتمتع فيه بما نهبه وأسرته من الشعب السوداني. ولسنا في حاجة للقول بأنه في حال عدم

توفر صفقة شاملة تضمن سلامة وسلطة رأس المال الطفيلي، لن تسمح هذه الشريحة بكافة فئاتها للرئيس بالتنحي حتى وإن كانت طامحة لخلافته. فالرئيس – إن كان مدركاً أم لا، لا يملك قرار تنحيه لأنه قرار يمس القوى التي حكم بمساندتها ومثلها ولسان حالها يقول:

"إني من الملأ الذين سيوفهم قتلت أخاك وشرفتك بمقعد".

وهي بحق إنتزعت السلطة من الحركة الإسلامية وشيخها، وسلمتها لواجهتها وممثلها الذي لابد له أن يدرك بأن قراره بالمشاركة في الإنقلاب وقيادته كواجهة للحركة الإسلامية التي قامت بالتنفيذ الفعلي له، كان أسهل كثيراً من أي قرار بالخروج من سلطة لرأس المال الطفيلي بكل جبروته وقسوته واستبداده وحاجته للحماية. فهو يظل رهينة لتوازنٍ القوى داخل حزبه لحينٍ التوافقٍ على خليفته، أو إنتصار إحدى المجموعات إنتصاراً حاسماً تفرض بموجبه ممثلاً جديداً وواجهة لسلطة رأس المال الطفيلي، هذا بالطبع إن لم يسبقها الشعب السوداني بإنتفاضة تزلزل اركان النظام وتقذفه إلى مزبلة التاريخ.

٢٠١٣/٤/١٦م

القسم الثالث
نظام الإنقاذ وتعميق الأزمة
(المناورة بالسلام وتداعيات الحروب)

الفرع الأول

السودان ونذر التفكك

مخاطر الإنفصال على دولتي الجنوب والشمال

يكاد يجمع المراقبون على أن إجازة قانون الإستفتاء لممارسة حق تقرير المصير لجنوب السودان كأحد إستحقاقات إتفاقية نيفاشا، قد دشن وبصفة رسمية إنفصال الجنوب، بالأخذ في الإعتبار إستمرارية دولة المؤتمر الوطني الشمولية الدينية، ودعوة الحركة الشعبية لتحرير السودان مواطني الجنوب للتصويت للإنفصال لإستحالة تحويل الوحدة لوحدة جاذبةٍ في ظل دولة دينية تجعل من غير المسلمين مواطنين من الدرجة الثانية. ودون الخوض عميقاً في الجدل حول حتمية وقوع الإنفصال من عدمه، نود أن نناقش مآلات الواقعٍ السوداني في حال وقوع هذا الإنفصال، لتبديد أوهام من يظنون أن في الإنفصال خيراً للجنوب والشمال معاً. إذ أننا نزعم بأن الإنفصال تحيط به مخاطر جمة سوف يعاني منها الكيانان المفترض ظهورهما بعد الإنفصال، أي دولتي الشمال والجنوب، من الممكن أن نجمل بعضها فيما يلي:

١. يؤدي الإنفصال بالحتم إلى فقدان ميزة الكيان الواحد الذي هو بلا جدال الأقوى والأغنى بموارده وممكناته الإقتصادية والبشرية والثقافية، ويحرم الطرفين من فرصة التماسك بوزن إقليمي ودولي أكبر، ويعتبر بالتالي تراجعاً خطيراً في زمن التكتلات والبحث عن كيانات أكبر تكون أكثر قابلية لمواجهة الأزمات الإقتصادية والسياسية الدولية المعقدة. ويلاحظ أن الإنفصال الذي سوف يتم على أساس إفتراض تباين وتناقض مستعص على الحل، سوف يمنع من وجود أي شكل من أشكال التكتل الإيجابي أو التكامل في أي صورة من صوره.

٢. يقضي الإنفصال لمرة و إلى الأبد على فرصة إستثمار الموارد الإقتصادية بكامل التراب السوداني الحالي لمصلحة جميع السودانيين ويضيع إمكانية توظيف موارد الطاقة مع المساحات الزراعية الشاسعة والإستفادة من الأيدي العاملة المدربة ومن الخبرات الفنية التي كان حظ الشمال منها أكبر نسبياً، ويخلق بالجنوب دولة ذات طبيعة مناخية وجغرافية واحدة، كما يحرم الشمال من غنى التنوع المناخي والجغرافي بالجنوب، وبالتالي يقضي على إمكانيات إستثمارية متنوعة وواسعة تقوم على هذا التنوع.

٣. يجعل الإنفصال من دولة الجنوب دولة مغلقة لا منفذ لديها إلى البحر، وهذا بالقطع

يحتم مرور بترولها عبر دولة الشمال إلى ميناء بورتسودان. فالخيار الآخر هو إنشاء خط أنابيب لميناء ممباسا الكيني، وهو خيار غير عملي بالأخذ في الإعتبار التكلفة ومايدور حول نضوب البترول خلال ستة أعوام قادمة فقط. وبما أن ميزانية حكومة الجنوب تعتمد بنسبة ٩٥٪ على عائدات البترول، فإن دولة الجنوب سوف تخضع لإبتزاز دولة المؤتمر الوطني في الشمال لتسويق بترولها مما يجعل إستقلالها شكلياً، ويمكن دولة الشمال من إضعافها إقتصادياً.

٤. يحرم الإنفصال دولة الشمال من عمقها الأفريقي، ويقطع الصلة المباشرة بينها وبين دول حوض النيل في معظمها ، وينهي التماس والتثاقف بين العالم العربي في طبعته السودانية الأفريقية وبين أفريقيا الأواسط ومابعدها ، ويغلق الطريق أمام أي تواصل حضاري يسمح للطرفين ببناء تواصل إنساني مفيد ومؤثر على المستوى الإنساني، يؤسس لعلاقة أفضل في سبيل تعميق الصلات من أجل النضال لخلق مجتمع إنساني يحترم الإنسان بماهو إنسان بعيداً عن كافة أشكال التمييز.

٥. يقطع الإنفصال التواصل المباشر بين دولة الجنوب والعالم العربي ويجعل محيطها أفريقياً صرفاً، وبالتالي يمنعها من التثاقف الشعبي الهادئ مع الثقافة العربية والإسلامية والمواطن العربي غير السوداني بعيداً عن مؤثرات السلطة الدينية في شمال السودان، ومن ثم يحرم مواطنها من مقاربة تلك الثقافة من مواقع الندية ويكرس العداء المضمر الذي اورثه له ميراث التعالي الأخرق الذي تكرس في أبشع صوره لدى دولة الإسلام السياسي في الشمال.

٦. يؤدي الإنفصال إلى تكريس الدولة الدينية في الشمال وتمكين رأس المال الطفيلي من تشديد قبضته على السلطة، متوهماً أن فشله في فرض سطوته على الجنوب أسبابها دينية وعرقية، وأن نقاء دولة الشمال الديني باغلبيتها المسلمة سوف يمكنه من فرض دولته الدينية الإسلامية بسهولة ويسر. وبالطبع سوف يتناسى أن المشكلات بالأصل هي إقتصادية وإجتماعية وسياسية، نفخت في جسد التمايز العرقي والديني دفعاً سالباً عمقته الدولة الدينية، والدلالة على ذلك مشكلة دارفور وإنتفاضات أبناء الشمال ضد السدود واحتجاجات أبناء الشرق ضد المظالم المرشحة للتصاعد مثلها مثل إحتجاجات أبناء كردفان. عدم إدراك رأس المال الطفيلي ومؤتمره الوطني لهذه الحقائق سوف يدفعه لمحاولة قهر وقمع المعارضة وتكريس الشمولية في دولة الشمال تحت شعارات دينية أفرغت من محتواها مسبقاً، ويرشح دولة الشمال لمزيد من الصراعات المسلحة نتيجة لإنسداد سبل الحل السياسي.

٧. الإنفصال سوف يفضح هشاشة البنية السياسية في دولة الجنوب ويؤكد تغييب

مؤسسات المجتمع المدني وإضعاف العمل الحزبي والمؤسسات الحديثة، ويعلي من شأن النفوذ القبلي ومؤسسات المجتمع الأهلي الأخرى في النشاط السياسي، وهذا يرجح تعدد الإنقسامات وإستمرار الفلتان الأمني وقد يدفع بالحركة الشعبية مرغمة لبناء نظام ديكتاتوري بالجنوب حتى تفرض النظام وتوفر الحد الأدنى من الأمن. وبالتأكيد لن تكون أيادي المؤتمر الوطني بعيدة عن أي تمرد أو تفلتات أمنية تحدث في الجنوب.

٨. إضطرار الحركة الشعبية لبناء دولة قابضة وغير ديمقراطية في الجنوب مع حتمية وجودٍ دولة شمولية للمؤتمر الوطني في الشمال، يعني تغييب كامل للمواطن السوداني جنوباً وشمالاً، ويحتم وجود علاقة عدائية بين الدولتين. ولهذا يرجح أن تكونٍ الحدود بين الدولتين حدود ملتهبة دائماً منذ لحظة ترسيمها مروراً بحراستها ووصولاً للتفاهم حول ضبطها.

٩. الإنفصال يثير مشكلة العدد الكبير من الجنوبيين المقيمين بالشمال وبعضهم لم ير الجنوب ولايعرف عنه شيئاً. ومن الطبيعي أن يثور السؤال عن مصير هؤلاء وهل سوف يستمرون في البقاء بدولة الشمال كمواطنين من الدرجة الثانية أو قل رعايا أم أنهم سيطردون إلى دولة الجنوب؟ ونفس الأمر ينسحب على الشماليين المقيمين بالجنوب وإن كانت أعدادهم أقل. هل سنشهد هجرة مهولة كالتي حدثت بين الهند وباكستان حين تم التقسيم على أساس ديني كرس العداء بين الدولتين ونفخ الروح فيه؟

١٠. الإنفصال يعمق مشكلة المناطق الثلاث (أبيي وجبال النوبة والنيل الأزرق). ففي حال دعت الحركة الشعبية لإنفصالها هي الأخرى، سوف يتطور صراع دموي وطويل بدأت نذره منذ الآن برفض أبناء المسيرية لقانون إستفتاء أبيي ولقرار التحكيم بلاهاي، وهو غير ملزم من ناحية قانونية سوى لأطرافه (الحكومة والحركة الشعبية). فلا دينكا نقوك ولا المسيرية كانوا طرفاً في النزاع، وبالتالي لم يصدر حكم التحكيم في مواجهتهم. أما منطقة النيل الأزرق وجبال النوبة، فتوهمٍ المؤتمر الوطني مقدرته علىٍ فرض دولته عليهما عبر الرشا أو بالقوة، سوف يقود حتماً إلى حروب أخرى، خصوصاً إذا أحست المنطقتين بتخلي الحركة الشعبية عنهما عند أو بعد الإنفصال.

١١. إنفصال الجنوب سوف يشجع جميع المجموعات المهمشة بالبلاد على المطالبة بحقها في تقرير مصيرها، وذلك لأن إستمرار رأس المال الطفيلي ومؤتمرهٍ الوطنيٍ في السلطة، لن يسمح بمعالجة مشكلات المناطق المهمشة بإشراكها إشراكاً حقيقياً وفاعلاً في السلطة، أو القيام بتنمية حقيقية تنتشل إنسان الهامش من الوهدة التي هو فيها. وهذا يعني أن دولة الشمال الرسالية مهددة بالصوملة نتيجة لتكريس الشمولية والنهب المنظم.

١٢. ضعف هيكل الدولة في الجنوب وضعف المؤسسات المدنية مع الحضور القوى للعامل القبلي وإنتشار أوضاع التخلف المزمنة، الناتجة عن أسباب تاريخية والمعززة بماخلفته الحرب الطويلة، مع الصعوبات الإقتصادية الكبيرة التي ستواجه حكومة دولة الجنوب، يرشح دولة الجنوب لمشروع صوملة أخرى أو على الأقل عدم إستقرار مزمن.

١٣. مشكلات بناء دولة في الجنوب بالبدء من مواقع متخلفة، تستدعي بالحتم الإستعانة بالخارج، وليس هنالك خارج مستعد للدعم بلاشروط ٍودون أن يحقق له هذا الدعم مصالح إقتصادية وسياسية. فالدول المستعدة للدعم دائما لها أهداف إستعمارية وشروط مجحفة لاسبيل لتفاديها في حال البناء من الصفر او البدء من مواقع متخلفة. ووجود مثل هذه الدول الحتمي بدولة الجنوب لن يشكل خطرا على إستقلالها وسيادتها هي فقط، بل سيشكل خطرا دائما وداهما على دولة الشمال الغارقة في أوهامها أيضا.

١٤. إستمرار دولة المؤتمر الوطني الطفيلية في الشمال ونشوء دولة الحركة الشعبية في الجنوب في غياب المؤسسية والشفافية وضعف إن لم يكن غياب المشاركة الشعبية، يحتم إنتشار الفساد في الدولتين في إطار غياب مبدأ المحاسبة ٍوالإنفراد بالسلطة بشكل أو بآخر. وهذا يهدد بتعميق الأزمة ونشوء دولتين فاشلتين بدلا من دولة فاشلة واحدة.

١٥. ستواجه دولة الجنوب أزمة بناء خدمة مدنية فاعلة ومؤسسات تعليمية قادرة وقضاء مؤهل، وبالمجمل مؤسسات دولة حديثة، في ظل نقص الكادر وضعف التمويل وإستمرار نشاط عسكرة الحياة لفترات طويلة يصعب معها إعادة تأهيل العسكريين للعودة للحياة المدنية. وتواجه دولة الشمال خدمة ٍمدنية مختطفة من قبل المؤتمر ٍالوطني وقضاء غير مستقل ومؤسسات تعليم تم تخريبها عمدا، مما يحتم تعميق الأزمة بدلا من إستشراف حلول لها.

١٦. ستواجه الدولتين بالسؤال الصعب حول إقتسام حصة السودان من مياه النيل وكيفية توظيف الحصص وفقا لإحتياجات النهضة الزراعية، ومشكلات ٍالري والتنافس الدولي على موارد المياه، بالأخذ في الإعتبار مشكلة ندرة المياه عالميا وخلافات دول حوض النيل الأخيرة. حساسية هذه المسألة أكبر لدولة الجنوب لأن موارد دولة الشمال من النيل الأزرق أكبر من مواردها من النيل الأبيض، واحتياجات الجنوب في إزدياد في حال وجود تنمية زراعية لاتعتمد الري المطري وتأخذ في إعتبارها عامل التغير المناخي.

١٧. من سيتكفل بديون السودان الخارجية المقدرة ب ٣٤ مليار دولار وهل سيتم إقتسامها بين الدولتين وعلى أي أساس؟ هل ستوزع المديونية على عدد سكان السودان الحالي، أم أن دولة الجنوب سوف ترفض تحمل أي نصيب من المديونية؟

١٨. من سيخلف دولة السودان الحالية في المؤسسات الدولية كالامم المتحدة والإتحاد

الأفريقي وجامعة الدول العربية؟ هل سيسمح لدولة الشمال بالإحتفاظ بإسم السودان أم أن دولة الجنوب ستطالب بالإسم؟ قد تعطي نيفاشا مؤشرا أوليا على أن الإستخلاف سوف يكون لدولة الشمال بإعتبار أنها عرفت بالحكومة في مقابل الحركة الشعبية، ولكن نيفاشا لم تنظم علاقات مابعد الإنفصال.

١٩. لا أحد يدري ماهو مصير القوى السياسية ذات الإمتدادات في الجنوب والشمال. فالحركة الشعبية مثلا لها قطاع الشمال الذي زعمت في فترة ما أن عضويته وصلت لخمسمائة ألف، وللمؤتمر الوطني عضوية في الجنوب وكذلك المؤتمر الشعبي والحزب الشيوعي وقوى أخرى. كيف ستستمر هذه القوى في العمل السياسي بعد إنفصال الدولتين؟ هل سيتخلى المؤتمر الوطني عن عضويته في الجنوب وتتخلى الحركة الشعبية عن عضويتها في الشمال أم ماذا؟

٢٠. ماهو مصير ممتلكات المواطنين الجنوبيين في الشمال ومصير ممتلكات المواطنين الشماليين في الجنوب؟ هل سيسمح لمواطني الدولتين بالتملك والعمل وممارسة النشاطات الإقتصادية أسوة بمواطني كل دولة من الدولتين أم سيعاملون كأجانب بوصف كلا منهم من رعايا دولة أخرى؟

٢١. كيف سيتم التعامل مع المؤسسات العاملة بكامل تراب الوطن كالنقل النهري وإلى من ستؤول من الدولتين؟ وهل سيستمر نشاطها بين الدولتين أم سيتوقف؟

٢٢. ماهو أثر هذه القطيعة السياسية والفصل على هوية السوداني بعامة والشمالي بخاصة بفصله عن عمقه الأفريقي وقطع صلته به، وما أثر تغييب هذا التنوع على التطور الثقافي والهوية السودانية؟

٢٣. كثير من الأسئلة الصعبة والمشكلات التي يثيرها موضوع إنفصال السودان لدولتين شمالية وجنوبية وهو أمر راجح الحدوث الآن. ولعل في إثارة بعضها أعلاه توضيح لموقف دعاة الوحدة الذين لم يكونوا يوما دعاة لها من مواقع عاطفية، بل من مواقع معرفة جدية بمخاطر الإنفصال وفصم عري التواصل بين الجنوب والشمال، وتغييب فرصة بناء كيان موحد وقوي يدرك تناغم جدل الوحدة والتنوع، في دولة مدنية ديمقراطية تقوم على حقوق المواطنة وسيادة حكم القانون، وتهتم بتوزيع عادل للسلطة والثروة. ولسنا بالطبع في حاجة للقول بأن ماورد أعلاه لا يغطي جميع مخاطر الإنفصال، بل يقدم مؤشرات أولية تحتاج لدراسة وتحقيق أعمق.

٢٠١٠/١/٣م

الفرع الثاني
ما لاتريد الحركة الشعبية أن تراه!

المتأمل للسجال الدائر هذه الأيام في الساحة السياسية السودانية حول إنفصال جنوب السودان والذي نشط مؤخراً مع إقتراب الإستفتاء على تقرير المصير الذي قررته إتفاقية نيفاشا، يفجعه مسرح العبث الذي يكرس الحركة الشعبية كداعية للإنفصال بغض النظر عن الأسباب التي تطرحها، والمؤتمر الوطني كداعية للوحدة بغض النظر عن الموبقات التي إرتكبها! وإن كان أمر المؤتمر الوطني وسلوكه المفضوح الذي أدى إلى هذه الحالة من الإنسداد السياسي المزمن و جعل من السودان دولة فاشلة بحيث لن تجوز حملته المزعومة من أجل الوحدة على أحد، فإن أمر الحركة الشعبية التي أصبحت تنادي بالإنفصال وتسير له المسيرات تحت أكثر من غطاء، يدعو إلى العجب والدهشة. وذلك لأن تسبيب هذه الحركة الوطنية لرغبتها في الإنفصال بفشل المؤتمر الوطني في جعل الوحدة جاذبة خلال فترة الإنتقال مما سيكرس دونية المواطن الجنوبي ويجعله مواطناً من الدرجة الثانية على وجاهته عند النظر إليه من الوهلة الأولى، إلا أن تدبره ومعالجته من وجهة نظر تحليلية يوضح بجلاء أن هذا التبرير هو مجرد غطاء لإنتصار التيار الإنفصالي على التيار الوحدوي داخل الحركة الشعبية ليس إلا. فخطأ هذا التسبيب يتضح بجلاء حين نأخذ في الإعتبار ما يلي من نقاط:-

١-الدعوة للتصويت للإنفصال تفترض إستمرار المؤتمر الوطني في السلطة ودوام النظام الديني الشمولي في شمال السودان إلى أن تقوم الساعة، أو على الأقل لفترة طويلة مع حتمية فشل القوى السياسية المعارضة بمافيها المعارضة الشمالية والحركات المسلحة في إسقاطه. وهذه النظرة على يأسها، فهي غير علمية ولاتأخذ بعين الإعتبار تطور الواقع السوداني ولا دروس التاريخ القريب والبعيد فيما يتعلق بالأنظمة الشمولية. ومحصلتها البادية للعيان هي أن الحركة الشعبية تتخلى عن الوطن الحر الديمقراطي المستقبلي الممكن، من أجل التخلص من أزمة آنية وحالة مهما تطاول الزمن بها. وبذلك تكون الحركة الشعبية قد باعت وحدة تراب الوطن ومستقبله ككيان موحد وفاعل، بحاضر تكتنفه الكثير من المشكلات حينما يسفر عن دولتين مأزومتين وفاشلتين.

٢-الدعوة للتصويت للإنفصال فيها تخلي واضح للحركة الشعبية عن برنامجها المعروف بالسودان الجديد، الذي يقوم على حق المواطنة وتبنى به الدولة المدنية الديمقراطية

المسئولة وتحل فيه مشكلات التنمية غير المتوازنة والتهميش. وهي ببساطة إقرار بفشل الحركة الشعبية في تحقيق برنامجها هذا على مستوى الوطن الموحد والإكتفاء بإنتزاع جنوب الوطن من براثن الشمولية الدينية الإسلاموية، دون ضمانات لنجاحها في تنفيذه جزئياً في الجزء الذي تم إنتزاعه.

٣-الدعوة للإنفصال تقزم الحركة الشعبية من تنظيم لكل السودانيين في جنوب وشمال الوطن، إلى تنظيم جنوبي محلي في إستمرار مؤسف لنهج نيفاشا وتكريس لتخليها ليس عن برنامجها الموسوم بالسودان الجديد كما بينا أعلاه، بل لتخليها عن كل أبناء شمال السودان الذين إنضموا إليها وأيدوها وقاتلوا معها من أجل سودان جديد يحقق آمالهم وتطلعاتهم أسوة برفاقهم في جنوب الوطن. وبالطبع لايمكن أن تنجح كل المساحيق ومحاولة الطبطبة على الكتوف في إخفاء هذه الحقيقة التي هي أشد مرارة من العلقم على من إنتسبوا للحركة الشعبية وفق برنامج محدد تخلت عنه، وعلى من أيدوها وناضلوا معها في سبيل تحقيق هذا البرنامج.

٤-الدعوة للإنفصال فيها إنصياع للموقف العاطفي للمواطن الجنوبي العادي الذي عانى من ظلم مؤكد ومن ويلات حروب وأزمات مستمرة ومن عدم مساواة وغياب تنمية، تجعله يتوهم أن الإنفصال يشكل علاجاً شافياً لكل مشكلاته دون نظر علمي أو معرفي لتداعيات هذا الإنفصال. وفي هذا تنازل من الحركة الشعبية عن دورها كتنظيم طليعي واجبه تنوير المواطن البسيط بمخاطر الإنفصال بدلاً من تشجيعه عليه، وتغييب لكل مابذله الشهيد د. جون قرنق من أجل الوحدة في سودان جديد. فواجب الحركة الشعبية على عكس المواطن العادي الجنوبي، هو القراءة والتحليل إنطلاقاً من برنامجها الإستراتيجي، لا الإستجابة للمزاج العام المتولد عن أسباب حقيقية ليس من المحتم أن تقود للإنفصال.

٥-الدعوة للإنفصال فيها تخلي واضح عن جميع القوى السياسية التي تحالفت معها الحركة الشعبية على أساس مقررات أسمرا الشهيرة، بل تخلي عن قطاعات مهمة ناضلت من داخل الحركة الشعبية وربطت قضايا مناطقها بنضال أبناء جنوب السودان إنطلاقاً من منفستو الحركة الذي كان يبشر بسودان جديد. فالإنفصال شاءت الحركة الشعبية أم أبت، هو تخلي سافر عن رفاقها بجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، مهما حاولت الحركة الشعبية مداراة ذلك.

٦-الدعوة للإنفصال فيها تخلي واضح عن أبناء جنوب السودان الذين سوف تجبرهم مصالحهم على البقاء في دولة الشمال، ولن تستطع الحركة حمايتهم بإتفاقيات مع المؤتمر الوطني تعرف هي قبل غيرها أنه لن يقوم بتنفيذها بعد وقوع الإنفصال.

فالحركة وهي مشاركة في السلطة، لم تستطع إلزام المؤتمر الوطني بتنفيذ ماتم الإتفاق عليه، فما بالك بفترة ما بعد خروجها.

٧-الدعوة للإنفصال تتجاهل بتعمد المخاطر الناشئة عن الإنفصال ومايترتب عليه من آثار، كظهور دولة بالجنوب تفتقر للبنية التحتية وتعتمد على مصدر إقتصادي هو البترول بشكل أساسي وهي عرضة للإبتزاز فيما يخصه من دولة الشمال، بالإضافة إلى أنها لاتمتلك سواحل، وإلى مايثيره الإنفصال من أسئلة بخصوص مياه النيل والدين العام للدولة ومشاكل ترسيم الحدود والكثير غير ذلك. ولم نسمع بالطبع حتى الآن أن الحركة الشعبية قد قامت بتوعية المواطن الجنوبي حول مخاطر الإنفصال هذه ومثالبه، حتى يختار إنفصاله وهو على بينة من الأمر على الأقل.

بالقطع ماتقدم من نقاط لا يحيط بقصور نشاط الحركة الشعبية وضعف موقفها الداعي لإنفصال الجنوب، ولكنه ينوه إلى أن من حق الوحدويين في شمال البلاد تحميل الحركة الشعبية أيضاً نصيبها من التفريط في وحدة البلاد، حين تلاقت مصالح الإنفصاليين فيها مع مصالح المؤتمر الوطني وطفيلييه فكرست تفتيت الوطن. وحتماً لا يصح تبرئة الحركة الشعبية من المسئولية والسماح لها بالإفلات من تحمل تبعة خطيئة مشاركتها الواضحة في تمزيق البلاد.

٤/ أغسطس/٢٠١٠م

الفرع الثالث

نورونا ياهداكم الله!

أو

في الإستفتاء و دعوى الكونفيدرالية!!

يبدو أن ميعاد إستفتاء تقرير مصير جنوب السودان المضروب صراحةً في إتفاقية نيفاشا المقدسة، قد فاجأ الحركة السياسية السودانية تماماً كما يفاجئ الخريف حكومتنا العتيدة وكأنه ليس فصلاً من فصول السنة، فقامت تتخبط كمن مسه الجن. فها نحن نسمع فجأة عن الإستعدادات لنفير الوحدة الجاذبة من المؤتمر الوطني، سبحان الله! وعن إعتزام السيد/ علي عثمان للإقامة بالجنوب لإقناع الجنوبيين بالوحدة تارة، وعن تفاوضه حول أطروحة الكونفيدرالية تارة أخرى. وفي نفس الوقت نسمع عن مذكرة تفاهم وقعت بين الشريكين بأديس أبابا حول ترتيبات وقضايا مابعد الإستفتاء! ونموت ألف مرة في اليوم تجاه غياب الرؤية لدى بقية القوى السياسية التي مافتئت تتحفنا بالغريب من أمثال قول الحزب الشيوعي أن الإستفتاء إجراء ديمقراطي يجب أن يتم ضمن شروط ديمقراطية، وكأننا نتحدث عن إستفتاء أكاديمي لا إستفتاء منصوص عليه في إتفاق تم تقديسه، حدد تاريخ هذا الإستفتاء على سبيل القطع و لم يشترط لقيامه حدوث تحول ديمقراطي وتحول البلاد إلى قلعة للديمقراطية. فالحديث عن التحول الديمقراطي بنيفاشا مربوط بجعل الوحدة جاذبة، وليس بقيام الإستفتاء من عدمه بأية حال من الأحوال. وهو أمر إعتراه الكثير من الخيال الجامح وغالطته الإتفاقية نفسها التي أبقت على الدولة الدينية كاملة الدسم في الشمال، مما يجعل حدوث مثل هذا التحول بدولة الشمال أو دولة المؤتمر الوطني حسب نيفاشا هو المستحيل بعينه. وبما أنه قد بح صوتنا ونحن نقول بأن نيفاشا ليست وثيقة تحول ديمقراطي و لم نجد إستجابة، فإننا نود أن نؤكد بأننا كنا وما زلنا نرى أن الإنفصال مآل ومحصلة طبيعية لإتفاقية نيفاشا، لإستحالة جعل الوحدة جاذبة وفقاً لنصوصها نفسها.

ولعلنا نصيب إذا قلنا بأن من جعل نيفاشا التي قررت أن الوحدة غير جاذبة ، حين ألزمت الشريكين على العمل لجعلها جاذبة وأسست لطلاق مع وقف التنفيذ لإمتحان قابلية إستمرار الوحدة من عدمها عند الإستفتاء وثيقة للتحول الديمقراطي، ليس له أن يتباكى على أن المحصلة البادية للعيان هي إنفصال جنوب البلاد. وذلك لأن توازن القوى بالإضافة لبقاء الدولة الدينية بالشمال، ماكان له أن ينتج وحدة ذات جاذبية تقنع أبناء الجنوب للتصويت لها. وعلى عكس الكثيرين الذين يظنون أن التفاوض حول الكونفيدرالية بين

الشريكين أو ربما الإتفاق عليها من الممكن أن يكون حلاً، نرى أن مثل هذا الإتفاق سوف يصبح مشكلة أخرى للعديد من الأسباب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:-

1- الإتفاق على الكونفيدرالية يحدد مستقبل دولة الجنوب الوليدة ويلزمها بالدخول في إتحاد كونفيدرالي يتعارض مع رغبة مواطن تلك الدولة الذي صوت للإنفصال التام.

2- الإتفاق على الكونفيدرالية يستبق قيام دولة الجنوب ويكرس لإنفصال قبل حدوثه ويحدد نتيجة الإستفتاء مسبقا، وفي هذا مصادرة لحق الجنوبيين في إختيار الوحدة.

3- الإتفاق على الكونفيدرالية هو إعتراف بدولة جنوب السودان قبل ظهورها.

4- الإتفاق على الكونفيدرالية هو إستمرار لنهج إقتسام البلاد بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والمؤتمر الوطني في تجاهل تام لأبناء الشعب في الجنوب والشمال. إذ أنه يكرس دولة المؤتمر الوطني في الشمال ودولة الحركة الشعبية في الجنوب إستمرارا لنهج نيفاشا الإقصائي.

ومفاد ماتقدم، هو أن جوهر الإتحاد الكونفيدرالي المزعوم الذي سيتم عبر إتفاقية دولية بين دولتي الجنوب والشمال بعد الإنفصال قد تتطور لدستور مشترك، هو قسر الجماهير على الإستمرار في الخضوع لإرادة الشريكين والدخول في إتحاد كونفيدرالي أقل مايثور من أسئلة بشأنه هو ماهية القضايا التي سوف يتم الإتفاق على أن تضطلع بها الحكومة الكونفيدرالية. فالبادي للعيان هو أن الدولة الدينية في الشمال سوف يتم تكريسها بالإنفصال أكثر، وأن الخلافات حول السياسة الخارجية بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني كبيرة، وأن التعاون الإقتصادي سوف يتعرض لإمتحان كبير للغاية، كما أن التنسيق على أي مستوى من المستويات وحول أي قضية من القضايا سوف يخضع لإنعدام الثقة المفرط بين الشريكين. لذلك أي ترتيبات سابقة لأوانها بخصوص الإتحاد الكونفيدرالي، لن تصب في مصلحة المواطن السوداني جنوبا وشمالا، بإعتبار أنها ترتيبات تخص الشريكين وتؤسس لإتحاد يراعي مصالحهما ويصادر إرادة أبناء جنوب السودان عبر إلزام دولتهم التي لم تنشأ بعد بالإتحاد كونفيدراليا مع دولة الشمال، وبطريقة غير ديمقراطية لا تأخذ في الحسبان مايريده أبناء الجنوب لدولتهم الفتية.

وفي تقديرنا المتواضع، أن أي وحدة أو إتحاد مهما كان شكله أو طبيعته، ليس له مستقبل في حال أنه لم يكن تتويجا لإرادة مشتركة لجميع أبناء السودان، بحيث يعبر عن وحدة أو إتحاد طبيعي يجسد رغبة السودانيين. فالإتفاقيات الثنائية الفوقية، ودساتير المنحة المتعاقبة، لن تخلق وطنا عادلا يعيش مواطنيه فيه بكرامة، تماما مثلما أن المشاريع التي يزمع

المؤتمر الوطني تنفيذها بالجنوب من المستحيل أن تجعل الوحدة جاذبة. وذلك لأن القول بغير ذلك يعني أن مواطن الجنوب من الممكن شراؤه ببعض المشاريع، ليبقي على وحدة تجعله مواطناً من الدرجة الثانية في بلاده، وتكرس دولة دينية تتعارض مع حق المواطنة في الشمال. فالمؤتمر الوطني لايريد أن يرى أن الوحدة الجاذبة هي الوحدة التي تقوم على أسس جديدة لبها حق المواطنة بما يتعارض تعارضاً جذرياً ومباشراً مع آيدلوجياه السياسية ودولته العابدة، ويعتقد أنه عبر بعض المشاريع الإقتصادية بالجنوب والإبتزاز الإقتصادي للحركة الشعبية فيما يخص ترتيبات تعدين البترول وتصديره بعد الإنفصال، يستطيع أن يفرض وحدة أو إتحاداً من نوع ما على أهل الجنوب، وهو بالطبع واهم.

ولعله من حقنا أن نسأل، ألا يعني الإتفاق بين الشريكين على الكونفيدرالية قبل الإستفتاء إلتفافاً على حق أبناء الجنوب في إختيار الإنفصال الكامل وقيام دولتهم المنفصلة غير المثقلة بأي إلتزام بإتحاد كونفيدرالي مع دولة أخرى؟ وبالمقابل ألا تعني الدعوة لأن يتم الإستفتاء نفسه ضمن شروط ديمقراطية تأجيلاً مفتوحاً للإستفتاء لحين قيام دولة ديمقراطية ومصادرة لحق أبناء جنوب السودان في تقرير مصيرهم في مواعيد الإستفتاء المضروبة وكأننا نلزمهم قسراً بأن يبقوا ويناضلوا من أجل دولة ديمقراطية أولاً ومن ثم يطالبوا بحقهم الثابت في الإستفتاء؟

قد يكون الفهم إستعصى علينا

عليه

نورونا ياهداكم الله! !

٢٠١٠/٧/١م

الفرع الرابع
جنوب السودان
مضمون النزاع وآفاق الحلول

(١)

في البدء نود أن نعلن حزننا وأسفنا على ما يحدث في دولة جنوب السودان من صراع مكشوف على السلطة، يدفع ثمنه المواطن المغلوب على أمره من دمه وأمنه وإستقراره وقوته وأحلامه المصادرة. وان نعزي أسر الشهداء المظلومين وندعو للجرحى بالشفاء وللبلاد بعودة الإستقرار والأمن ووجود معادلة سياسية تسمح لها بتوفر الحد الأدنى اللازم لحياة المواطن البسيط. وكذلك نود أن نمايز بين أنفسنا وبين الشامتين في أبناء الجنوب، الراغبين في إستمرار النزاع المسلح وتفتيت الدولة لدويلات متناحرة، دون النظر للأثر السلبي المباشر لمثل هكذا مصير على مصيرهم هم أنفسهم في دولة السودان الحالية. ويجدر بنا أن نؤكد بأننا لاندعم أيٍ من طرفي النزاع الحاليين، لأننا ننظر بعين المراقب لما يجري أولا، ولأننا نحملهما معاً وزر المشاركة في إنفصال جنوب السودان ثانياً، ولأننا سبق وأن حذرنا مما يحدث حالياً قبل سنوات ثالثاً.

(٢)

ففي مقال لنا منشور بعدد كبير من المواقع المهتمة بالشأن السوداني، نشرنا بتاريخ ٢٠١٠/١/٣م مقالاً بعنوان "السودان ونذر التفكك - مخاطر الإنفصال على دولتي الجنوب والشمال"، أوردنا فيه بالحرف الواحد ما يلي:

"الإنفصال سوف يفضح هشاشة البنية السياسية في دولة الجنوب ويؤكد تغييب مؤسسات المجتمع المدني وإضعاف العمل الحزبي والمؤسسات الحديثة، ويعلي من شأن النفوذ القبلي ومؤسسات المجتمع الأهلي الأخرى في النشاط السياسي، وهذا يرجح تعدد الإنقسامات وإستمرار التفلتات الأمنية وقد يدفع بالحركة الشعبية مرغمة لبناء نظام ديكتاتوري بالجنوب حتى تفرض النظام وتوفر الحد الأدنى من الأمن. وبالتأكيد لن تكون أيادي المؤتمر الوطني بعيدة عن أي تمرد أو تفلتات أمنية تحدث في الجنوب".

كذلك أوردنا أن "ضعف هيكل الدولة في الجنوب وضعف المؤسسات المدنية مع الحضور القوى للعامل القبلي وإنتشار أوضاع التخلف المزمنة الناتجة عن أسباب تاريخية والمعززة بما خلفته الحرب الطويلة، مع الصعوبات الإقتصادية الكبيرة التي ستواجه حكومة دولة الجنوب، يرشح دولة الجنوب لمشروع صوملة أخرى أو على الأقل عدم إستقرار

مزمن.

مشكلات بناء دولة في الجنوب بالبدء من مواقع متخلفة، تستدعي بالحتم الإستعانة بالخارج، وليس هنالك خارج مستعد للدعم بلا شروطٍ ودون أن يحقق له هذا الدعم مصالح إقتصادية وسياسية. فالدول المستعدة للدعم دائماً لها أهداف إستعمارية وشروط مجحفة لاسبيل لتفاديها في حال البناء من الصفر اوٍ البدء من مواقع متخلفة، ووجود مثل هذه الدول الحتمي بدولة الجنوب لن يشكل خطراً على إستقلالها وسيادتها هي فقط، بل سيشكل خطراً دائماً وداهماً على دولة الشمال الغارقة في أوهامها أيضاً".

(٣)

وفي ضوء ما ذكرناه وما كان واضحاً لكل من أراد أن يتدبر مآلات الإنفصال بشكل واقعي دون أوهام أو تسويق شعارات لا علاقة لها بالواقع، دفعت مع عنصرية واستبداد المؤتمر ودولتهٍ الدينيةٍ إلى فصل الجنوب وبتره من جسد الوطن، يتضح للأسف أن ما توقعناه يتحول شيئاً فشيئاً لواقع معاش، يؤلم من له ذرة إنسانية ويقطع نياط القلوب. فالصراع الدائر حالياً فضح بالفعل هشاشة دولة الجنوب وأكد تغييب مؤسسات المجتمع المدني وإضعاف العمل الحزبي والمؤسسات الحديثة، وإعلاء شأن النفوذ القبلي ومؤسسات المجتمع الأهلي الأخرى في النشاط السياسي. فأساس الصراع هو رغبة الرئيس سيلفاكير في الهيمنة على السلطة، واستبعاد شركاءه في الحركة الشعبية لتحرير السودان الذين شاركوه النضال في مرحلة ما قبل الإنفصال، وتكريس ديكتاتوريته الشخصية في حكم البلاد، والتي لا يمكن أن تتمٍ بدون إعطائها صبغة حكم مستدام لقبيلته قبيلة الدينكا. فالواضح هو أن الرئيس بدلاً من أن يحسم صراعاته مع المجموعة الأخرى عبر أدوات الصراع التنظيمي داخل الحركة الشعبية وفي مجلس تحريرها وهيئاتها المختصة، فضل أن يقوم بفصل نائبه ريك مشار، والأمين العام المنتخبٍ للحركة الشعبية باقان أموم منذ عدة أشهر، ولم يحتمل مجرد إنعقاد مجلس التحرير لاحقاً ليدير صراعاً سياسياً داخله يقصي عبره المجموعة الأخرى، فنقل الصراع من مستواه السياسي للمستوى العسكري وعمم إدعاءه بوجود إنقلاب لم يصدق أحد وقوعه، ولا حتى الدول الإقليمية التي تدعمه.

(٤)

فالناظر لفرٍية الإنقلاب المزعوم، تواجهه حقائق مزعجة لا يستسيغها عقل. إذ أن هذا الإنقلاب مثلاً هو أول إنقلاب ليس له قيادة عسكرية لا من كبار الضباط أو صغارهم بالعاصمة جوبا، وهو أول إنقلاب في التاريخ يسفر عن إعتقال قادة سياسيين فقط تركوا العمل العسكري منذ حدوث الإنفصال وإعادة هيكلة الجيش الشعبي لتحرير السودان،

وهو إنقلاب أيضاً لم يشارك فيه سوى الحرس الرئاسي الذي بدأ المناوشات في بدايته، وكأن العسكريين الذين قاموا به لا يعرفون ضرورة إحتلال المباني العسكرية والحكومية الأساسية والسيطرة على وسائل الإعلام وإغلاق الحدود لتأمين إنقلابهم. فالرئيس سيلفا كير يريد العالم أن يصدق بأن هناك إنقلاب يفتقر إلى جميع عناصر العمل الإنقلابي ولا يشتمل على أي خطة للسيطرة على الأماكن الحيوية في البلاد ومفاصل السلطة. وكذلك يريد الجميع أن يغمض عينيه عن حقيقة وجود صراع سياسي مفضوح على السلطة بينه وبين مجموعة ريك مشار، التي أقصاها منذ يوليو الماضي عن السلطة واختارت بوضوح العمل السياسي وعقدت المؤتمرات الصحفية وحددت مسارها عبر إعلان زعيمها رغبته في الترشح لإنتخابات رئاسة الجمهورية القادمة. وربما توهم السيد/ الرئيس أن العالم لن يتساءل لماذا تتجه مجموعة ريك مشار لإنقلاب عسكري أو تمرد عسكري، في حين أنه من الواضح وطوال الأشهر الخمسة الماضية فشل الرئيس الذريع في مقارعتها الحجة بالحجة أو هزيمتها عبر عمل سياسي وتنظيمي مشهود.

(٥)

فعلى المستوى السياسي التنظيري، إتهمت مجموعة مشار السيد/ الرئيس بالفشل في تنفيذ برنامج بناء الدولة وبحماية الفساد وبالتنكر لمبادئ الحركة الشعبية وبمحاولة بناء ديكتاتورية خاصة، ودللت على ذلك بالممارسة التي تبناها وأهمها غياب مشاريع التنمية، وإضعاف الأجهزة الحزبية، واستخدام دعاوى الفساد لتصفية خصوماته السياسية، واستبعاد قادة الحركة الشعبية بما فيهم المنتخبين لمصلحة أبناء الدينكا الذين كانوا جزءاً أصيلاً من المؤتمر الوطني الحاكم في السودان أو من المتحالفين معه. والرئيس فشل حتى في إستخدام حقيقة أن من إتهموه كانوا جزءاً من هذا الفشل منذ أول لحظة، فهم من الذين تولوا وزر الدفاع عن إنفصال الجنوب بقوة ومشوا في ذلك الإتجاه دون أن يكون لهم برنامج سياسي تنموي واضح لبناء الدولة الجديدة، بل دون أن يتدبروا ويناقشوا مخاطر هذا الإنفصال وتداعياته، وهم من دعموا تخلي الحركة الشعبية عن برنامجها الوحدوي دون أن تتكبد عناء عقد مؤتمر لتغييره، فكرسوا بذلك هوان مؤسسات الحركة الشعبية وضعفها ولا أهميتها حتى في حال تغيير برنامجها الحزبي ناهيك عن وضع برنامج حكومي أو تغيير قيادة سياسية. أي أن لحظة الإنفصال، كانت هي اللحظة الفارقة في تكريس لا أهمية الإطار التنظيمي للحركة الشعبية وشكلية وجودها، بحيث أصبح الإحتكام لمؤسساتها مجرد وهم لا يغني من يحتكم إليه ولا يغير في واقع توازن القوى شيئاً. فمثلما بررت الحركة الشعبية تركها لبرنامجها الوحدوي برغبة الشارع الجنوبي دون أن تتخذ ما يلزم من إجراءات وتعدل برنامجها، يبرر سيلفا كير اليوم تجاوزه للحركة ومؤسساتها بشرعية السلطة وسلطات رئيس الجمهورية.

(٦)

رغبة الرئيس سيلفا كير في الإنفراد بالسلطة، لا يمكن أن تتحقق عبر بنية الحركة الشعبية التنظيمية ولا سبيل لتحققها إلا بتجاوز هذه البنية نفسها ونفيها، بالإنتقال من مؤسسات المجتمع المدني السياسية إلى جذور الصراع الإجتماعي والبناء على مؤسسة المجتمع الأهلي الفاعلة المتمثلة في القبيلة. فجنوب السودان دولة تسود فيها علاقات ما قبل الرأسمالية التي تجعل من القبيلة مؤسسة فاعلة في المجال الإقتصادي والإجتماعي والسياسي. فحقيقة أن تربية الحيوان والرعي يحتلان موقعاً مركزياً في البناء الإقتصادي الإجتماعي، وأن الزراعة وملكية الأرض نفسها تمر عبر مؤسسة القبيلة، مع ضعف الصناعة والزراعة الحديثة، يجعل من وجود القبيلة في دائرة الفعل السياسي أمراً لا مناص منه. ولهذا الوجود تداعيات سالبة في الجانب الأعم، بإعتبار أن أي صراع سياسي يتحول بسرعة لصراع إجتماعي حاد يفقد سمته المباشرة بإستدعاء الصيغة التاريخية لعداوات لم تمت، ويفقد بالتالي سمة القابلية لإدارته وفقاً لأسس إدارة الصراع الحديثة، لينتهي إلى صراع دموي جامح يغيب فيه صوت العقل ، وتنتفي معه فرص المساومة السياسية والتسويات العقلانية. وهذا ما حدث بالضبط، حين توهم الرئيس سلفا كير أنه يستطيع هزيمة المجموعة المناهضة له بضربة عسكرية سريعة تعقبها محاكمات صورية لتصفيتهم ربما جسدياً تحت دعاوى أنهم إنقلابيون، ففلت الأمر منه بسرعة وتحول لصراع قبلي ينذر بتحول البلاد إلى صومال جديد.

(٧)

في المقابل لم تستطع مجموعة مشار برغم تنوعها وشمولها للدينكا ممثلين بأسرة قرنق، والشلك ممثلين بباقان أموم، أن تبقي الصراع في مستواه السياسي بإعتباره صراع حول ديموقراطية الحركة الشعبية والدولة، وغرقت في عمل عسكري قوامه أبناء النوير الذين يدعمون قائد المجموعة ريك مشار. فبالرغم من أن سلفا كير يحاول إخفاء حقيقة إعتماده على قبيلته لبناء ديكتاتوريته بوجود بعض أبناء النوير في مناصب حكومية، يظل أمره مفضوحاً بأن بقاء هؤلاء مرتبط بمناصب عامة لا بولاء شخصي له، ويعتبر أمر إعتماده على قبيلته طبيعياً وفقاً لمعطيات الواقع الجنوبي. أما مشار الذي يتبنى إدعاءات كبيرة حول ديمقراطية الحركة والدولة ومحاربة الفساد – وهو محق فيها من حيث التنظير – فإن إعتماده على قبيلته يضعف حجته ويمنعه من نيل ثقة الحادبين على حقوق المواطن الجنوبي، بإعتبار أن القبيلة من المستحيل أن تنتج نظاماً ديمقراطياً. فبنية الدولة في الجنوب – كما توقعنا سابقاً– من الصعب أن تكون ديمقراطية بالفعل. وانطلاقاً من هذا الفهم المبني على طبيعة بنية مجتمع جنوب السودان، كان على قيادات الحركة الشعبية وضع نظم ديمقراطية

دستورية وتنظيمية، مع مراعاة وجود تفاهمات تنتج ديمقراطية تمثيلية توافقية، ووضع برنامج تنموي طموح يبني أسس الدولة ويغير بنيتها الإقتصادية الإجتماعية ليتوفر حامل إجتماعي قوى وقاعدة واسعة للديمقراطية. كان عليهم وضع برنامج تنموي يؤسس لزراعة حديثة وصناعة تغير من نمط التركيبة الإجتماعية بإنتهاز فرصة وجود النفط كعامل مؤثر ومساعد في إنجاز التنمية. ولكن إحتفاء جزء من القيادة بالسلطة ورغبتها في إستمراريتها، وطموح مجموعة أخرى في بناء دولة مثالية متخيلة خارج أسس الصراع الإجتماعي وبعيداً عن محدداته، ماكان له إلا أن ينجب المأساة الراهنة.

(٨)

والواضح أن الرئيس / سيلفاكير لم يكن ذاهلاً عن إمكانية تحول الصراع على قيادة الدولة والحركة الشعبية لصراع قبلي، ولكنه راهن على أمرين توهم أنهما سيقودان إلى نصر سريع لمجموعته. الأول هو عنصر المفاجأة والمبادأة بتحريك العمل العسكري في مواجهة المجموعة الأخرى في وقت غير متوقع بالنسبة لها وهو وقت إنعقاد إجتماعات مجلس التحرير. فإنعقاد هذا الإجتماع في حد ذاته شكل إنتصاراً لمجموعة مشار بإعتباره عودة للمؤسسات المغيبة، مما دفعها للإسترخاء والعمل على حشد طاقاتها لهزيمة مجموعة سيلفا كير تنظيمياً. وهي بالتالي لم تكن تتوقع هذا التصعيد العسكري الذي فاجأها على حين غرة، بدلالة إعتقال معظم قياداتها فيما عدا ريك مشار نفسه. والأمر الثاني هو الترتيبات الإقليمية التي أنجزها الرئيس سلفاكير منذ فترة مع دولة يوغندا والرئيس يوري موسيفيني، ومع دولة السودان والرئيس/ عمر البشير. والرئيسان المذكوران إتفقا مع الرئيس سلفا كير على دعمه في مواجهة مجموعة مشار لبناء ديكتاتوريته الخاصة حيث لا مصلحة لهما في وجود دولة ديمقراطية في الجنوب بالأساس. وإن كان هذا الدعم الإقليمي قد تبدى في تدخل القوات اليوغندية المباشر لتكرس دعم موسفيني لسيلفاكير عند بدء الصراع وإدعاؤه أن قواته بالأساس موجودة ضمن ترتيبات تخص الصراع مع جيش الرب، فإن التنسيق مع السودان كان واضحاً منذ زيارة البشير الأخيرة لجوبا وتغير الخطاب الرسمي لحكومة السودان إلى غزل صريح مع حكومة الجنوب وسيلفاكير، بمستوى دفع البشير لتوجيه الناطق الرسمي غير المتوج بموقفه العنصري الإنفصالي البغيض الطيب مصطفى لتغيير خطابه أيضاً ومغازلة سيلفاكير. فالرئيس سيلفاكير توهم أن عامل المفاجأة ودعم الرئيسين المذكورين بالإضافة لدعم المجتمع الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، سوف يقيض له نصراً حاسماً وسريعاً على خصومه ويحشرهم في زاوية ضيقة لن يستطيعوا أن يجدوا فيها مساحة للمناورة أو تحقيق مشروعهم.

(٩)

هذا الوهم بالطبع يحجب حقيقة أن الصراع الذي سوف يتحول حتماً لصراع قبلي – وقد تحول بالفعل – لا يمكن أن ينتهي بإنتصار حاسم. فهو مرشح لأن يتطور لصراع مزمن وحرب إستنزاف طويلة الأمد، لن يمنعها تعهد حكومة البشير بخنق مجموعة مشار ومنع الإمداد العسكري عنها واضعافها لوجستياً بإعتبار أن ظهرها وعمقها هو السودان. وإذا علمنا أن دعم الرئيس موسفيني لسيلفاكير يجد أساسه في رغبته في وجود ديكتاتور ضعيف بحاجة إلى هذا الدعم بصفة مستمرة تقيض له حماية مصالح يوغندا التجارية الكبيرة بدولة الجنوب على أقل تقدير إن لم يكن ضمانٍ إنشاء خط أنابيب لنفط الجنوب عبر يوغندا يسمح له بنقل بتروله المحدود، يصبح لزاماً علينا البحث في مدى الفائدة التي يتوقعها الرئيس/ عمر البشير من دعم مثل هذا الديكتاتور الضعيف المحتاج دوماً للخارج للإستعانة به ضد تمرد الداخل عليه. والمؤكد هو أن نظام البشير قد تلقى تعهداً من سيلفاكير بوقف جميع أشكال الدعم عن الجبهة الثورية بما فيها الحركة الشعبية قطاع الشمال، وهو أمر سبق أن ذكرنا حتمية حدوثه في مقال سابق منشور، إذ أن الجبهة المذكورة غير المرحب بإنتصارها أمريكياً، لا مناص من أن تشكل عبئاً على دولة الجنوب في حال رغبتها في تسوية نزاعاتها مع نظام البشير. كذلك تعهد الرئيس سيلفاكير بمواصلة ضخ البترول عبر الأنابيب التي تمر عبر السودان، مع قبوله تسوية بقية المسائل العالقة مع حكومة البشير بما فيها الحدود ومشكلة أبيي. وحتى يستطيع إنفاذ تعهداته تلك، لابد له من التخلص من رفاقه ورفاق نضاله وبالتبعية من الحركةٍ الشعبية التي سيصبح مصيرها نفس مصير المؤتمر الوطني بالتحول إلى حزب حكومة بدلاً من حزب حاكم.

(١٠)

ما شجع سيلفاكير للإقدام على ماتم ، هو رغبة المجتمع الدولي في تصفية النزاع السوداني جنوب سوداني، بإعادة هيكلة السلطة في دولة السودان عبر التغييرات التي قام بها البشير ليتسنى له الخروج من السلطة عبر هبوط ناعم، وترتيبات يقوم بها سيلفاكير تستبعد أولاد قرنق أصحاب مشروع الحركة الشعبية والسودان الجديد، حتى يسهل التوصل لصفقة بين ديكتاتورين، أحدهما يبحث عن خلاصه الفردي على حساب مواطنيه والآخر عن تأكيد سلطته ولو على حساب دماء رفاقه ومواطنيه، إيمانا من الخارج بأن الديكتاتورين ضعيفين وبحاجة مستدامة لخارج يستطيع أن يفرض إرادته عليهما وبإستمرار. ومن أجل تنفيذ هذه الهندسة التخيلية الجامحة، يتناسى الجميع تعقيدات الواقع وتداعيات فشل هذا التصور. إذ لا نعتقد بأن لدى أياً من الأطراف إجابة على السؤال حول ماهي الضمانات التي ستمنع تحول هذا الصراع لحرب قبلية طويلة الأمد، تستنزف قدرات الدولة الوليدة

وتوقف إنتاج النفط بإعتباره في أصل المعركة وجذرها حيث أن الصراع على السلطة يقوم على آلية توزيع الثروة والتصرف فيها؟ كيف سيتم إقصاء الجبهة الثورية من مثل هكذا صراع يهدف من ضمن ما يهدف لتسليم مصيرها لنظام عمر البشير وخلق إدريس دبي جديد ليمثل شوكة في خاصرتها؟ كيف سيتم ضبط واقع المجتمع الجنوبي وتحييده في ظل وجود يوغندي مسيطر على تجارته الداخلية والخارجية في حال إستقرار الأمر وفقا لهذا المخطط قصير النظر؟ لماذا يقدم نظام البشير صراعه مع الجبهة الثورية على إستقرار ضخ النفط عبر الأنابيب الضروري لإقتصاد دولة السودان المنهار أصلا؟ كيف توصل نظام البشير إلى أن دعم سيلفاكير الذي من الممكن أن يسقط في أحضان يوغندا بالكامل في المستقبل فينشئ خط أنابيب بديل عبرها إلى موانئ كينيا يجعل نقل نفطها ذي جدوى إقتصادية، أفضل من دعم مجموعة مشار التي تؤكد ليل نهار أنها لن تمس حقول النفط ولن توقف تدفقه عبر السودان؟ هل ستقوم حكومة نظام البشير بالتدخل في مناطق النفط لمساعدة سيلفاكير على إستعادتها من مجموعة ريك مشار؟ هل هي على إستعداد للغرق في هذا المستنقع والدخول في حرب إستنزاف جديدة؟ . الطريف هو أن نظام البشير وعبر الناطق الرسمي للقوات المسلحة أبدى تخوفه من توقف ضخ النفط وكأن النفط هو نفطه، وكأن رئيسه لم يشنف أذاننا طوال الأعوام السابقة بمطالبة عوض بإغلاق البلف ومنع تصدير هذا البترول.

(١١)

يتضح مما تقدم أن الصورة شديدة التعقيد، وأن مخطط سيلفاكير المدعوم إقليمياً ودولياً لن يمر ببساطة، إذ دون تنفيذه حرب أهلية طويلة الأمد، تستنزف قدرات جنوب السودان وتطال تداعياتها الإقتصادية والأمنية وربما السياسية دولة السودان الذاهلة عن مخاطر هذه الحرب والشامتة على أطرافها. فالحصار الإقليمي والدولي والضغوط الموضوعة على عاتق مجموعة مشار لن يقودها للإستسلام، فهو قد يضعفها ويحولها إلى مليشيا قبيلة تقود حرباً طويلة ومكلفة لجميع الأطراف، ويمنع سلطة سيلفاكير من الإستقرار وتنفيذ ما تخطط لتنفيذه في قابل الأيام. ولو كان في نظام البشير رجل رشيد يفكر بشكل إستراتيجي، لأوقف دعم النظام لسيلفاكير فوراً وتوصل مع آخرين لدفعه للوصول إلى تسوية حقيقية للنزاع، تعلي من شأن مؤسسات الحركة الشعبية، وتشيع الحريات وتسمح بوجود ديمقراطية توافقية تراعي تركيبة المجتمع ومستوى تطوره، مع تحديد آلية لتوزيع السلطة والثروة، ووضع برنامج تنموي حقيقي ينتشل الجنوب من الوهدة التي تردى فيها، ويسمح بوضع الأسس الإقتصادية الإجتماعية لديمقراطية مستدامة.

أما فيما يخص الجبهة الثورية المعارضة في السودان والتي ابتلع القط لسانها خلال

هذه الأزمة – وحسناً فعل القط– نتمنى ألا تتدخل في هذا الصراع الداخلي بدولة الجنوب تحت أي ظرف من الظروف. وأن تصرح علناً بأن ما يتم بدولة جنوب السودان هو شأن داخلي لا دخل لها فيه، وأن تدعو لتحكيم صوت العقل وإيقاف النزاع المسلح وحل المشكلات العالقة حلاً سلمياً ديمقراطياً. وكما دعوناها سابقاً ندعوها مجدداً، لتحضير نفسها لنضال دون دعم دولة الجنوب، أو للوصول لتسوية مع نظام البشير إذا كانت لا تستطيع إسقاطه بعمل عسكري بصورة عاجلة. هذه هي الخيارات التي أمامها وظننا أنها ستختار النضال المسلح دون التعويل على دعم دولة الجنوب لحين الوصول إلى تسوية عادلة أو سقوط نظام البشير عبر إنتفاضة شعبية.

(١٢)

لأهلنا في جنوب السودان نقول بأننا حزينين على ما جرى ويجري لكم، وأننا نتمنى لكم إستقراراً وازدهاراً وتنمية ودولة تحترمكم وتخدمكم لا قادة يبنون أمجادهم الشخصية على جثثكم وفوق دمائكم. ما يحدث الآن هو إحدى ثمار الإنفصال السامة، وإحدى تداعياته المرة التي لم يحسب حسابها قادتكم حين نفذوا مخطط المؤتمر الوطني ورغبته في فصل جنوب وطننا الحبيب، والتي حذرنا منها سابقاً، وكل ما نأمل هو أن ينتهي الصراع الراهن عبر إيجاد حل سلمي يشكل مدخلاً لسلام شامل ومستدام.

٢٠١٤/١/٤م

الفرع الخامس
إتفاق الدوحة الإطاري (مزالق وسقوف)

دعونا أولاً ومثل جميع الحادبين على وقف نزيف الدم نؤكد بأن إتفاق الدوحة الإطاري بين حركة العدل والمساواة والحكومة السودانية، هو خطوة في طريق المعالجة السياسية لقضية لجأ أصحابها للسلاح عند إنسداد سبيل الحل السياسي لها. ولكن أسمحوا لنا أن نقول بأن هذا الإعتراف يجب ألا يعمي عيوننا عن رؤية سقوف هذا الإتفاق ومزالقه التي تجعله محفوفاً بالمخاطر، وتثير مكامن كثير من القلق حول مآلات عملية التفاوض نفسها ومخرجاتها وأثر ذلك على مواطن دارفور بخاصة والوطن بعامة. فالناظر للإتفاق ولو نظرةٍ عجلى تدهمه تساؤلات مؤرقة حول العديد من نصوصه، نحاول إجمال بعضها وفقاً لترتيب مواد الإتفاق وليس الأهمية فيما يلي: –

نصت المادة (١) على إعلان وقف إطلاق النار بإطلاق و لم تحدد إقليم دارفور بمجمله مسرحاً له، بحيث يقتصر أثره على طرفي الإتفاق ولايمدده للمناطق التي لاتسيطر عليها حركة العدل والمساواة، وهذا بلاشك يطلق يد الحكومة في الإستمرار في قصف المناطق الموجودة بها حركات أخرى كمنطقة جبل مرة، ويجعل إمكانية اتهام الحركة بالتخلي عن المواطنين في المناطق التي لاتقع تحت سيطرتها أمراً ممكناً. فإن كان منطقياً عدم تقييد الحكومة السودانية ومنعها من الرد على الحركات التي ليست طرفاً في الإتفاق الإطاري في حال قامت بمهاجمتها، فإن إطلاق يدها مع الأخذ بالإعتبار عدم تفرقتها بين المدنيين ومقاتلي الحركات، ليس من الحكمة في شيئ، فوق أنه يسهل اتهام حركة العدل والمساواة بالرغبة في تسهيل مهمة الحكومة السودانية لتصفية الحركات الأخرى حتى يخلو لها الجو، ويتأكد ماظلت تزعمه من أنها الحركة الوحيدة الموجودة بأرض دارفور. ولعل غياب النص على آلية لمراقبة وقف إطلاق النار بالنص المنوه عنه تعزز الذهاب عريضاً في إتجاه هذه الإتهامات، وإن كنا لا نرى حتى الآن شواهداً على صحة هذه الإتهامات، بل نرى أن غياب النص على آلية المراقبة نفسه قد إنبنى على قصر فترة سريان هذا الإتفاق التي يجب أن تنتهي بتوقيع إتفاق شامل في ٢٠١٠/٣/١٥م، وهو ماسنعرض له لاحقاً.

أما نص المادة (٣) من الإتفاق الإطاري، فقد جاء ملتبساً وقاصراً، حيث نص على مشاركة حركة العدل والمساواة في السلطة على كافة مستويات الحكم، وظاهر هذا النص يسمح للحركة المذكورة للتفاوض حول المشاركة في السلطة التنفيذية فقط، وذلك لأن الحكم هو السلطة التنفيذية. وفي حال الوقوف عند المعنى الحرفي لهذا النص،

لايجوز للحركة التفاوض للمشاركة في السلطة التشريعية في أي مستوى من مستوياتها. وإن كان الواقع هو أن حكومة المؤتمر الوطني لن يكون لديها أي مانع في إشراك الحركة بالتعيين في المجالس التشريعية المنتخبة في أبريل القادم!! ولكن نظريا وبتفسير هذا النص، فقدت الحركة حقها في التفاوض على المشاركة في السلطة التشريعية مالم يوافق المؤتمر الوطني على إضافة هذه المسألة لمسائل المفاوضات وفقاً لنص المادة (١٠) من الإتفاق. الأنكى والأمر من ذلك، أن هذاالنص المخصص للمشاركة، صمت عن إيراد مايشير مجرد الإشارة للهيئة القضائية، بل أن الإتفاق بمجمله لم يعرض لهذه المسألة المهمة، حيث أن الحقوق التي ستحصل عليها الحركة بالنهاية، ليس لديها لها أي قيمة إن لم يحمها قضاء حر ومستقل ونزيه. وبإسقاط النص على إستقلال القضاء ضمن مسائل المشاركة في السلطة، وعدم وروده ضمن القضايا الواردة بالمادة (١٠) كموضوعات للتفاوض، فقدت الحركة الحق في التفاوض حول هيكلة الهيئة القضائية والمبادئ التي يجب أن تحكمها ورضيت بالتالي الإحتكام لقضاء المؤتمر الوطني إلا أن يشاء الأخير إدراج هذه المسألة ضمن قضايا التفاوض، وهذا يعني ببساطة أنها قد سلمت نفسها لإرادة المؤتمر الوطني حتى في حال إدخال ماسيتم الإتفاق عليه ضمن منظومة القوانين. ولا ندري بالطبع كيف ستحل التناقض المتمثل في أن المؤتمر الوطني يود إشراكها في سلطة نظريا هي ليست سلطته بل سلطة من سينتخبه الشعب في أبريل القادم! ولاندري أيضاً كيف سيوفق المؤتمر الوطني بين إدعاءه بأن الإنتخابات القادمة ستكون نزيهة وغير مزورة وتصرفه وكأنه فاز في الإنتخابات قبل قيامها وإشراك الآخرين في الحكم!

والغريب في الأمر، هو موافقة حركة العدل والمساواة على التحول لحزب سياسي فور التوقيع على إتفاق سلام شامل كما نصت المادة (٤) من الإتفاق الإطاري، دون أن تدرك الفخ الذي نصبه لها المؤتمر الوطني بإستعجاله النص على هذه المسألة شديدة الحساسية. فالتحول إلى حزب سياسي، يعني ببساطة التسجيل بموجب قانون الأحزاب السياسية والوقوع تحت سقف نيفاشا ودستورها، وبالتالي الإقتصار على المناورة تحت سقف دولة المؤتمر الوطني الدينية في الشمال الذي تقع دارفور ضمنه وفقاً لتصنيف نيفاشا. فالحركة لم تدرك أن بقاءها وإن لفترة إنتقالية كحركة جبهوية لفترة إنتقالية بعد توقيع الإتفاق الشامل، يعطيها فرصة أوسع للمناورة ولمراقبة تنفيذ إتفاقها الوليد، دون إلزامها حرفيا بإتفاق نيفاشا وسقوفه وحق تقرير مصير الجنوب الذي ترفضه والذي يجب أن تلتزم به في حال تحولها لحزب مسجل! يبدو أن الحركة تفترض بأن البقاء كحركة يشترط حمل السلاح وأن التحول لحزب سياسي بشكل ميكانيكي أمر حتمي بمجرد توقيع إتفاق سلام شامل مع الحكومة السودانية، دون أن تدرك خطورة هذه الخطوة، وهذا بالطبع قصور بين في فكرها السياسي.

فوق كل ماتقدم، نص الإتفاق الإطاري بالمادة (٥) على إدماج قوات الحركة في القوات المسلحة وقوات الأمن والشرطة، دون أن يقرن ذلك بإصلاح هيكلي يطال القوانين التي تحكم هذه الأجهزه ويفك سيطرة المؤتمر الوطني عليها. ومحصلة هذا النص مهما كانت طبيعة التفاوض القادمة، هو أن تذوب قوات الحركة في تلك القوات كما ذابت قوات جبهة الشرق وغيرها، أي أنه سوف تروح "شمار في مرقة" إذا أخذنا بوصف الأستاذ/ التيجاني الطيب لإتفاق القاهرة الشامل وغير الإطاري! وذوبان هذه القوات، يعني ببساطة أن حركة العدل والمساواة سوف تفقد الضمانات الذاتية لتطبيق أي إتفاق شامل يتم التوصل إليه. فالمعلوم أن ماتم تنفيذه من إتفاقية نيفاشا، ماكان من الممكن تنفيذه لولا إحتفاظ الحركة الشعبية بقواتها بالإضافة إلى ماتوفر من ضغط دولي، ولم يمنع كل ذلك المؤتمر الوطني من المناورة والمداورة بغرض تفادي تنفيذ الكثير مما هو وارد بنيفاشا المقدسة نفسها!

أخطر بنود الإتفاق الإطاري بلا منازع هو نص المادة (١٠) منه التي أخضعت موضوع تقاسم الثروة وقضايا الأرض والحواكير للمفاوضات بين الطرفين، وسمحت بإضافة أي قضية يراها الطرفان ضرورية لإكمال موضوعات إتفاق السلام الشامل. وذلك لأن هذا النص أعطى المؤتمر الوطني حق فيتو لمنع إضافة أي موضوع غير وارد بالإتفاق الأطاري إلى مسائل التفاوض بالأساس ناهيك عن الوصول فيه لإتفاق. وبما أن مسألة العدالة الجنائية ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب في دارفور غير واردة بالإتفاق الإطاري ولو على سبيل الإشارة لعدالة إنتقالية، فإنها قد سقطت لمرة وإلى الأبد، لأننا لانتصور بأن المؤتمر الوطني، سوف يوافق على إدراج هذه المسألة ضمن مواضيع التفاوض. كذلك سوف تخضع مسائل كالمشاركة في السلطة التنفيذية وإصلاح وإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن والشرطة للإرادة المطلقة للمؤتمر الوطني، وبالمثل يتقرر مصير الإصلاح القضائي وإستقلال القضاء والمشاركة فيه.

بالإضافة لكل ماهو وارد أعلاه، تحدثت المادة (١١) عن تضامن وشراكة سياسية بين حركة العدل والمساواة والحكومة السودانية وفق مبادئ وقضايا وطنية توحد بين الطرفين، وورود كلمتي "تضامن" و "شراكة" معا، يشي بتحالف بين الحركة والمؤتمر الوطني قادم لا محالة بعد توقيع الإتفاق الشامل. فإذا كانت الشراكة نتيجة حتمية لأي إتفاق سلام، فإن التضامن ليس بنفس الحتمية، إلا إذا أرادت الحركة إقامة تحالف سياسي مع المؤتمر الوطني، ولغة النص تقول ذلك على إستحياء. عموماً لا ضرورة للإستعجال والأيام حبالى بكل جديد، ويوم ٢٠١٠/٣/١٥م الذي حددته المادة (١٢) من الإتفاق كسقف لتوقيع الإتفاق الشامل ليس ببعيد. ولعله من الواضح أن السقف المضروب لإتمام هذا الإتفاق غير واقعي، وربما هذا ما أثار الشكوك حول صفقة قد تمت مسبقا لم يتبق غير وضعها على

الورق بقصد توقيعها، وإن كنا لا نميل إلى هذا التفسير التآمري ونفضل أن نعز العجلة إلى الظروف الإقليمية والدولية ورغبة الوساطة.

ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن الإتفاق الإطاري قد خلا من أي ضمانات تجعل تنفيذه مسيجاً بما يلزم المؤتمر الوطني بتنفيذه، ولعل هذا يعود أيضاً إلى تصور أن الإتفاق النهائي سوف ينجز في فترة قصيرة ويشتمل على كل الضمانات اللازمة–إن وجدت. ونحن إذ نأمل في التوصل لإتفاق شامل في أسرع وقت ممكن، لا يفوتنا التنويه إلى ضرورة التمسك بطاولة المفاوضات للوصول إلى إتفاق عادل وليس إتفاق بأي ثمن مع التمسك بوقف إطلاق نار مراقب بآلية واضحة، إيمانا بصحة ماذكره السياسي السوفيتي الحكيم أندريه جروميكو من أن عشر سنوات من المفاوضات أفضل من يوم واحد من الحرب. كما لايفوتنا أن ننوه إلى ضرورة الإنتباه عند التفاوض على الإتفاق النهائي من التمسك بتعريفات تفصيلية لما يتفق عليها مثل تعريفٍ واضح للتعويض العادل للنازحين والمتضررين المنصوص عليه بالإتفاق الإطاري، تفادياً للوقوع في براثن عدالة المؤتمر الوطني المعروفة. ونتمنى بأن يكون لحركة العدل والمساواة حكمة المطالبة بالنص على الملامح الأساسية للبيان الوزاري الذي ستحكم على أساسه الحكومة التي ستشارك فيها، لا أن تتأسى بسنة الحركة الشعبية غير الحميدة حين شاركت في حكومة الوحدة الوطنية بدون بيان وزاري ملزم متوهمة أن إتفاقية نيفاشا برنامج حكومة، وهي ليست كذلك بأية حال من الأحوال، وأصبحت بذلك مجرد شريك في حكومة المؤتمرالوطني.

بالرغم من كل ماتقدم من ملاحظات مؤرقة، نبقى نحلم بسلام عادل يعود نفعه على مواطن دارفور وعلى أهلنا الطيبين المتضررين، ونثمن جهد الوساطة المقدر لنجاحه في إسكات صوت البنادق.

٢٠١٠/٢/٢٦م

الفرع السادس
الخليل شهيداً!
(قرابين نجاح المشروع الأمريكي في السودان)

طالعتنا أجهزة الإعلام بخبر نجاح نظام الإنقاذ في تصفية زعيم حركة العدل والمساواة المقاتلة من أجل العدالة والمساواة لكل أهل السودان ولأهل الهامش إنطلاقاً من دارفور، منذرة الكل بما هو أعمق من الحزن على الشهيد واستشعار خطر فقده على المعادلة السياسية والعسكرية على فداحته، ومنوهة إلى سيناريو مابعد إنفصال جنوب البلاد الذي تعمل من أجل إنفاذه الإدارة الأمريكية بالسودان. فالخليل الشهيد، إتفقنا أم إختلفنا معه على المستوى الفردي، يبقى قائداً لحركة سياسية وعسكرية فاعلة، ليس من العدل حبسها في إطار معطيات وظروف تأسيسها ، ومصادرة حقها في التطور والنضج، وإسهامها الفاعل في إضعاف نظام المؤتمر الوطني وكشف عوراته، ليسهل تنميطها وجعلها فرعاً للمؤتمر الشعبي، في تجاهل تام لتطور طرحها السياسي من الإقليمية ليشمل كامل التراب السوداني، ومن الإطار الديني المحدود لسعة فضاء دولة المواطنة، ومن الإقصاء ونبذ الآخر أو محاولة إبتلاعه، إلى الإنفتاح على كل أشكال التحالفات رغم ماتعرضت له من خيانات بعض القوى السياسية.

وبالرغم من أن الحركة كتنظيم سياسي ليست هي شخص زعيمها كما يتوهم بعض أعدائها، إلا أن تصفية زعيمها لابد أن تترك أثراً لايمكن إهماله أو التقليل منه. ولعل ذلك بالذات كان السبب الأول الذي جعل الخليل يذهب إلى عالم الشهادة المكرس لظلم من إغتاله، كقربان لإنجاح المشروع الأمريكي في السودان وتثبيت سلطة المؤتمر الوطني المستسلمة بالكامل أمام عنفوان وصخب هذا المشروع. وحتى لا نتحدث بالألغاز، يتحتم علينا أولاً أن نبسط المشروع الأمريكي المنوه عنه، لنرى كيف كان هذا المشروع في صلب تصفية زعيم حركة العدل والمساواة. وللقيام بذلك لابد من العودة لإتفاقية نيفاشا المقدسة بإعتبارها صفقة رعتها الولايات المتحدة الأمريكية وهندست بناءها على أساس دولة واحدة ونظامين في فترة إنتقالية يستفتى الجنوبيين بعدها على البقاء ضمن هذه الصيغة إلى الأبد أو الإنفصال. ولسنا ممن يظنون في الإدارة الأمريكية السذاجة أو من يتعاملون معها على أساس أنها تبني سياستها الإقليمية إستناداً لقاعدة "رزق اليوم باليوم"، لأننا نعلم أن تلك الإدارة تضع خططاً إستراتيجية لنشاطاتها بشكل مؤسسي وتوائمها وفقاً للتطورات على الأرض كلما كان ذلك مطلوباً، وتستخدم البدائل الموضوعة لإنفاذ تلك

الخطط الإستراتيجية. والقراءة المتأنية لصفقة نيفاشا، تؤكد أن الإدارة الأمريكية كانت تعلم منذ اليوم الأول أن مواطني جنوب السودان لن يختاروا الإستمرار في الصيغة الإنتقالية ويباركوا بقاء الدولة الدينية في الشمال، آخذة في إعتبارها قصر نظر المؤتمر الوطني من جهة وضعف قدرته على التحليل الإستراتيجي من جهة أخرى، هذا إن لم تكن هي من شجع الإنفصال حسب إتهامات البعض لها. عليه كان لزاما على هذه الإدارة أن تضع مشروعا إستراتيجيا للتعامل مع هذا الواقع الذي ستفرزه إتفاقية نيفاشا دون أوهام، للحفاظ على مصالحها في الإقليم.

وبالنظر لمصالحها في الإقليم، نجد أنها لا تنفصل عن مصالحها في المنطقة ككل والمرتبطة بحروب الطاقة التي ستكرس الإمبراطورية المنتصرة آنيا و بعد إنتهاء حقبة النفط. إذ أصبح من المعلوم أن الطاقة المستقبلية البديلة للبترول في المدى المنظور هي الغاز الطبيعي والغاز الحيوي "البيوغاز". وإذا كان الجنوب يمتلك غازا طبيعيا بالإضافة إلى ثروات أخرى تجعله في قلب معادلة المستقبل، فشمال السودان بمساحاته الزراعية الشاسعة غير المستغلة، مرشح ليكون أكبر منتج للغاز الحيوي "البيوغاز" في العالم مستقبلا. ولهذا كان لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع إستراتيجيتها في الإقليم بناءا على المحافظة على إستقرار السلطتين في الدولة الوليدة والقديمة معا. وذلك لأن إستقرار السلطة في الدولة الوليدة يستلزم إستقرارا في دولة الشمال وتعاونا بين الدولتين، كما أن إستقرار السلطة في دولة الشمال بشروط أمريكية أمر لازم لإستكمال السيطرة على مراكز إنتاج طاقة المستقبل، تماما مثل ضرورة إسقاط النظام الممانع في سوريا. فالولايات المتحدة الأمريكية ترمي لتحويل تركيا إلى مركز للطاقة وتحديدا الغاز الطبيعي، بجر الغاز المصري والإسرائيلي واللبناني (غاز شرق المتوسط) ولاحقا الإيراني والتركمانستاني بعد إسقاط النظام الإيراني عبر سوريا إلى تركيا، مع تزويدها بمنشأة ضخمة لمعالجة الغاز المسال القطري، حتى تتم السيطرة على الغاز الممون لأوربا ومعظم بلدان العالم، وإخراج روسيا من المعادلة الإقتصادية والسياسية الأوربية حتى قبل نضوب معين غازها الطبيعي الذي لن يجد سوقا. وإذا أضفنا لذلك إطلاق يد تركيا في الغاز القبرصي بما يسمح لها بالإنتصار في معركتها مع اليونان ويضع حجر الأساس لتفكيك منطقة اليورو، نفهم لماذا يستميت أردوغان لإسقاط النظام السوري وفي المقابل تستميت روسيا والصين في الدفاع عنه. فسيطرة الولايات المتحدة على الغاز في الشرق الأوسط، يعني أيضا حصارا للإمبراطورية الصينية الجائعة للطاقة.

في هذا السياق نقرأ تصريحات مبعوث الرئيس الأمريكي للسودان الذي أكد أن إدارته ليست مع إسقاط نظام المؤتمر الوطني بل هي مع تهذيبه، وكذلك تصريحات الإدارة الأمريكية المعادية لتحالف القوى الثورية المعروف بتحالف كاودا الذي نادى بإسقاط النظام

عبر العمل المسلح، والشهيد الخليل أحد أضلاعه المهمة. أيضاً نفهم الجهد الأمريكي غير المسبوق المباشر وغير المباشر للوصول إلى تسوية سياسية للقضايا العالقة بين دولتي الشمال والجنوب وإنفاذ إتفاقية سلام دارفور الموقعة بالدوحة. وفي السياق نفسه نقرأ التحول في موقف الحكومة السودانية من النظام السوري وتصويتها في الجامعة العربية مع فرض حظر وعقوبات و تعليق عضوية النظام السوري القمعي الحليف لنظام المؤتمر الوطني، بالرغم من علم هذه الحكومة التام أن هذا هو البرنامج والمشروع الأمريكي الذي جلبته القوى المنخرطة في المشروع الأمريكي بالجامعة العربية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم قضايا ومطالب المواطن السوري المحقة المتعلقة بالسياسة الداخلية للنظام، إما لتغيير النظام أو لإجباره على تغيير سياسته الخارجية والإنخراط في المشروع الأمريكي بالتوقف عن الحلم في إحياء أنبوب نفط بانياس وتمرير الغاز الإيراني للبحر المتوسط، وقطع العلاقات مع محور إيران والمقاومة. فأمريكا لا يهمها أن يطحن النظام السوري مواطنيه طحناً، في حال تغييره لموقفه في المعادلة الإقليمية وتمرير المخطط الأمريكي للسيطرة على طاقة المستقبل. وبنفس الصورة، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطويع نظام المؤتمر الوطني للإنسجام مع هذا المخطط الجهنمي.

فالوقوف مع بقاء نظام المؤتمر الوطني له ثمن. والمؤتمر الوطني مستعد لدفع هذا الثمن. والثمن هو إستقرار دولة جنوب السودان الوليدة، والإنخراط في مشروع السيطرة على طاقة المستقبل الأمريكي، مع التنسيق لتحجيم المبادرة الصينية بدولتي الجنوب والشمال وخنق إستثماراتها توطئة لطردها مستقبلاً. والصين بالطبع ساعدت النظام السوداني في قبول الإملاءات الأمريكية حين رفضت أن تعالج أزمته المالية المستحكمة بعد الإنفصال برغم زيارة الرئيس البشير لها، وواصلت ضغطها عليه بشكل منعه من إبتزاز دولة الجنوب الفتية لمعالجة أزمته، وذلك حفاظاً على مصالحها الآنية دون النظر لأهمية الدور الإستراتيجي المستقبلي لدولة الشمال. لم يكن للمؤتمر الوطني سوى أحد سبيلين: إما الإنخراط في المشروع الأمريكي بالكامل عبر بوابة الدول العربية عرابة هذا المشروع بالمنطقة والإستمرار في السلطة، أو الرجوع إلى شعبه ومصالحته والإستقواء به في مواجهة الإمبريالية والإستعداد لمغادرة السلطة عبر إنتخابات حرة نزيهة في مستقبل قريب. وبما أن المؤتمر الوطني لا يضع ضمن حساباته التخلي عن السلطة مطلقاً، فإن خياره كان وحيداً وهو قبول الإملاءات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة. يلاحظ أن الولايات المتحدة أصلاً قد وضعت نظام المؤتمر الوطني حيث أرادته، وحشرته حشراً في زاوية مساحة المناورة فيها محدودة، بدءاً من إتفاقية نيفاشا مروراً بتوظيف أمر توقيف البشير وإنتهاءً بتوظيف النزاعات العسكرية المحلية. وقبول النظام بتنفيذ المشروع الأمريكي لا يظهر في موقفه من حكومة دمشق بإيعاز إقليمي فقط، بل في الرضا عنه عبر تكليف أحد أقطابه المشتبه به

لدى محكمة الجنايات الدولية بإرتكاب جرائم حرب في دارفور ليرأس بعثة المراقبين العرب المكلفة بالبحث عن أدلة لإدانة نظام الأسد بدلا من الإعتماد على مايرد بأجهزة الإعلام. كذلك يتضح في رضا الإدارة الأمريكية عنه بالسماح لبعض القوى الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية بضخ أموال والإستثمار بالسودان الشمالي، علماً بأن الهدف في النهاية هو الإستثمار في مجال الغاز الحيوي "البيوغاز" وسوف يبدأ ذلك عبر شراء مصانع السكر لا لإنتاج السكر فقط بل لإنتاج الغاز الحيوي.

بالإضافة إلى ماتقدم، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة من أجل إستقرار النظامين في الجنوب والشمال، وذلك عبر الضغط على الحكومتين لإيقاف دعم التمرد في كل منهما. ومساعدة كل واحدة منهما في التخلص من خصم عنيد يعمل على تقويض سلطة كل منهما عبر عمل عسكري مباشر. فالناظر لنجاح تصفية قائد التمرد في جنوب السودان، لا تفوته بصمة الولايات المتحدة الأمريكية أبداً في العملية. فنشاط الرصد والمتابعة وتوفير المعلومة الإستخبارية بمافيها الجواز الكيني المزور الذي كان يستخدمه أطور، يعكس تعاوناً إستخباراتياً وأمنياً رفيع المستوى. كذلك رصد ومتابعة الشهيد الخليل ودقة الضربة الجوية التي إستهدفته، يعكس عملاً إستخبارياً وأمنياً رفيعاً وتعاون على مستوى أمني وتكنولوجي، لا أظن أنه متوفر لنظام المؤتمر الوطني وإلا لكان قد أنجز هذه المهمة منذ زمن طويل. فالشهيد الخليل راح ضحية موافقة المؤتمر الوطني على شروط إدارة أوباما وكذلك قائد التمرد أطور، وعلى تحالف كاودا قراءة هذه المعادلة بعيون مفتوحة. وذلك لأن ضغطه على حكومة الجنوب وتعويله على دعمها له، سوف يتعارض قريباً مع مصلحة مواطني جنوب السودان الذين ليس لديهم مصلحة في إستمرار التوتر مع جارتهم الشمالية التي سوف تصل إلى تسوية للقضايا العالقة مع دولتهم تحت ضغط المصالح الصينية والهراوة الأمريكية الكبيرة. كذلك سوف تتعارض رغبة حكومة الجنوب في دعم هذا التحالف – إن وجدت، مع المشروع الأمريكي الرافض لإسقاط النظام. وهذا يعني أن أمام هذا التحالف ثلاثة خيارات: أن يقوم بإسقاط النظام بعمل عسكري خاطف، أو أن يتأقلم مع حرب طويلة الأمد بدون دعم من دولة الجنوب، أو أن يصل إلى تسوية سلمية مع النظام.

بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية تدفع في إتجاه الحل الثالث (التسوية السياسية)، والتي تأتي في سياق إعادة هيكلة سلطة المؤتمر الوطني عبر تقاعد البشير وتعيين مجلس رئاسي، وإعادة توحيد الحركة الإسلامية تحت قيادة الشيخ/ حسن الترابي لمواكبة مرحلة الربيع العربي، ليقوم بتحقيق إختراق وسط القوى المعارضة وصياغة دستور جديد، مع إشراك القوى المعارضة في السلطة وإبقاء نصيب الأسد للمؤتمر الوطني بعد التوحيد (أي أن المؤتمر الشعبي هو بيضة القبان في المعادلة السياسية القادمة). وهذا يستلزم إسقاط

الخيار المسلح وتفكيك تحالف كاودا حتى تلتحق حركات دارفور بالسلطة عبر إتفاقية الدوحة، ويلتحق قطاع الشمال بالسلطة عبر بوابة التسوية السياسية القادمة بين الدولتين بتسوية القضايا العالقة. يلاحظ أن الشيخ/ الترابي ليس رهن الإشارة الأمريكية، وأن لديه مشروعه الخاص الذي قد لا يتوافق مع هذا المشروع. ولسنا في حاجة للقول بأن نذر هذه التسوية بدأت بدعوة الأمم المتحدة للدولتين بسحب قواتهما من منطقة أبيي، لتبريد الصراع حول المنطقة وتركه في عهدة المنظمات الدولية لحين إجتراح حل يرضي جميع الأطراف في ظل جو هادئ ومغاير وغير عدائي، كما من الممكن إستشفافها من تصريحات القائد باقان أموم حول قبول حكومة المؤتمر الوطني لتسوية رسوم عبور البترول تحت ضغط صيني، وهو ماسيتم قريبا برغم إنكار سلطة الخرطوم. فالكعكة المطروحة على هذه السلطة كبيرة، تتمثل في مردود الإنخراط في المشروع الأمريكي على النخبة الحاكمة، والبقاء في السلطة مع رفع العقوبات والحصار الإقتصادي ورفع إسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وشطب الدين الخارجي عوضاً عن إعادة جدولته.

في تقديرنا المتواضع أن الشهيد الخليل قد قدم قرباناً لنجاح المشروع الأمريكي الإمبريالي في السودان، ولكن إستشهاده لا يعني ضياع القضية التي قاتل من أجلها والتي ستظل باقية وعصية على الحل رغم أنف المشروع الأمريكي في السودان. ألا رحم الله الشهيد خليل إبراهيم وتقبله قبولاً حسناً وألهم رفاقه وآله وذويه الصبر والسلوان، وقوموا لنضالكم يرحمكم الله!

٢٠١١/١٢/٢٦م

القسم الرابع
أزمة المعارضة السودانية

الفرع الأول
المعارضة السودانية (إرتباك الأداء وإضعاف الحجج)

أطلعتنا المعارضة السودانية مؤخراً في مؤتمر صحفي على رأيها القائل بعدم مشروعية الحكومة السودانية (حكومة الوحدة الوطنية)، التي إستمدت مشروعيتها من إتفاقية نيفاشا ودستورها من بعد، بعد التاسع من يوليو ٢٠٠٩م، بإعتبار أن الدستور الماثل ومن قبله الإتفاقية المذكورة، قد نصا علي وجوب قيام إنتخابات ينتج عنها حكومة منتخبة في فترة أقصاها التاريخ المنوه عنه. وبالرغم من صحة هذه القراءة الدستورية التي لايقدح فيها تخريج المؤتمر الوطني القائم على أن الأتفاقية والدستور لم ينصا على عدم المشروعية في حال عدم قيام الإنتخابات، ولم يقدما بديلاً دستورياً للحكومة القادمة، وذلك لأن تجاوز المواقيت الدستورية يكفي لإسناد القول بعدم الدستورية، وقصور الدستور وعدم تقديمه لمعالجة لايعطي مشروعية ألبتة، إلا أن موقف المعارضة السودانية تشوبه شائبة إرتباك الأداء وإضعاف الحجج مهما كانت قوتها –وهو مادرجت عليه تلك المعارضة– وذلك لما يلي من أسباب: –

١– يذكر الجميع بأن المعارضة السودانية بجميع ألوان طيفها، قد وافقت على تأجيل الإنتخابات حتى شهر فبراير ٢٠١٠م، ولم تعترض على ذلك التأجيل غير الدستوري الذي هو أصل محاججتها القائمة على عدم مشروعية الحكومة بعد الميعاد الدستوري المحدد للإنتخابات. ولاندري كيف يستقيم القبول بالمخالفة الدستورية (تأجيل الإنتخابات) ومن ثم المطالبة بترتيب الآثار الدستورية الناشئة عن تلك المخالفة والمطالبة بعدم مشروعية الحكومة. فالموقف المستقيم والصحيح هو أن يتم الإعتراض على التأجيل في حينه، والمطالبة بتعديل الدستور حتى يتسنى تأجيل الإنتخابات بشكل دستوري– وهو ماطالبنا به عند إعلان التأجيل ولم يعرنا أحد سمعه– وعند رفض الجهات المرتكبة للمخالفة الدستورية ومضيها في مخالفتها، تتم المطالبة بإعلان عدم مشروعية الحكومة وإتخاذ الخطوات اللازمة لإنفاذ عدم المشروعية وعدم الدستورية. وفي تقديرنا أن القبول بتأجيل الإنتخابات مع المطالبة بإعلان عدم مشروعية الحكومة، موقف غير متسق وغير نزيه، يقوم على الإتفاق على خرق الدستور وإبطال مفاعيله عند التأجيل، ومن ثم طلب تفعيله فيمايخص النتائج المترتبة على التأجيل!! فلو كانت المعارضة السودانية مستقيمة ونزيهة وحريصة على دستوريةٍ الممارسة السياسية، كان عليها أن تعترض على التأجيل غير الدستوري للإنتخابات أولا، ومن ثم تبني على ذلك دعوتها إلى إعلان عدم مشروعية الحكومة لتجاوز الميعاد الدستوري المقرر لإجراء الإنتخابات، ولكنها بكل أسف لم تفعل.

٢- المضحك المبكي هو أن المعارضة السودانية تطالب بإعلان عدم مشروعية حكومة الوحدة الوطنية بعد التاسع من يوليو ٢٠٠٩م، ولاتنبس ببنت شفة حول البرلمان الوهمي الذي تشارك فيه ويجلس ممثلوها المعينين فيه لإعطاء مشروعية للمؤتمر الوطني في التشريع، وفقاً لصيغة نيفاشا التي أعطته الأغلبية الميكانيكية اللازمة للتشريع. والمعلوم أن أحد أهم أضلاع الإنتخابات التي حدد لها الدستور ذلك السقف، هو الإنتخابات البرلمانية. ومؤدى ذلك هو أن البرلمان الوهمي المذكور هو أول المؤسسات التي تفقد مشروعيتها منذ ذلك التاريخ. فببساطة نص الدستور ومن قبله نيفاشا "المقدسة" على أن يكون هنالك برلمان منتخب في فترة أقصاها التاريخ المنوه عنه، ممايعني أن أي برلمان معين يفقد مشروعيته بعد ذلك التاريخ. ولو كانت المعارضة السودانية صادقة مع نفسها ومتسقة في مطالبتها بعدم دستورية الحكومة بناءاً على القيد الزمني الدستوري، كان عليها أن تبدأ بإعلان عدم دستورية البرلمان الراهن أولا، وأن ترتب على ذلك سحب ممثليها منه، قبل أن تنادي بعدم مشروعية حكومة تفقد مشروعيتها لعدم قيام هذه الإنتخابات البرلمانية بالذات. إذ ليس من المقبول تبعيض النتائج وإنتقاء ماياسب بعض الأهداف السياسية، والسكوت عن الآثار المترتبة عن عدم الدستورية والقفز فوق ماهو مباشر من نتائج لإختيار مايترتب عليه!!

٣- لم نسمع- وقد يكون قصوراً منا بسبب الإبتعاد المزمن عن البلاد- من أياً من القوى المعارضة، تخصيص حديث عن عدم مشروعية ممارسة رئيس الجمهورية لسلطاته.

وحسب علمنا أن السقف الدستوري محدد لإنتخابات برلمانية ورئاسية. والتأجيل غير الدستوري، يفقد جميع المؤسسات غير الناشئة عن أي من الإنتخابات المحددة نصاً بالدستور المشروعية، ويجعلها مؤسسات غير دستورية. وطالما أن هناك سقف زمني دستوري لايصح أن يحكم بعده رئيس جمهورية غير منتخب عبر الإنتخابات التي جعل الدستور أقصى تاريخ لإقامتها التاسع من يوليو ٢٠٠٩، فإن رئيس الجمهورية الحالي غير المنتخب وفقاً للطريقة المحددة دستورياً، تصبح رئاسته غير دستورية وبالتبعية ممارسته للسلطة تصبح غير مشروعة. فالرئيس يستمد سلطاته من إتفاقية نيفاشا ودستورها، والوثيقتان حددتا سقفاً لهذه السلطات هو الإنتخابات التي يجب أن تتم في فترة محددة صراحة، ممايعني فقدانه لصفته وصلاحياته الدستورية بعد مرور الميعاد المحدد دستورياً. وبكل أسف لم نسمع من أي من القوى المعارضة حديثا مباشراً ومفصلاً حول عدم مشروعية بقاء الرئيس في منصبه وممارسته لسلطاته بعد التاسع من يوليو ٢٠٠٩م . وأخشى أن يكون ذلك لأحد سببين هما: التخوف من تداعيات مثل هذه المعالجة، بالأخذ في الإعتبار الحساسية المترتبة عن مذكرة التوقيف الصادرة من محكمة الجنايات الدولية في حق الرئيس وتصريحات أوكامبو الأخيرة حول الإبادة الجماعية، أو حساسية وضع السيد/ سيلفا كير

بمؤسسة الرئاسة، لأن الأمر في هذه الحالة سيراوح بين التقية والمجاملة ويبتعد حتماً عن النزاهة والصدق مع النفس في ممارسة السياسة، قبل أن يكون عدم إحترام للذات وللشعب السوداني.

٤- الأنكى والأمر من كل ذلك، أن بعض القوى الوطنية قد أعدت مذكرة لتقديمها للسيد/ سيلفا كير في المؤتمر السياسي المزمع عقده بجوبا، تطالب فيها بالإتساق مع مطلب المعارضة بتكوين حكومة قومية تعقب الحكومة الحالية وتشرف على الإنتخابات. ومن الواضح أن مطلب الحكومة القومية المرفوع من قبل المعارضة مرفوض من الحركة الشعبية، التي تتفق مع المؤتمر الوطني على إستمرار حكومة الوحدة الوطنية الحالية المنبثقة عن نيفاشا بغض النظر عن عدم دستوريتها، وهو موقف متسق مع موقف الحركة الشعبية التي وافقت على خرق الدستور وإتفاق نيفاشا حين وافقت على التأجيل غير الدستوري للإنتخابات. ولكن غير المتسق هو موقف المعارضين الوطنيين الذي يرغب في حرث البحر وتقديم طلب لجهة ترفضه مقدماً وعلنا!!! يلاحظ أن مطلب الحكومة القومية مقتصر على الحكومة ولايقارب مؤسسة الرئاسة من قريب أوبعيد، كما أنه لايأخذ في الإعتبار تجارب الحكومات القومية السابقة، ولا إستحالة تحققها في ظل رفض شريكي نيفاشا. وفوق ذلك يعكس ضموراً في الخيال وتكراراً لأسطوانة مشروخة، كان الأجدى منها المناداة بحكومة تكنوقراط تحت دعم وإشراف المنظمات الدولية، تكون مهمتها الإشراف على الإنتخابات وتسيير مهام الحكومة لحين إنبثاق حكومة منتخبة.

بإختصار نود أن نقول وبكل صراحة ووضوح أن موقف المؤتمر الوطني والحركة الشعبية غير الدستوري والقاضي بإستمرار حكومة الوحدة الوطنية غير الدستورية، أكثر إتساقاً من موقف المعارضة. إذ أنه يشكل مجرد إستمرار وإمعان في خرق الدستور الذي تم إرتكابه حين تم تأجيل الأنتخابات بالمخالفة للدستور فقط لاغير. في حين أن موقف المعارضة متناقض، حيث أنها وافقت على خرق الدستور عند تأجيل الإنتخابات، وتطالب الآن بتطبيق الآثار الدستورية المترتبة على الخرق الذي وافقت عليه، ولاندري كيف يستقيم ذلك!!! وأكثر من ذلك، مازالت المعارضة تنادي بحكومة قومية تعد المناداة بها غير منطقية، ولاتفصح مجرد إفصاح عن نوعية الخطوات التي سوف تتخذها في مواجهة الحكومة غير الشرعية وغير الدستورية.

٢٠٠٩/٧/١٠م

الفرع الثاني

نرجوكم..... قاطعوها يرحمكم الله

المراقب لأحوال السياسة السودانية، لابد أن تصيبه الدهشة وينعقد لسانه حين ينظر لسلوك أحزاب المعارضة السودانية. فهي تتحدث عن عدم شرعية حكومة الوحدة الوطنية بعد تاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٩م وتدعو للخروج إلى الشارع لإسقاطها، وفي نفس الوقت تستمر في الجلوس بالبرلمان غير الشرعي والذي فقد شرعيته قبل الحكومة في ذلك التاريخ! وهي كذلك تقول بأن الإنتخابات القادمة قد تم تزويرها مسبقا، وتبذل قصارى جهدها لخوضها! وهي أيضا تتحدث عن تحول ديمقراطي، وفي نفس الوقت تشكو لطوب الأرض من القوانين المقيدة للحريات! كما أنها تتداعى لمؤتمر جوبا وتشارك، برغم علمها أن أداء الحركة الشعبية منذ إتفاقية نيفاشا يكرس إهمالا تاما لقضايا شمال السودان، مع توظيف التجمعات اللحظية مع القوى المذكورة للضغط على المؤتمر الوطني تكتيكيا ومن ثم الإبتعاد عنها. ولعلنا نصيب إذا قلنا بأن رصد واقع أحزاب المعارضة السودانية المحير يطول، في حال رغبنا في تقديم جرد تفصيلي. ولذلك نفضل التركيز في هذه العجالة على الموقف من الإنتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة.

في تقديرنا المتواضع أن هنالك الكثير من الأسباب التي تجعل من مقاطعة هذه الإنتخابات أمرا بدهيا، فيما إذا كانت أحزاب المعارضة السودانية جادة في الحديث عن التحول الديمقراطي. ومن تلك الأسباب نذكر ما يلي: –

١. الإنتخابات المتوقعة غير دستورية، إذ أنها تتم بعد تسعة أشهر كاملة من المواعيد الدستورية، على إثر تأجيل غير دستوري رتبت عليه أحزاب المعارضة عدم شرعية حكومة الوحدة الوطنية. والأمانة تقتضي ممن هو حريص على الدستور ودستورية النشاطات السياسية، أن يطالب بتعديل الدستور لوضع أجل جديد للإنتخابات حتى تصبح دستورية، وبالعدم تكون المقاطعة أمرا حتميا للحفاظ على الإتساق مع موقف مبدئي لايحتمل المساومة. فالدخول في هذه الإنتخابات غير الدستورية، يشكك في مصداقية موقف المعارضة من دستورية النشاطات السياسية.

٢. الإنتخابات سوف تتم في ظل حكومة غير دستورية وغير شرعية تكرس كل إمكانياتها لحزب المؤتمر الحاكم، ممايجعل أي حديث عن نزاهة الإنتخابات أو تنافس حر ضرب من الخيال ليس إلا. وخوض الإنتخابات في ظل هذه الحكومة غير الشرعية وغير الدستورية، يرقى لمستوى التراجع عن موقف أحزاب المعارضة منها ومن توصيفها

كحكومة غير شرعية. فوق ذلك، فهو يمكنها من السيطرة التامة على نشاطات أحزاب المعارضة الإنتخابية، ويحرم هذه الأحزاب من أي مساحة للمناورة والحركة في سبيل إستقطاب الناخب أو حتى تجييش وتعبئة مناصريها إن لم يكن حتى محازبيها وعضويتها.

٣. الإنتخابات سوف تتم – هذا إن تمت– تحت سيف القوانين المقيدة للحريات المصلت على رقاب المواطنين السودانيين، والذي سيستخدم لمصلحة المؤتمر الوطني ليكرس هيمنته على العملية الإنتخابية بمجملها، عبر أجهزة الدولة المسيطر عليها من قبل المؤتمر الوطني سيطرة كاملة. فهي سوف تتم في ظل قانون للأمن يكرس سيطرة جهاز الأمن على نشاط الأحزاب والقوى المعارضة، وعلى جميع الإستعدادات والنشاطات الخاصة بالعملية الإنتخابية بما في ذلك الصحافة المعارضة والحملات الإنتخابية.

٤. الإنتخابات سوف تجرى إستناداً للإحصاء السكاني المختلف عليه، وهذا بالإضافة لأمور أخرى يجعلها مزورة حتى قبل أن تبدأ بشهادة أحزاب المعارضة نفسها. والتزوير يكرسه توزيع الدوائر الجغرافية، واستبعاد بعض المواطنين وحرمانهم من حقهم في التصويت، ومحاولة تغييب دارفور بمجملها أو على الأقل الجزء الأكبر منها من العملية الإنتخابية، وبعض هذه الأمور سوف نتعرض له لاحقا.

٥. تتم الإنتخابات في ظل حرمان عدد كبير من المواطنين من حقهم الأصيل في التصويت في الإنتخابات النيابية البرلمانية، حيث منع القانون المواطنين المقيمين بالخارج من هذا الحق. ولسنا في حاجة للقول إن معظم المواطنين المقيمين بالخارج لايمكن إعتبارهم رصيدا للمؤتمر الوطني، وهم بالحتم خارج دائرة تحكمه السياسية والإعلامية مما يعط المعارضة فرصة أوسع لإستقطابهم وإكتساح دوائرهم. والمثير للعجب أن أحزاب المعارضة غير مهمومة بهذه القضية التي تقع في صلب تزوير إرادة الناخبين عبر إقصاء معلن.

٦. الإنتخابات سوف تجرى ومشكلة دارفور مازالت قائمة و لم تتوفر لها أية حلول ، ومواطني دارفور مابين النزوح والمعسكرات، وإجراءات العدالة معلقة ولاسبيل لمعالجة الأوضاع. والواضح أن المؤتمر الوطني ليس لديه مصلحة في مشاركة دارفور، التي أوجعها بممارساته التي أدت لإتهام قياداته أمام المحكمة الجنائية الدولية في الإنتخابات، إلا في حال وجود تسوية تجعل قواها المقاتلة في تحالف إنتخابي معه. وبالطبع عدم مشاركة دارفور في الإنتخابات يعني حرمان ما يقارب ثلث سكان البلاد من التمثيل النيابي، ومشاركتها جزئيا تعني حرمان جزءا كبيرا من السكان من حقوقهم الإنتخابية.

٧. الإنتخابات سوف تتم في ظل قانون إنتخابات يلزم الأحزاب بالتسجيل وفقاً لقانون تسجيل الأحزاب لخوضها، والأخير يلزمها بتطبيق إتفاقية نيفاشا. أي أنه حتى في حال

فوز قوى المعارضة، لاتستطيع تعديل دستور نيفاشا ليصبح أداة لتحول ديمقراطي حقيقي، ولاتستطيع تجاوز ما أملاه عليها الشريكان في إتفاقهما المشهور. وبمعنى آخر أن أي سلطة في ظل دستور نيفاشا، هي سلطة سقفها منخفض وحدودها هي حدود الصفقة المبرمة بين الشريكين التي أنتجت هذه الدولة الهجين، المجيرة للمؤتمر الوطني من حيث الواقع والممارسة.

ولعلنا نصيب إذا ذكرنا أنه حتى في حال فوز قوى المعارضة بالإنتخابات الرئاسية والبرلمانية، فإنها لايمكن أن تحدث تحولا ديمقراطيا حقيقيا. ففوق أنها ملزمة بتنفيذ إتفاقية نيفاشا التي لاتتيح مثل هذا التحول بإعتبارها صفقة واءمت بين نموذجين متناقضين، فإن حقيقة سيطرة المؤتمر الوطني على الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة والمؤسسات الإقتصادية والخدمة المدنية والهيئة القضائية، تمنع أي تحول ديمقراطي حقيقي. وفوق ذلك أن الفترة المتبقية حتى إستفتاء تقرير المصير لجنوب السودان، لن تكف لمعالجة الوضع وجعل الوحدة جاذبة، مما يعني أن فوز المعارضة حتى إن حصل، لن يقود إلا للإشراف على فصل الجنوب مع فشل ذريع في معالجة أياً من المشاكل الراهنة. والأرجح بالطبع هو فوز المؤتمر الوطني وحلفاؤه، ممايعني أن المشاركة في الإنتخابات المتوقعة، مجرد إعطاء مشروعية للمؤتمر الوطني ودولته في ممارسة زائفة تجعل من أحزاب المعارضة مجرد شهود زور على تحول ديمقراطي وهمي.

الإجراء الصحيح هو مقاطعة هذه الإنتخابات للأسباب الواردة أعلاه ولأخرى لم نوردها، والعمل على بناء جبهة ديمقراطية وطنية فاعلة، تهدف للنضال من أجل الديمقراطية، آخذة في إعتبارها إمكانية إنفصال الجنوب وسفور وجه دولة المؤتمر الوطني الإستبدادية بعد العام ٢٠١١م.

عليه لابد أن نقول وبصوت عالٍ لأحزاب المعارضة السودانية:-

نرجوكم..... قاطعوها يرحمكم الله

٢٠٠٩/١١/١م

الفرع الثالث

دلالات إيجابية في السياسة السودانية!!

يحب السياسيون في المعارضة تبخيس إنجازاتهم وجلد ذواتهم بدلاً من نقدها، وهذا يدفعهم لرؤية الجزء الفارغ من الكوب ويمنعهم من مراكمة الإنجازات للوصول إلى الهدف. وإذا كانٍ الهدف هو إسقاط النظام، فلابد من فهم أن ليس كل خطوة إيجابية سوف تقود حتماً وبمجرد إنجازها لإسقاطه. فهذه الطريقة في التقييم، تقود دائماً إلى الشعور باليأس و للمبالغة في تقدير قوة النظام، وبالتبعية تؤدي إلى الوصول لنتيجة خاطئة جوهرها عدم إمكانية إسقاط النظام، وهي نتيجة تفتح باب المساومات والتنازلات غير المجدية، التي تصب في مصلحة النظام وتضخ دماءاً جديدة في أوردته المتيبسة. وحتى نصل لتقييم صحيح لدور المعارضة وإنجازاتها وثيقة الصلة بإنجازات شعبها دون تهويلٍ ودون مبالغة تمنع من رؤية الضعف والقصور، نرصد بعض هذه الإنجازات التي تعتبر جزءاً من تراكم معقد سوف يؤدي لتغيير نوعي حتمي هو إسقاط النظام.

أهم هذه الإنجازات في تقديرنا هو إسقاط أكذوبة حوار الوثبة الذي أراده النظام كوسيلة لتعويمه وإعادة تسويقه إقليمياً ودولياً في سياق المشروع الأمريكي، دون دفع إستحقاقات الحوار، ودون تقديم أي تنازلات تسمح بظهور وضع إنتقالي حتى وإن كان وضعاً له فيه اليد العليا كما هو وارد بالمشروع الأمريكي. فيقظة المعارضة وقوى إجماعها التي رفضت ومنذ البداية الإنخراط في حوار غير متكافئ في ظل القوانين المقيدة للحريات والإعتقالات ورئاسة المؤتمر الوطني غير المحايدة وغياب آلية متفق عليها لمخرجاته وكيفية تنفيذها، كانت المدماك الرئيس في فضح مخطط النظام الذي كان يهدف لإحتواء المعارضة واستيعابها داخل النظام، في إستنساخ سيئ لسيناريو إنقلاب العام ٨٩ بالعودة إلى مخططه الأصلي الذي يبدأ بالتمكين والإقصاء وينتهي بالإستيعاب في النظام المتمكن. صحيح أن أخطاء النظام المتمثلة في إعتقال بعض من رضوا بالحوار الوهمي الذيٍ لا ينبئ عن إعتراف واضح وصريح بأسباب الأزمة، وفي جلب الجنجويد للعاصمة علناً بعد أن كان إستخدامهم في إنتفاضة سبتمبر ٢٠١٣م المجيدة قد تم تحت لافتة الخطة (ب)، قد ساهمت في سقوط الحوار، إلا أن الأصل في منع هذه المسرحية هو القناعة التي تكونت لدى المواطن وبسرعة كبيرة حول صحة الخط الذي تبنته المعارضة ولا جدوى الحوار المزعوم.

إفشال هذا الحوار كان من تداعياته المباشرة، فشل النظام في إستيفاء شروط تعويمه الموضوعة أمريكياً، وأهمها إعادة هيكلة الساحة السياسية وإنتاج خارطة سياسية جديدة،

تستوعب كل القوى الناشطة والفاعلة سياسياً بما فيها الحركات المسلحة التي تقاتل النظام، وخلق مناخ يؤسس لإستقرار نسبي يقود لإنفتاح يساعد في إستقرار دولة جنوب السودان، ويفتح الباب على مصراعيه أمام إستكمال المشروع الأمريكي في المنطقة. وفي مقابل ذلك تتم تسوية مشكلة رئيس النظام مع المحكمة الجنائية الدولية وينتقل إلى منفاه الإختياري، ويتم رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وتطبيع علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية ورفع الحصار الإقتصادي وإدماجه من مواقع التبعية في الإقتصاد العالمي، مع إيجاد معالجة لمشكلة الدين الخارجي. هذا الإفشال عمق أزمة النظام و لم يترك أمامه من سبيل سوى الإستمرار في طريق الإنتحار السياسي، الذي من ملامحه الأساسية الإصرار على قيام الإنتخابات غير الديمقراطية في مواعيدها، و ترشيح الرئيس الدائم لها، و تعديل الدستور لبناء ديكتاتورية كاملة بإلغاء عملي للحكم الفيدرالي و جمع الكثير من السلطات في يد الرئيس، و تحويل جهاز الأمن لقوة نظامية بصلاحيات كاملة تعزز دورها القمعي وتغير من طبيعة الدور الذي كان موكلا لها دستوريا، في تماهي مع قانونها المخالف للدستور قبل تعديله، و فوق ذلك الإعتماد الكلي على الجنجويد كذراع رئيسة للنظام في أرض المعركة و في مواجهة المدنيين.

وهذا يعني أن النظام يتجه بسرعة شديدة للتحول إلى نظام ديكتاتوري صريح، و يسير في إتجاه معاكس تماما لما هو مطلوب منه أمريكيا لمعالجة مشكلاته بمسكنات تضخ قليلا من الدماء في جسده المحتضر. وللمعارضة والشعب السوداني الفضل في ذلك. فمجرد الإمتناع عن المشاركة في بعض الأحيان، يغير إتجاه الريح ويقتنص المبادرة من أيادي من أطلق الحدث ويحشره حيث لا يرغب، وهذا ما حدث.

الدلالة الثانية هي وحدة قوى المعارضة بشقيها المدني والعسكري لأول مرة بتوقيعها لنداء السودان. وهذا يعني بداية جديدة لتكوين العنصر الذاتي اللازم لإسقاط النظام. فالمعلوم هو أن وجود الحالة الثورية موضوعيا، لا يكفي وحده لحدوث ثورة. فالثورة تستلزم التنظيم الواعي بذاته ولذاته والقادر على قيادة وتوجيه جماهيره وإنجاز المهمة معها وبينها. وبالرغم من أن هناك قصور ومسالب في بنية هذا التحالف، وبرغم وجود ثغرات واختراقات للنظام، وغياب لوائح تنظم عمل التحالف أو تنظيمات قاعدية تنقله بصدق إلى حيث الجماهير، إلا أن الخطوة في حد ذاتها التي جمعت الجميع حول برنامج حد أدنى خطوة متقدمة وغير مسبوقة منذ تشييع التجمع الوطني الديمقراطي لمثواه الأخير. صحيح أن هنالك قوى أثبتت التجربة السابقة أنها مشكلة حقيقية للعمل المشترك، وأنها مترددة تجنح للمساومة وتقديم التنازلات المجانية، ولكن علاج هذه المسألة لا يتم بإستبعادها بل بتكريب العمل مع الجماهير ومنها جماهيرها حتى تمنعها جدية النضال من التراجع أو السقوط. المهم هو تحويل هذا الإتفاق وهذه الوحدة لممارسة يومية تصل

المواطن وتشاركه همه وتملكه تفاصيل البرنامج البديل، حتى تخلق وعياً خلاقاً يتحول إلى أعلى درجاته فيصبح تنظيماً يصنع إنتفاضته ويقود التغيير. والمطلوب هو البناء على ماتم وليس إعتباره لوحده كافياً لإسقاط النظام. والنظام لإدراكه مدى خطورة هذه الخطوة، قابلها بعنف جلي وبإعتقالات وبتسريبات تسخر منها ومن ضعف المعارضة، وهدفه من ذلك دق إسفين بين قوى نداء السودان والجماهير ومنعها من الوصول إليها وتنظيمها في مواجهته. فهو دائما يحاول أن يسيطر على آليات تكوين الوعي ويمنع حرية التعبير لذلك، ويمدد نشاطه لمنع الوعي من التحول إلى تنظيم، وإن تحول إلى تنظيم يسعى إلى إختراقه وإضعافه بالإنقسامات وبالحصار الأمني والإعتقال والتعذيب، ولا يستنكف القتل في سبيل قطع حلقة التنظيم وإحتكار وسائل الإتصال الجماهيري والسيطرة على العقول. ولسنا في حاجة للقول بأن نجاحاته جزئية، لأنه ببساطة نظام ولا يمكن لأي نظام أن يصادر شعباً بأكمله في كل الأوقات والأزمان. والشاهد هو بقاء التنظيمات المعارضة برغم ربع قرن من سياسات حاولت تغييبها، وبقاء حركات مازالت تقاتل النظام وتحقق إنتصارات في كثير من الأحيان، ووحدة كل هذه القوى وإن على مستوى برنامج حد أدنى يهدف لإسقاطه.

الدلالة الثالثة هي إستمرار أشكال الإحتجاج الشعبي وخصوصاً وسط حركة الطلبة، التي تلجئ النظام لإستخدام مليشياته وقوات أمنه في قمعها وإغلاق الجامعات والمؤسسات الأكاديمية. والأمثلة كثيرة آخرها ما حدث في جامعة بحري مؤخراً. فحركة الطلبة بإندفاعها وميلها الديمقراطي العام، إحتجاجاتها دائما تسبق القوى الأخرى، ولكنها في نفس الوقت تعطي مؤشراً عن مدى الإحتقان السياسي وفشل النظام في إحتواء هذه الحركة، ناهيك عن القوى السياسية العاملة على مستوى البلاد. يواكب هذه الحركة إحتجاجات شعبية وإعتصامات في بعض المدن الإقليمية، ونشاط مكثف لمنظمات المجتمع المدني، وحصار كبير بالخارج من منظمات حقوق الإنسان نتيجة لجهد الناشطين بالخارج وفعاليتهم، بالإضافة إلى إعلام إلكتروني فاعل يشكل حلقة وعي على محدودية قرائها، شكلت هاجساً وفعلاً أقض مضاجع النظام، حتى خرج وزير إعلامه في مؤتمر صحفي مهدداً بتعديل القانون لمحاكمة الناشطين في هذا الإعلام بجرائم تصل عقوبتها للإعدام، حيث جعل منهم سبباً لكل مظاهر فشل النظام في إدارة الدولة المسروقة من شعبها. ويظاهر ذلك فشل النظام في إحتكار إستخدام العنف وفرض سلطته على كامل التراب السوداني، حيث تسيطر الحركات المسلحة على مساحات واسعة من جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان ومناطق أخرى في دارفور. وهذا الفشل يشكل مهدداً كبيراً للنظام بإعتبار أن إحتكار إستخدام العنف في كافة مناطق البلاد، هو السمة الرئيسة لأي سلطة ونقصها يعني نقص هذه السلطة بالتبعية.

الدلالة الرابعة هي العزلة المتفاقمة للنظام وفشله في فك الحصار الخانق حوله، فهو من ناحية لم يستطع الإنخراط في المشروع الأمريكي بعد كل ماقدمه من تنازلات مخزية، كما لم يستطع أن يحقق أي إختراقات في علاقاته الإقليمية. فالحصار الإقتصادي يشتد في مواجهته كل يوم، وأزمته الإقتصادية لا حلول دولية أو إقليمية تلوح لها في الأفق القريب، وعبثه بأمن وإستقرار دول الجوار لم يعد خافياً ولا محتملاً، ومثال لذلك تورطه في الأزمة الليبية ودعمه المستمر لجماعة فجر ليبيا الأخوانية. ولعل هذا الحصار وعمق العزلة، هو الذي يدفع النظام لتسويق إختراقات وهمية كإدعائه بتحسن العلاقات مع المملكة العربية السعودية، والتسويق لإنفراجة في علاقاته بمصر، وإعلان الرئيس إنتصاره على المحكمة الجنائية الدولية لمجرد أنها أوقفت الإستمرار في إجراءات التحقيق في جرائم دارفور ولم تسقط أياً من التهم ولا أوامر القبض الصادرة في مواجهة الرئيس وآخرين. فكما ذكرنا سابقاً أن أوان القبض على الرئيس لم يحن بعد، ومدعية المحكمة الجنائية حين تصعد لوضع مجلس الأمن أمام واجباته، تدرك تماماً أن المجلس هيئة سياسية تتعامل مع أمر القبض من منظور سياسي، وبالطبع تحتج هي على توظيف الأوامر القضائية لأهداف سياسية عبر التراخي في تنفيذ أوامر القبض، وهذا يحسب لها وللمحكمة لا عليها. فمنذ صدور أوامر القبض أرادت الولايات المتحدة الأمريكية حشر الرئيس حيث أرادته فحشرته، وبدأت في مساومته وما كان لها أن تقبض عليه قبل أن ينفذ ما تريده منه. وفشله الآن في إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعويم النظام ودمجه بكامله في المشروع الأمريكي، مقروءاً مع التصعيد من قبل المدعية، يجعل وضعه أسوأ من ذي قبل. وذلك لأن الفشل إذا استمر، قد يدفع الولايات المتحدة وحلفائها للإتجاه لتنفيذ أمر القبض أو على الأقل التلويح بتنفيذه، وفي الحالتين وضع الرئيس في طريقه للتدهور على عكس ما يظن، مالم يقدم المزيد من التنازلات بعد تنصيب نفسه ديكتاتوراً كامل الدسم.

هذه الدلالات الإيجابية التي تصب في مصلحة الشعب السوداني – رغم المعاناة وإشتداد الأزمة– بإعتبار أنها تزيد النظام ضعفاً على ضعف، تدفع جميع القوى في الساحة لإعادة قراءة الوضع السياسي وإتخاذ مايلزم للتموضع وإعادة التموضع وتقديم خطاب سياسي يتلاءم مع ذلك. وربما يكون خطاب حركة الإصلاح الآن الذي أصبح يستخدم إعتراضات المعارضة حول الحوار لنقد ما يتم من مناورات مفضوحة للنظام، خير مثال لذلك. كذلك إستماتة المؤتمر الشعبي في مواصلة الحوار مع المؤتمر الوطني مهما كان الثمن، والتي يعزيها البعض لرغبة في السلطة أو لأموال قد تلقاها الأول من الأخير، وهي في الحقيقة إستماتة مبنية على محاولة لضمان مستقبل الحركة الإسلامية في مرحلة ما بعد النظام، بغض النظر إن كانت موحدة أم لا، وليست من أجل هدف آني أو قريب. فالواضح هو أن المؤتمر الشعبي رغم دفاعه المستميت عن مبادرة الحوار الميتة، لم يصل لإتفاق معلن

مع المؤتمر الوطني، أي أنه رسمياً لم يصالح، ولكنه عملياً يحاول إنقاذ قطاعات فاعلة من حزب الحكومة حتى لا يغرقها الطوفان ويغرق هو معها وقيادتها تتأبى على الإنقاذ، وهو لايريد أن يقتنع بأنه لن يستطع أن يهدي من أحب.

خلاصة الأمر هي أن التفكير السلبي الذي لا يرى سوى القصور والمشكلات ولا يثمن الإيجابيات ويبحث عنها ويطورها ويحسن من نوعيتها ويبني عليها، لا يقود إلا إلى اليأس والإستسلام للنظام، ويسمح لإعلام النظام بتسويق قوته المتوهمة وضعف المعارضة ليؤكد أفضليته عليها ويعمم حالة الإحباط والإحساس بالعجز والفشل. والصحيح هو أن تقوم المعارضة بالإعتراف بأخطائها ونقد نفسها عبر نقد ذاتي شفاف لا أن تقوم بجلد ذاتها، وأن تتحسس الدلالات الإيجابية وتبني على ماتم إنجازه لفعل المزيد ومراكمة الإيجابيات حتى تحين لحظة إسقاط النظام. وعلى هذا الأساس يصح التفاؤل دونما غرق في الأوهام أو إستسلام يائس لعسف النظام وبلطجته الشاملة.

التحية والإجلال لشهداء شعبنا ولمناضليه ومعتقليه، والخزي والعار والهزيمة للنظام الغاشم

٢٠١٥/١/٥م

الفرع الرابع
عقبات في سبيل تأسيس أحزاب سياسية سودانية جديدة

(١)

أزمة السياسة السودانية المستحكمة مسألة من الوضوح بحيث لا ينكرها عاقل ولا يتجاوزها بالإنكار إلا متنطع، مثل المؤتمر الوطني الذي أورد بلادنا موارد الهلاك ومازال يكذب على نفسه ويصدق أكاذيبه وحده. فالظروف التي خلقتها حقيقة الفشل المدوي لمشروع الإسلام السياسي في السودان المسمى بالمشروع الحضاري زوراً وبهتانا، جعلت من نجاح أي قوى تطمح لبناء مناخ سياسي معافى أمر شديد الصعوبة. وتتجلى الأزمة السياسية في مظاهر عديدة لا سبيل لإجمالها في هذه المساهمة المتواضعة، ولكننا سنخصص هذه المساحة لرصد أحد مظاهرها وهو زهد القوى الفاعلة في الحراك السياسي في الأحزاب العاملة في الساحة السياسية ورغبتها في تكوين أحزاب جديدة. ونحن نرى أن الرغبة في تكوين الأحزاب الجديدة لا تأتي في سياق واقع طبيعي أنتج حراكاً يطمح لتأطير نفسه بحيث يشكل إضافة إلى ماهو موجود، بل أمر يندرج في سياق اليأس المطلق من جدوى القديم، والبحث عن بدائل تنفيه بل وتسعى أن تكون بديلاً لا رديفاً أو منافساً لكل القوى الموجودة بالساحة السياسية. وبالطبع هذه الرغبة المتولدة عن حالة الإنسداد السياسي، تواجه بعقبات لا نهائية تؤدي في كثير من الأحيان إلى فشل يضاف إلى فشل سابقي الحزب الجديد من الأحزاب، الذي لا يعزى فقط إلى أسباب ذاتية تخص الأحزاب الموجودة بالساحة كما يتوهم الراغبون في تكوين الأحزاب الجديدة، ولكن يتصل إتصال وثيق بالمناخ الموضوعي الخانق الذي خلقته دولة الإنقاذ، التي أجهزت بالفعل على الكثير من ممكنات الفعل الإيجابي في المجتمع، و لم تكتف بتحويل السودان لدولة فاشلة فقط، بل تسعى سعياً حثيثاً لتحويل المجتمع نفسه لمجتمع فاشل!

(٢)

في هذا السياق، نود أن ندلي بدلونا حول العقبات التي تواجه الراغبين في تأسيس أحزاب جديدة، ولماذا نرى أن مقومات الفشل أكبر من مقومات النجاح لهذه الأحزاب، بغض النظر عما إذا كانت القوى القائمة على تأسيسها صاحبة مبادرة جديدة، أم وليدة إنقسام أحد الأحزاب القائمة بالساحة السياسية. ولعله من المفيد أن نقر إبتداءاً بأن هذه المساهمة لا تعدو حالة كونها محاولة للتفكير مع أبناء شعبنا للخروج من المأزق الذي أدخلنا فيه مشروع الإسلام السياسي، وهي لا تدعي بأي حال من الأحوال الإحاطة أو الصحة، بل تحاول فقط فتح نقاش حول أحد مظاهر فشل تجربة المشروع الحضاري، التي

أسست لهذا الإنسداد السياسي ومهدت لتمزيق المجتمع السوداني شر ممزق.

(٣)

ففي تقديرنا أن أولى العقبات التي تواجه تشكيل حزب جديد، هي طبيعة القوى التي تسعى لتأسيسه وتلك المخاطبة ببرنامجه السياسي الذي يستهدف تجنيدها وضمها للحزب، ويؤسس لتغيير يصب في مصلحة الشعب السوداني من وجهة نظرها. والغالب الأعم في تأسيس الأحزاب السياسية من وجهة نظر تاريخية، هو تصدي ناشطين من الطبقة الوسطى لديهم وعي بإحتياج الواقع الموضوعي لأفكار جديدة، لا بد من تشيؤها في شكل حزب سياسي يسعى للسلطة السياسية. وهذا يشمل جميع الأحزاب بما فيها تلك التي تدعي أنها أحزاب طبقة عاملة، بإعتبار أن هذه الطبقة يأتيها وعيها من خارجها حتى تعي بذاتها ولذاتها، ويشمل كذلك البرجوازية التابعة والضعيفة بدول العالم الثالث، التي تعجز حتى عن أن تفكر لنفسها لتكرس إستغلالها، فتلجأ لإستيعاب مبادرات مثقفي الطبقة الوسطى لتبرير نهبها للموارد وقمعها للشعوب. والناظر لجميع المبادرات الرامية لتأسيس أحزاب جديدة بالسودان، يجد أنها من هذه الشريحة، المأزومة نتيجة لأزمة الواقع السياسي، ولفقدانها لهويتها الإجتماعية الممزقة والمتنازعة بين صعود حتم الإنتماء لرأس المال الطفيلي، وانسحاقٍ شامل قرب بين قطاعات واسعة منها وبين بروليتاريا هجين وأخرى رثة، لا تصلح أساساً إجتماعياً لتكوين حزب سياسي ناهض جديد. فالإنقاذ أو سلطة المؤتمر الوطني بوصفها سلطة رأس مال طفيلي، أول ماهجمت كرست هجومها على الطبقة الوسطى بإحداث تحول يؤسس لهيمنة رأس المال الطفيلي على السوق، وضربت طلائع الطبقة الوسطى عبر التشريد والإفقار وتحطيم مؤسسات المجتمع المدني، وإلجاء جزء مقدر من هذه الشريحة لمؤسسات المجتمع الأهلي من قبيلة وطائفة بحثاً عن الحماية، وتهجير قطاع كبير منها خارج البلاد. والتحول الحادث للطبقة الوسطى، يعيق حراكها الطبيعي لإنتاج روادها ومبادريها في مناخ مؤات للإنتاج الفكري والعمل التنظيمي من ناحية، ويحتم تقليل خياراتها إن لم يكن حرمانها من القاعدة الواسعة المستهدفة لوضع مداميك الحزب السياسي الجديد وتثبيت أقدامه. فعضو هذه الشريحة المفقر والمدفوع دفعاً إلى قاع السلم الإجتماعي، لا يكاد يجد وقتاً للتفكير أو لإنتاج معرفة أو المشاركة في عمل منظم في إطار لهثه وراء لقمة العيش، وعضوها المستبعد من دائرة الفعل الإقتصادي بإجباره على أن يكون عاطلاً في حال أسوأ من سابقه، أما من تم تهجيره قسراً خارج الوطن فأمره أكثر تعقيداً. ولا نظن أننا في حاجة للحديث عن طبقة عاملة في ظل صناعة تعمل بأقل من عشرة بالمائة من طاقتها، وفي إطار تشريد واسع للعمال وإفقار يستعصي معه التفكير في الحياة نفسها ناهيك عن التفكير في عمل سياسي منظم وفاعل. كذلك لا نظن بأن الحديث عن رأسمالية وطنية فاعلة بمستوى يجعلها قابلة للمشاركة بالفعل في التنظيم

أو التمويل لأي حزب سياسي جديد، بعد أن أنهكها رأس المال الطفيلي تطفلاً وحصاراً أفقدها هويتها الإجتماعية وقدرتها على المبادرة والفعل.

(٤)

وفي حال تجاوز مؤسسوا الحزب الجديد هذه العقبة الكؤود، سوف تواجههم عقبة أخرى هي البرنامج السياسي الذي يتميز بالجدة والإبتكار، ويتجاوز رصد وتحليل فشل تجربة الإسلام السياسي، لإجتراح الحلول وتقديم البدائل المقبولة، مع تميزه عن برامج الأحزاب المعارضة الموجودة بالساحة السياسية. فهو من ناحية يجب أن يستفيد من فشل تجربة الإسلام السياسي، على ألا يتوهم أن فشلها هو نهاية حتمية لهذا المشروع الذي سوف يطرح نفسه بأشكال أخرى في أي مرحلة قادمة، ولكنه يحتاج أيضاً لمصارعة وعي زائف ذو أساس ديني منتحل لتغطية لصوصية رأس المال الطفيلي، أصبح مناخاً لابد من التعاطي معه بعقلانية بعد الاعتراف بوجوده، ومن ثم الإنتقال لتقديم إجابات على أسئلة صعبة مثل تعريف تصوره للدولة وموقع الدين في المجتمع وعلاقته بالسياسة، وعلاقة الدين بالتشريع ومصادره، والرؤية الإقتصادية لمعالجة أزمة الإفقار المستحكمة وإنتشال البلاد من الوهدة التي تردت فيها بفعل فاعل، وقضية السلام وأسس إيقاف الحروب، وعلاقة المركز بالأطراف التي أصبحت قضية مركزية وآنية لا تحتمل التأجيل، وإعادة توزيع الثروة لا إقتسامها، ورتق ما تم فتقه من نسيج إجتماعي، ومعالجة التخريب في مجالات التعليم والصحة والخدمات، وتحديد موقف من الخصخصة، ووضع تصور للمحاسبة، وتحديد موقف من النضال المسلح، والعديد من القضايا الأخرى والأسئلة التي لا توجد لها إجابات مباشرة وسهلة.

(٥)

وإذا افترضنا أن المؤسسين قد تجاوزوا عقبة البرنامج من حيث الإعداد والتجديد في الطرح ومواجهة المشكلات بحلول مقبولة، سوف يواجهون بعقبة جديدة هي النظام الدستوري القائم الذي لا يسمح للأحزاب بممارسة نشاطها وإكتساب المشروعية إلا بعد التسجيل وفقاً لقانون الأحزاب. وقانون الأحزاب يشترط لتسجيل أي حزب أن يبصم على إتفاقية نيفاشا المقدسة ويقبل دستورها الماثل، الذي لم تقم السلطة حتى بترقيعه ليوائم واقع ما بعد إنفصال الجنوب. والإمتثال لهذا الشرط يعني قبول الحزب الجديد للدولة الدينية أو دولة المؤتمر الوطني في شمال السودان سابقاً أو السودان حالياً، التي كرستها إتفاقية نيفاشا الموصوفة بأنها وثيقة تحول ديمقراطي وفقاً لأسس تسويقها بواسطة الأحزاب المعارضة الحالية والحركة الشعبية قبل إنقسامها لشمال وجنوب بعد الإنفصال. وهذا يعني ببساطة تنكر الحزب الجديد لبرنامجه المدني الذي يرفض الدولة الدينية من ناحية عملية،

وإلتزامه بأن يمارس نشاطه وفقاً للشروط التي قننتها نيفاشا وفرضت عبرها الدولة الدينية الخاصة بالمؤتمر الوطني في السودان الحالي، أو أن ينتصر لبرنامجه في الممارسة بعد التسجيل ويصبح مخالفاً لشروط تسجيله القانونية وللدستور ساري المفعول ويواجه إحتمال حله متى ما شاء المؤتمر الوطني.

(٦)

وبتجاوز عقبة التسجيل بسلام وإيجاد حل لمعضلة التناقض الحتمي بين برنامج أي حزب مدني أو علماني مع شروط تسجيله القانونية والدستور، يجد الحزب نفسه أمام معضلة ممارسة نشاطه الجماهيري. فالقوانين المقيدة للحريات تحاصره من كل جانب، بحيث لا يستطيع أن يقيم ندوة جماهيرية إلا بإذن حكومي (أي إذن من المؤتمر الوطني)، ولا يستطيع أن يقوم بفعاليات حتى بداره في بعض الأحيان. ولا يستطيع أن يصدر صحيفة خاصة به، وإن صدرت فهي عرضة للمصادرة من قبل جهاز الأمن ذو اليد الطولى والمتمركز فوق أي قانون بإرتياح وحصانات مؤكدة. كذلك سوف تواجه عضويته المطاردة والإعتقال وربما القتل في الشوارع بالرصاص الحي، في حال التظاهر للتعبير عن رأي أو الإحتجاج خارج إطار الحدود التي يرسمها المؤتمر الوطني. أيضاً سوف يواجه بالإختراقات الأمنية منذ لحظة التأسيس بغرض إنهاكه وإضعاف نشاطه والتأسيس لإنقسامات قادمة تفت من عضده متى شاء المؤتمر الوطني، خصوصاً وأن الإحساس بالعجز وعدم الفاعلية يؤسس دائماً للرغبة في الإنقسام ويحفز الخروج على المؤسسة، وللمؤتمر الوطني وجهاز أمنه خبرة طويلة في هذا المجال أقعدت بأحزاب راسخة ناهيك عن حزب وافد جديد.

(٧)

وإذا إعتبرنا تجاوزاً أن الحزب الجديد قد قفز فوق معضلة القوانين المقيدة للحريات وصمد في مواجهة الإختراق الأمني واعتبر ذلك ضمن ضريبة النضال السياسي، سوف يواجه الحزب بالسؤال الكبير حول التحالفات السياسية وموقفه من الأحزاب المعارضة الموجودة بالفعل، وكذلك بالموقف من الحركات المسلحة الفاعلة في النضال ضد حكومة المؤتمر الوطني والتي أصبحت واقعاً لا يمكن تجاوزه. فبإفتراض أن الحزب الجديد قد بادر الأحزاب المعارضة بعداء واضح وجلي تجاوز مرحلة النقد والإتهام بالعجز عن الفعل إلى دائرة محاولات النفي والتجاوز، فإن هذه الأحزاب لن تقابله بالورود بالحتم ولن تدير له خدها الأيسر. وهي وإن كانت غير قادرة على الفعل الإيجابي للتغيير لظروف ذاتية وموضوعية، فهي قادرة وفاعلة في مجال النشاط السلبي والتدميري لأي كيان معاد من مواقع المعارضة. أما الأحزاب التني تنشأ عن إنقسامات من أحزاب معارضة سواء بفعل اليأس من فاعلية تلك الأحزاب أو الزهد في برامجها السياسية، فهي دائماً ما تقع أسيرة

وضع سجالي مع تلك الأحزاب يقعد بها ويمنع تطورها ويحد من فاعليتها، وقد ينجح في خنقها حتى الموت في النهاية. والأحزاب التي تنشأ عن إنقسام من المؤتمر الوطني التابع للحكومة لابد أنها ستعاني أكثر من هذه الناحية. وإن إختار الحزب الجديد التحالف مع الأحزاب المعارضة التاريخية أو التنسيق معها بمستوى أقل أو مجرد مهادنتها، فإن ذلك أيضاً سيحد من فاعليته في أي عمل عام جماعي ضد النظام، بالأخذ في الإعتبار عراقة هذه القوى وقدم مؤسسات المعارضة الجماعية وتقليدية عملها وتكتيكاتها المكشوفة للمؤتمر الوطني. ولا شك في أن معضلة العداء أو التحالف أو التنسيق مع الحركات المسلحة أو مهادنتها، تعني الدخول في صدام ساخن مع المؤتمر الوطني قد يؤدي إلى ذبح الحزب الجديد في المهد بفعل فاعل.

(٨)

بالإضافة للعقبات السابقة، سوف يواجه الحزب الجديد السؤال الصعب حول لائحته ونظامه الداخلي، الذي يفترض أن يكرس ديمقراطية تنظيمية تتيح لجميع عضويته المشاركة بفاعلية في وضع البرنامج السياسي وتطويره ومناقشة التكتيكات السياسية بحرية والإسهام في عمل الحزب دون قيود. ونظراً لطبيعة المجتمع وخارطته الطبقية وفضاء الوعي القائم على ضرورة وجود مشيخة، ونزق المثقف السوداني وتململه الطبيعي، لن تكون مهمة بناء تنظيم ذو نظام ديمقراطي سهلة لا على مستوى التنظير ولا الممارسة. فالتنظيم السياسي هو وليد مجتمعه وابن واقع سوداني تمزق نسيجه الإجتماعي، يعاني من سيولة طبقية ومن شرائح هجين أنهكها الإفقار، تركن إما إلى النقد وإجترار النقد من واقع التذمر وجلد الذات لا من منطلق الرغبة في التجديد وإجتراح الحلول بعد التحليل والتقييم، وتجنح لمعالجة مشكلاتها على نسق رزق اليوم باليوم ولا تحبذ التفكير الإستراتيجي. وهذا يجعل الخيارات المتاحة تنحصر في فتح التنظيم أمام جدل غير إيجابي، أو غلقه وخلق منظمة تفتقر للديمقراطية، أو إختيار الصعب للبناء وقبول التحدي والمحاولة بجد لتجاوز هذه العقبة أيضاً.

(٩)

والتحدي الأكبر الذي يواجه الحزب الجديد هو التمويل، إذ لا سياسة بدون مال. ففي ظروف السودان الحالية أصبح إعتماد أي حزب على مجرد إشتراكات عضويته والهبات والتبرعات التي يتقدم بها مناصروه، أمراً غير ذي جدوى، ومعوقاً أساسياً لنشاط الحزب. فحالة الإفقار المتعمدة التي عممها رأس المال الطفيلي، تمنع العضوية من سداد الإشتراكات والمناصرين من التبرع والدعم. وبذلك يضطر الحزب الجاد لخوض غمار الإستثمار في ظل سوق مسيطر عليه ومحتكر لمصلحة الرأسمال الطفيلي. فيكون بين أمرين: إما أن يخوض

تجربة التطفل ويقبل التحول الذي سيجعله حتماً تابعاً لحزب رأس المال الطفيلي المسيطر، أو أن يتحمل مخاطر الإستثمار غير المسبوقة في القطاعات المنتجة ويقع تحت رحمة تطفل الرأسمال الطفيلي وسلطته في دولة الجباية الراهنة. البديل الثالث بالطبع هو أن يبحث عن سبل للإستثمار خارج البلاد في أسواق مستقرة وبوسائل مختلفة. وفي كل الأحوال عليه رصد التحولات التي تنتج عن مثل هكذا مغامرة، فالإستثمار في القطاعات غير المنتجة من قبل الإتجاه الإسلامي أو الجبهة القومية الإسلامية أو المؤتمر الوطني – سمه ماشئت، حولت طبيعة التنظيم من تنظيم للبرجوازية الصغيرة إلى تنظيم صريح للرأسمال الطفيلي، عزز طفيليته بالسيطرة على جهاز الدولة نفسه وتحويله لأداة للتطفل ومصدراً لتمويل الحزب، حيث كان هذا التحول في أساس تنكر تلاميذ الدكتور/ الترابي له حين رفض أن يصبح منظراً صريحاً مدافعاً عن رأس المال الطفيلي ودولته، وتمسك بأحلام البرجوازي الصغير وتأرجحه ما بين أخيلة دولة عدالة متوهمة ودولة تمكين شاخصة وبادية للعيان.

(١٠)

فوق ذلك، يواجه الحزب الجديد الدعاية السوداء المعوقة لحزب المؤتمر الوطني المسيطر على فضاء الإعلام، وهو حزب لا يتحلى بشرف الخصومة ولا يتردد في إستخدام أي نوع من الدعاية السالبة المبنية على الأكاذيب وتشويه الخصوم. فهو لا يتورع عن رمي خصومه السياسيين بالخيانة والعمالة وربما الكفر لمجرد الإختلاف معه في وجهة النظر السياسية، كما لا يتورع في دفع الكيانات المصنوعة من قبله لوصم خصومه السياسيين بكل ما هو مرذول والحط من شأنهم وتحقيرهم كوصف قياداتهم بالرويبضة، والحض على الخطاب العنصري تجاه بعضهم، وممارسة كافة أشكال إغتيال الشخصية في مواجهتهم. فإستراتيجية هذا التنظيم الطفيلي الإعلامية لا تقوم على مقارعة الحجة بالحجة، ولا على طرح البرامج البديلة، بل على القمع الإعلامي والتضليل الواسع القائم على أكاذيب فاضحة، معززة بصخب آيدلوجي يخاطب العاطفة الدينية لا العقل. لذلك يدفع بحلفائه وهيئاته الدينية التابعة له والمسماة بإسم شعب هو برئ منها، لتكفير من يختلف معه سياسيا نيابة عنه، توطئة لفرض حصار إعلامي عليه يقود لتصفيته سياسيا وربما جسدياً إذا إستدعى الأمر.

(١١)

لا شك أن ما تقدم من عقبات، يجعل مصير أي حزب جديد يؤسس في السودان أقرب إلى الفشل منه إلى النجاح، مالم يدرك طبيعة العقبات التي ستواجهه ويعمل على وضع التكتيكات والقواعد النظرية لتجاوزها. فعلى سبيل المثال قد يختار الحزب بناء قاعدته الصلبة وسط شرائح من الطبقة الوسطى لا زالت خارجة عن التصور العام الذي وضعناه سابقاً – إن وجدت، وألا يسجل نفسه ويعمل خارج إطار الشرعية عملاً سرياً، وأن يضع

برنامجاً مبتكراً يقدم معالجات ليست بالضرورة صحيحة ولكن على الأقل قابلة للصحة تجذب إليه عضوية ومناصرين، و أن يجد صيغاً مبتكرة للتعاون مع المعارضة التاريخية والحركات والمسلحة، وأن يقدم أجوبة لمعضلة التنظيم، ويجد حلاً لمشكلة التمويل والإعلام المعادي والمضلل للمؤتمر الوطني، وكذلك للمشكلات الأخرى التي لم ترد بهذه المساهمة لأنها لا تهدف للإحاطة بجميع العقبات والمشكلات التي تعترض سبيل تأسيس أحزاب سودانية جديدة. وربما يجترح قادمون جدد حلولاً مبتكرة لهذه المشكلات، ويتمكنون من بناء وتأسيس أحزاباً جديدة تقدم حلولاً لمشكلات بلادنا المستعصية، أو ربما تتمكن أحزابنا الراهنة من النهوض والإرتفاع لمستوى المسئولية وقيادة التغيير بفاعلية وتخلق مناخاً مغايراً يسمح بظهور أحزاب جديدة تلبي إحتياجات الواقع الجديد.

(١٢)

يلاحظ أن العقبات المنوه عنها أعلاه، عقبات أكيدة في مواجهة أي حزب يود أن يبرز بالساحة السياسية، بل هي مشكلات تعاني من بعضها إن لم يكن كلها الأحزاب القائمة أيضاً، ولكنها لا تشكل أي هاجس للتنظيمات التكفيرية المتطرفة. فالمناخ المحتقن والواقع المثخن بجراح الإفقار المنظم والفساد المؤسسي، مؤهل تماماً لإنتاج تنظيمات تكفيرية صخابة الإحتجاج على واقع الظلم، ولكنها تنتج ظلماً أكبر منه بدلاً من معالجته، لأنها عدمية لا تمتلك الأدوات ولا البرامج لمعالجة الأزمة المستحكمة. وهي قابلة للنمو في ظل نظام الحكم الحالي الذي يتوهم إمكانية السيطرة عليها واستخدامها ضد خصومه، وفي ظل محيط إقليمي تتوهم إستخباراته أنها قادرة أيضاً على السيطرة على هذا الشيطان وتوظيفه لتحقيق أهدافها أيضاً، رغم التجارب المريرة التي تثبت خطل هذه الأوهام، وتؤكد أن هذا الكائن اللاعقلاني لا بد وأن يخرج يوماً ما عن السيطرة ويرفض التوظيف ويوسع دائرته التكفيرية لتشمل مشغليه أيضاً.

(١٣)

ختاماً، نتمنى ألا نكون قد رسمنا صورة قاتمة لواقع ترغب مجموعات مختلفة في تأسيس أحزاب جديدة في ظله، في سياق الحراك الذي أفرزته إنتفاضة سبتمبر المجيدة. وألا تكون مساهمتنا هذه مثبطة أو محبطة لهم، فالهدف منها هو المساعدة في فهم الواقع، لا كسر مجاذيف من يود الإبحار في هذا البحر اللجي العميق.

٢٠١٣/١٢/١١م

الفرع الخامس

التحالف اليساري الإسلامي الليبرالي (وجهة نظر)

أولاً: إني لآسف جداً لتأخري كل هذا الوقت في المشاركة في النقاش الذي إبتدرته ، بخصوص إنجاز تحالف يساري إسلامي ليبرالي، من أجل التصدي للنشاط الإستعماري المحتمل في حال سقوط نظام المؤتمر الوطني الحاكم. ودعني أعتذر مقدماً لأن مساهمتي هذه سوف تكون مختصرة وأيضاً العذر هو ضيق الوقت ومتطلبات العمل.

ثانياً: في رأيي أن هناك سببان لضرورة وجود تحالف واسع بين جميع القوى الوطنية لإسقاط النظام وبناء نظام بديل، أولهما هو الحفاظ على وحدة ماتبقى من بلاد وسلامة أراضيها، وتفادي سيناريو التفكك والصومله الذي يستخدمه البعض الآن ذريعة لتقديم التنازلات للمؤتمر الوطني وإطالة عمر نظامه، والثاني هو منع الدول الإمبريالية من توظيف الإنتفاضة القادمة في إطار مفهوم الفوضى الخلاقة ووضع البلاد تحت الإستعمار المباشر أو غير المباشر عبر وكلاء محليين. لذلك ومن حيث المبدأ أنا مع تحالف وطني واسع لايستثني أحداً ، أساسه موقف موحد لبناء دولة سيادة حكم القانون القائمة على حق المواطنة وبسط الحريات واحترام الحقوق الأساسية، بإعتبارها الصيغة الملائمة لإدارة صراع سلمي بين جميع القوى، وآلية تحكم إدارة الإختلاف والتداول السلمي للسلطة.

وفي تقديري أن هناك تعقيدات تكتنف مثل هكذا التحالف وتعوقه، وتجعله في كثير من الأحيان تحالفاً هشاً وتكتيكياً يفشل حتى في صياغة لائحة له تسمح بإدارة الصراع داخل التحالف، عبر آلية تسمح بالإختلاف مع الحفاظ على الوحدة. ودون الخوض عميقاً في الأسباب الإجتماعية والإقتصادية للظاهرة، سوف أحاول أن أرصد بإختصار بعض المعوقات التي تعترض طريق تكوين تحالف صلب قابل للإستمرار والحياة لحين إنجاز مهمة بناء دولة ديمقراطية فاعلة، فيما يلي: –

1. **الليبراليون: -**

الحديث عن الليبراليين في السودان مشكلة في حد ذاته. إذ من الصعب تعريف من هم الليبراليون إبتداءً حتى يمكن الإنتقال لمرحلة دعوتهم لتحالف يسمح بالقيام بمهام واضحة تقود لقيام الدولة المنشودة. فإذا اعتبرنا الليبرالية مأخوذة هنا بإعتبارها إشارة للديمقراطية الليبرالية بمستواها السياسي لا بمحتواها الإقتصادي، يصبح من الصعب تصنيف القوى السـودانية أو أياً منها منفرداً بإعتباره قوى ليبرالية. فالحزبين الكبيرين بالرغم من تكرار

مواقفهما السياسية الداعمة لوجود دولة ديمقراطية، يصعب إعتبارهما قوى ليبرالية عند إستصحاب التكوين الطائفي للتنظيمين، والموقف الملتبس والمتردد من الدولة الدينية الذي يراوح بين القبول والرفض وفقاً لمقتضيات الوضع السياسي. وبالطبع في مثل هذه الحالة لايمكن أن نتحدث عن منظرين أومفكرين ليبراليين من داخل هذه الأحزاب يمكن أن يعامل إنتاجهم كنظرية عامة لتلك المؤسسات يحتكم إليها ويؤسس عليها برنامج للحزب. وغياب هذا المستوى من التنظير الذي يؤسس للبرنامج السياسي، يجعل من الصعوبة إلزام هذه القوى ببرنامج سياسي معين حتى تستطيع أن تتحالف معها عليه، مما يحتم أن تكون التحالفات معها دوماً تكتيكية وقاصرة. أما إذا حاولنا صرف الحديث إلى ليبراليين أفراد، فإن رصدهم واكتشاف وجودهم وثباتهم على رؤيتهم في حد ذاته مهمة صعبة، ناهيك عن إدخالهم كأفراد في تحالف واسع يضم كل القوى الفاعلة.

في تقديري– وهذه رؤيتي الخاصة التي لا تلزم أحداً، أن المفكر الليبرالي الأهم في تاريخ السودان الحديث، هو الأستاذ/ محمود محمد طه الذي يصلح تنظيره أساسا لبناء دولة ديمقراطية، أخذت أقصى مدى للتشكل في تنظير تلميذه النجيب البروفيسور عبد الله النعيم، الذي تحدث بوضوح عن علمانية الدولة في الإسلام، دافعاً بمنهج أستاذه لنهاياته المنطقية في مستوى التنظير السياسي. وسبق أن كتبت قبل ذلك، أن مفكر البرجوازية الوطنية السودانية هو الأستاذ/ محمود، ولأنها شريحة ضعيفة وغير قادرة على إنجاز مهامها التاريخية، لم تنجب مفكرين علمانيين صريحين كما حدث في أوروبا، بل جاء منظرها الكبير ملتحفاً رداءً دينياً وبمنهج يسمح بإستدخال منجزات العصر في منظومته. هذا بالطبع بغض النظر عن مواقفه السياسية التي دعم فيها الديكتاتورية المايوية.

مفاد ماتقدم هو أن هنالك مشكلتان هما: تحديد من هو الليبرالي أولاً والتعامل معه دون وجود تنظير فعلي لليبرالية في بلادنا ثانياً.

2. **اليسار: -**

دعني أولاً أؤكد بأن مصطلح اليسار فضفاض وملتبس أيضاً لذلك سأقصر حديثي على اليسار الماركسي وتحديداً الحزب الشيوعي. وفي تقديري أن مشكلة هذا اليسار في تحالفاته المختلفة، هي الإستمرار في فصل السياسي المباشر عن الفكري حتى في حدود برنامج التحالف. وفي رأيي أن أي برنامج سياسي تحالفي يحتاج لما يدعمه فكرياً بغض النظر عن المنهج الذي يمكن إستخدامه للوصول إلى هذا الحد من الإتفاق. فالإختلاف في المنطلقات الفكرية، لايمنع من الوصول لتلاقي حول برنامج سياسي يمكن تبريره ودعمه فكرياً من مواقع كل تنظيم على حدة. فمثلاً حين يتحالف هذا اليسار مع المؤتمر الشعبي على أساس برنامج يدعو لتأسيس دولة ديمقراطية، لابد أن يجد مبرراً فكرياً لدعوته للديمقراطية

في ماركسيته، تماماً كما على المؤتمر الشعبي أن يبرر دعوته لها من منطلق إسلامي، وإلا سيوصم التحالف بالإنتهازية وسوف يكتنفه شك كل تنظيم بالآخر. ولتسمح لي هنا بإدراج ورقة كتبتها قبل سنوات في نقد موقف الحزب الشيوعي من مسائل فكرية، عدم التصدي لها يعوق نشاطه، وأعتذر مسبقاً عن الإطالة:

هوامش على المتن

(قراءة نقدية موازية لمقالات الأستاذ نقد الخمس)

فاجأتنا صحيفة البيان الإماراتية الغراء، بخمسة مقالات دسمة للأستاذ محمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني، تكفل نصها بالدفاع عن مواقف الحزب وخطه السياسي ضد جميع منتقديه. لامراء في أن الأستاذ نقد كان ممتلكا لناصية موضوعه، جزل اللفظ مع ميل واضح للتوثيق، دائما ما يميزه عن أنصار أدب المشافهة. وعلى كل حال لا هو ولاحزبه بحاجة لتقريظنا أو إشادتنا، لذا يكون من الأوفق أن ندلف إلى جوهر نصنا الناقد الموازي لنصه، مع الاحتفاظ له بمقام ناله بخرط القتاد. فنص الأستاذ نقد، أتي مبرزا للمواقف المتميزة للحزب الشيوعي السوداني، وهذا أمر طبيعي طالما أن ذاك النص قد كتب بالأساس للدفاع عن الحزب. ونصنا الماثل لا يرمي لإنكار ما أثبته الأستاذ نقد بالوثائق وما نتفق معه على صحته، ولكنه يستجيب لدعوة الأستاذ للسجال حول القضايا التي أثارها من مواقع نقدية. فنحن نزعم أن الحزب بالرغم من اجتراحه لمواقف سياسية صحيحة وغير مسبوقة، فانه قد فشل في إعطاء هذه المواقف بعدها الفكري، كما أنه فشل في تحويلها لكيان فاعل في الحياة السياسية عبر تحالفاته أو نشاطاته المنفردة. وندعم ادعاءنا الماثل بما يلي: –

أولا: - في الديمقراطية: -

نتفق مع الأستاذ نقد في أن الحزب الشيوعي قد توصل بعد تجربة ذاتية مريرة إلى أن الديمقراطية الليبرالية هي الشكل الأمثل لحكم السودان، باعتبارها الوعاء الذي يمكن أن يحافظ على وحدة السودان في إطار تنوعه. ولكن الحزب فشل فشلا كبيرا فيما يلي: –

1- تبرير هذه الخلاصة الناشئة عن تجربة ذاتية ثرية من منظور ماركسي، وبالتالي الفشل في إعطائها بعدا فكريا يستند إلى منهج الحزب وأداة تحليله للواقع. وفي تقديرنا أن هذا الفشل كان أحد الثمار المرة للتأثر بالمدرسة السوفيتية. فتلك المدرسة تعاملت مع الدولة على أساس أنها مجرد شكل لمحتوى طبقي، وبما أن الشكل ماركسياً هو مجرد انعكاس للمحتوى، فانه لا يصح أن يتقدم أو يتأخر عنه. و هذا يعني استحالة الأخذ بالديمقراطية الليبرالية في دولة عمالية، وذلك لأن

الديمقراطية الليبرالية مجرد انعكاس وشكل لمحتوى برجوازي. فالدولة العمالية بهذا الفهم، لابد أن تأخذ شكلا مختلفا تم التعبير عنه بمفاهيم الديمقراطية الجديدة ودولة الحزب الواحد. لا شك في أن وقوع الحزب الشيوعي السوداني في إسار هذه القراءة الخاطئة ماركسياً، أقعده عن تقديم قراءة خاصة ببعد ماركسي تبعده عن الاتهام بالأنتهازية السياسية. فالواضح هو أن التحليل السوفيتي لطبيعة الدولة خاطئ ماركسيا، فالماركسية تعتبر الدولة جزءا من البنية الفوقية التي تعتبر انعكاسا معقدا للبنية التحتية، ينفك نسبيا عن بنيته التحتية بعد نشوئه عنها. وهذا الأنفكاك يتيح للبنية الفوقية وللدولة بالتبعية، أن تتقدم على أساسها الطبقي أو تتأخر عنه، وبالتالي لا يصح أن تعتبر مجرد شكل يعبر عن محتوى يواكبه وقع الحافر على الحافر، بل هي مظهر لجوهر يصح أن يتقدم عليه أو يتأخر عنه. والأخذ بهذه القراءة المبنية على مقولتي المظهر والجوهر بدلا عن القراءة السوفيتية القائمة على المحتوى والشكل، كان من الممكن أن يعطي الحزب الفرصة للقول بأن الديمقراطية الليبرالية مظهر تقدم على جوهره البرجوازي، وبالتالي يصح أن يكون مظهرا لدولة جوهرها عمالي. ولكننا للأمانة ننوه إلى أن مثل هذا الموقف كان يعني الدخول في صدام مباشر مع الاتحاد السوفيتي السابق، ورفض نظام الحزب الواحد الذي يتبناه، والصدام بالتبعية مع جميع الأحزاب الشيوعية الأخرى، وهو ماكان الحزب في غنى عنه فآثر السلامة.

2- توطين الموقف المضاد للفكر الانقلابي، حيث ترتب على موقف الحزب من الديمقراطية موقف صارم وواضح من الانقلابات العسكرية واعتبارها وسيلة مدمرة لا يجوز اللجوء إليها بأي حال من الأحوال. ولكن عدم ممايزة موقف الحزب النظري عن كلاسيكيات الأدب السوفيتي الماركسي، سمح بالتشكيك في موقفه السياسي، خصوصا وأن للحزب تجارب سابقة وثرة مع الانقلابات العسكرية. ونحن نود أن نشير إلي أن قراءة الحزب لمثل هذه التجارب وخصوصا تجربة يوليو ٧١ الشهيرة، جاءت أقرب للتنصل والاعتذار منها للنقد العلمي المؤسس. وهذا بالطبع سمح بالتشكيك في موقف الحزب من الديمقراطية والانقلابات العسكرية، واتهامه بأن موقفه تكتيكي يعكس حالة الوهن وضعف الوجود داخل المؤسسة العسكرية، وبالتالي العجز عمليا عن القيام بأي انقلاب عسكري.

3- تكريس الحزب للثقافة الديمقراطية بين أعضائه و توضيح أن الديمقراطية أبعد من التداول السلمي للسلطة القائم على التعددية الحزبية والانتخابات العامة، وأن الديمقراطية هي دولة سيادة حكم القانون كاملة غير منقوصة. هذا لاينفي

بالطبع اهتمام الحزب بالحقوق والحريات العامة، ولكنه يؤكد السياق العام لرغبة الحزب في التركيز على الموقف السياسي المباشر، بعيدا عن مزالق التنظير التي تقود للابتعاد عن الواقع وإغراق الحزب في جدل بيزنطي كما يقول العديد من كادر الحزب. وفي تقديرنا أن هذا الموقف المعادي للجهد النظري هو موقف غير علمي سائد بالحزب، وهو يفصل فصلا متعسفا مابين الفكري والسياسي، ناسيا أن هذا الفصل لا يعفيه من تقديم إجابات فكرية لأسئلة لا توجد لها إجابات مباشرة كما قال الأستاذ التيجاني الطيب. فناتج ازورار الحزب عن تقديم جهد نظري موازٍ للجهد السياسي المقدر، هو اتهام مستمر له بالانتهازية واتخاذ مواقف تكتيكية لامبدئية، وهذا هو أساس الدعاية المضادة للحزب.

ثانيا: - في الدين -:

بالرغم من أن الأستاذ نقد لم يتعرض لقضية الدين في مقالاته، إلا أننا وجدنا أنها أم القضايا التي يجب أن نتصدى لنقد تعامل الحزب معها. وذلك لأنها أهم القضايا التي تؤكد اكتفاء الحزب بالسياسي والأبتعاد عن البعد النظري للموقف السياسي، علما بأن الدين كان وما يزال وسيظل لفترات قادمة حاضرا وبقوة في السياسة السودانية. وهذا يعني أن الحزب مطالب عاجلا بأن يوضح موقفه الفكري وليس السياسي فقط من الدين. وفي تقديرنا أن الحزب ومنذ تأسيسه، قد اتخذ موقفا سياسيا صحيحا من الدين، ولكنه تعمد الفشل في توضيح البعد الفكري لموقفه عبر ممايزة موقفه الفكري عن الموقف الشخصي لكارل ماركس وبعض التيارات الماركسية. فالحزب كان و ما يزال يعتقد أن الدين علاقة خاصة بين العبد وربه لا يجوز للدولة أن تتدخل فيها، وكذلك لا يجوز للمؤمن أن يعمم علاقته الخاصة تلك على الدولة و يفرضها على الآخرين، ويلخص ذلك في مطالبته بفصل الدين عن السياسة. صحيح أن الحزب طوال تاريخه لم ينادي في يوم من الأيام بالإلحاد و لم يطالب أحدا بترك دينه، ولكنه لم يتكرم بتوضيح علاقة هذا الموقف بالماركسية التي يعتبرها هاديا ومرشدا لنضاله.

في تقديرنا أن الحزب قد فهم الماركسية باعتبارها علما من العلوم يدرس ظواهرا مادية مثله مثل سائر العلوم الأخرى، يميزها عن تلك العلوم أنها علم يدرس المجتمع من منظور معين. وبما أن العلوم الأجتماعية والتطبيقية لاتستطيع دراسة الظواهر غير المادية (المادة بالمفهوم الفلسفي)، فان هذه الظواهر تصبح خارج نطاق العلم و موضوعاته.و بما أن الإله وهو مركز أي تصور ديني لا يصح اعتباره ظاهرة مادية وأن اعتباره كذلك هو الكفر بعينه، يجب الفصل بين الديني و العلمي باعتبار أن لكل منهما مجال مختلف. وبالتالي يتم إعمال الماركسية كأداة لتحليل النشاط الاجتماعي دون أي ادعاء بقدرتها

للتمدد خارج إطارها العلمي لمحاكمة المعتقد الديني في إطلاقه. وأن أي تمديد مشابه لنطاق عمل الماركسية هو موقف غير علمي وشخصي. وبهذا يصبح الحاد أي شخص بما في ذلك ماركس نفسه موقف شخصي لا علمي، لاستحالة خروج العلم عن إطاره لمحاكمة أمور تخرج عن نطاق نشاطه. ولكن هذا الفصل بين الدين باعتباره أمر شخصي ومعتقدي خارج نطاق الماركسية في حالته الأعتقادية الخالصة، لم يمنع الحزب من تطبيق المنهج الماركسي التاريخي على الدين السياسي. وذلك استنادا إلى حقيقة أن الدين بمجرد دخوله إلى حلبة السياسة، يكف عن كونه دين ويتحول لأيدلوجيا سياسية تحمل سمة القوى السياسية التي تختبئ خلف الدين وتتوسل به أهدافا دنيوية.

فشل الحزب في إيصال مفهومه هذا الذي يشكل جوهر موقفه من الدين لجماهير شعبنا، شكل أساسا للهجوم البشع على الحزب واتهامه بالإلحاد وأن موقفه السياسي مجرد موقف تكتيكي سرعان ما يتحول في حال تحول الحزب لقوة اجتماعية وسياسية كبرى.

وبلاشك الفشل المنوه عنه أعلاه وليس اسم الحزب كما يتراءى للبعض– وأخشى أن يكون الأستاذ نقد منهم– هو السبب في نجاح الدعاية المضادة للحزب. فتغيير اسم الحزب لن يحل المشكلة، لأنه ببساطة سيصبح (الحزب الشيوعي سابقا) ويلاقي نفس الاتهامات، ما لم يعمل الأستاذ نقد ورفاقه على معالجة أزمة الفصل بين السياسي والفكري بعيدا عن التلفيق والأرجاء.

ثالثا: - قضية الجنوب: -

مكابر من لا يقر بأن الحزب الشيوعي هو أول من طرح الحكم الذاتي الإقليمي كحل لقضية الجنوب من مواقع التماس المباشر مع القضية، وبعيدا عن الأدبيات الماركسية التي تتحدث عن حق القوميات في تقرير مصيرها. وإن كان من نقد من الممكن أن يوجه للحزب، فهو عدم تقديمه نقدا علميا لمفهوم القومية الملتبس في الفكر الماركسي، وتقصيره في إنتاج نظرية تخصه من واقع التجربة، أي فشله مرة أخرى في الانتقال من السياسي إلى الفكري ومن الملموس للمجرد. وهذا بالطبع يجعل جهده مغرقا في المحلية ويمنعه من تطوير فكره لاستباق الحدث والمشاركة في صنعه، بدلا من انتظار حدوثه واجتراح المواقف العملية في مكابدة معه كما يقول الأستاذ نقد. فعلى عكس زعم الدكتور منصور خالد، لم ينطلق الحزب الشيوعي في مقاربته لقضية الجنوب من موقف ماركسي مدرسي مسبق، ولكنه في الواقع فشل في إعطاء موقفه العملي والصحيح بعدا فكريا وثيق الصلة بالماركسية.

فالحزب كان وما يزال مطالب بإعطاء تفسير فكري لموقفه السابق، ولتطور موقفه

من حكم إقليمي إلي حق تقرير مصير ينطوي على احتمال الانفصال.

رابعا: - التحالفات:

اتسم موقف الحزب من التحالفات بشكل عام منذ منتصف السبعينات بالانفتاح، والبعد عن الانعزال في تحالفات يسارية مزعومة كان مردودها المر واضحا في تجربة مايو المكلفة على جميع المستويات. وحسنا فعل الحزب بالتوصل إلى ضرورة وجود تحالفات واسعة استنادا إلى برنامج حد أدنى تتوافق عليه أوسع قوى سياسية ممكنة. ولكن نشاط الحزب استنادا إلى هذا التحليل شابه الكثير من الخطل والارتباك الذي من الممكن أن نمثل له بما يلي: –

1. غلب الحزب في تحالفاته الواسعة الوحدة على الصراع، مما أدى به إلي تقديم تنازلات لاداعي لها (مثلا عدم فضح ألاعيب مبارك الفاضل و احتكاكاته بالتيجاني الطيب برغم أنها لايمكن أن تصنف على أنها احتكاكات فردية).
2. غيب الحزب مبدأ الصراع حين لم يصر على وضع لوائح تنظيمية لادارة الصراع، ضاربا بقانون الحركة الماركسي (الوحدة والصراع) عرض الحائط.
3. زعم الحزب أن التحالف لايستلزم وحدة الفكر والإرادة لأنه ليس تنظيما حزبيا، وهذه مقولة حق أريد بها باطل. وذلك لأن وحدة الإرادة والفكر إذا لم تكن موجودة في حدود برنامج الحد الأدنى، فعلى أى أساس يبنى ذلك البرنامج وكيف ينفذ.
4. ماذكر في (٣) أعلاه، أدى إلى تجميع القوى السياسية كيفما اتفق واهدار وقت الحزب وجهد كادره الذي هو في أمس الحاجة إليه، وتجربة التحالف مع حزب الامة تشهد بذلك.

قصارى القول هو أن تجربة الحزب الشيوعي السوداني تجربة خاصة غنية ومتطورة وتستحق دراسة أوفى لايمكن استيفائها في هذه العجالة، ولكنها كغيرها من التجارب، لم تخل من عثرات بل سقطات، دون تلافيها لايمكن للحزب أن يخطو للأمام. وختاما نشكر الأستاذ نقد الذي عودنا على التواجد حيث الحوار الجاد، وأغرانا بسلاسته وتداعيه المحفز للتقدم بهذه المساهمة المتواضعة والعجولة، وربما نعود في مساحات وأوقات أرحب.

مؤدى ماذكر أعلاه، هو أن الحزب مطالب ببذل جهد أكبر في شرح موقفه الفكري من قضايا هامة، حتى يتمكن من إنجاز تحالفات فاعلة مبنية على أساس فكري وسياسي معا، وحتى يزيل كل لبس وشك يحوم حول موقفه السياسي ويطمئن حلفاءه، ويوقف

الإتهامات المجانية له بالإنتهازية. بدون ذلك سوف تستمر التحالفات التكتيكية التي سوف تعجز عن إنجاز برنامج تحالف مرحلي يسعى لبناء دولة للجميع.

٣. الإسلاميون: -

سوف أركز طبعاً على المؤتمر الشعبي مستبعداً المؤتمر الوطني لوقوفه عند عتبة دولة التمكين ولإستحالة التحالف معه، حيث أنه يمثل البرنامج النقيض المؤسس للدولة الشمولية. وفي تقديري أن المؤتمر الشعبي يعاني من نفس مشكلة الحزب الشيوعي، وهي الفصل بين السياسي والفكري في مسألة الديمقراطية وعلاقة الدين بالدولة. وسوف أستميحك عذراً لإيراد مساهمتي حول « عبرة المسير» كاملة هنا وأعتذر عن الإطالة مرة أخرى، ولكن ضيق الوقت هو الذي يمنعني من التلخيص مع رغبة في التوثيق. وقبل لصق النص أود أن أنوه إلى أنني لم أشأ نشره والشيخ حبيس سجون الشمولية، كما أرجو أن تشكره على إهدائه سفره القيم لي وعلى ماكتبه من إهداء رقيق. ومساهمتي التي تعرف هي كما يلي: –

ملاحظات أولية

حول «عبرة المسير لإثنتي عشرة من السنين»

أصدر الشيخ/ حسن الترابي مؤخراً كتابه الذي جمع العديد من مساهماته في السياسة والفكر السياسي تحت عنوان "في الفقه السياسي". والكتاب عبارة عن مجموعة مساهمات تمت في فترات زمنية مختلفة، واكبت التطور السياسي للسودان الحديث في فترة مابعد الإستقلال، توفر على جمعها والتقديم لها الأستاذ/ المحبوب عبد السلام. ونحن في هذه العجالة لسنا بصدد تقديم قراءة ونقد شامل لهذه المساهمات، ولكننا سنقصر جهدنا على إبداء ملاحظات أولية على المساهمة الموسومة بـ "عبرة المسير لإثنتي عشرة من السنين" برغم أنها لأسباب منطقية وعملية لم تكن المساهمة الأولى وروداً بالكتاب الذي إبتدأ بالمساهمات التأسيسية الفكرية، ومن ثم إنتقل لما سواها من مساهمات. ولعله من المهم توضيح الأسباب التي دعتنا لتجاوز المساهمات الأولى والقفز للتعامل مع هذه المساهمة دون غيرها، حتى لانتهم بالإنتقائية. وهذه الأسباب من الممكن تلخيصها فيما يلي: –

1. على عكس ما ذهب إليه المؤلف بالإنتقال من التأسيس الفكري والنظري للسياسي المباشر والتطبيقي، فإن مقاربة النظري من مواقع نقدية تستلزم الإنتقال من السياسي التطبيقي للنظرية، حتى يتسنى محاكمة النظرية عبر مسار التجربة، ويتم التحرك السلس من الملموس «السياسي» الى المجرد «النظرية».

2. المساهمة المختارة هي أول تقييم يصدر لفترةٍ إنقلاب الإنقاذ الأولى، نسج على منوالها الأستاذ / المحبوب عبد السلام لا حقا في كتابه عن العشريةٍ الأولى للإنقاذ الذي ملأ الدنيا وشغل الناس. وبما أن المؤتمر الشعبي لم ينشر تقييماً مؤسسيا لهذه الفترة، فالمساهمتين تعتبران تقييماً غير رسمي لهذا التنظيم خصوصاً وأنهما إتسمتا بوحدة منهج التناول.

3. ضرورة الإحتفاء بأدب التقييم الغائب عن السياسة السودانية، مع ملاحظة تأثير هذا التقييم على مواقف المؤتمر الشعبي السياسية واستراتيجيته وخطه السياسي، وهذا أمر لا مندوحة عن التعاطي معه لأي سياسي جاد يتعامل مع السياسة كعلم ومعرفة.

لما تقدم من أسباب ولأخرى لم نذكرها، كان لابدٍ من البدء بإبداء ملاحظاتنا الأولية على هذه المساهمة بالذات، ليصبح تعليقنا عليها مدخلاً للتعاطي مع المساهمات الأخرى. ولابد أن ننوه إلى أن هذه الملاحظات لا تتعدى حالة كونها أفكاراً أولية لم يتسن لنا الوقت لتطويرها وتحويلها لدراسة تتعامل مع النص وتقوم بتشريحهٍ وتتبع مفرداته، لذلك يتعين التعامل معها في هذا السياق وفي حدود مارمت إليه. إستناداً إلى هذه الرؤية وإيماناً بضرورة تجاوز أدب المشافهة لفضيلة النص المكتوب مهما كانت بدائيته، نلخص ملاحظاتنا فيما يلي: –

الملاحظة الأولى:

القارئ لنص الشيخ/ الترابي، تجبهه حقيقة أن النص قد خصص لنقد إنحراف التجربة عن أهدافها التي وضعت لها وتحولها من إستثناء إلى أصل، ولم يخصص بأية حال من الأحوال لنقد الأساس الفكري الذي جعل الإستثناء "الإنقلاب وتغييب الحريات وبناء نظام شمولي" معبراً لبناء الأصل "دولة الحريات والحقوق التي يعتبرها الشيخ الأصل في الإسلام". وخطورة هذا المنهج تتقوم في تبريره الإنقلاب ضمنيا، وترسيخ فكرة أن دولة الحريات من الممكن أن تبنى بواسطة دولة أشاد بنائها إنقلاب غيب الحريات بعد مرحلة التمكين، بإعتبار أن «الإسلام حينما يتمكن يبسط الحرية». وهذه الفكرة بالذات كانت الأساس الذي قاد الحركة الإسلامية لإستلام السلطة عبر إنقلابها الذي أسمته «ثورة الإنقاذ». وعدم نقدها والتمسك بها، يعني بلاشك أن المؤتمر الشعبي ما يزال يحتفظ بالأساس النظري الذي أسس للإنقلاب، مما يعني أن لجوئه للإنقلاب مرة أخرى إستثناءا أمراً وارداً إن لم يكن حتمياً في إطار تعقيدات السياسة السودانية.

بالطبع كان المطلوب حين أخذ العبرة من تجربة الإنقاذ، الوصول إلى خلاصات فكرية

مبنية على التجربة الماثلة، جذرها هو أن الإستثناء "الإنقلاب وتقييد الحريات بل تغييبها" لا يمكن بأية حال أن يلد نظاماً يشيع الحريات. وذلك ببساطة لأن النظام الإنقلابي بعد أن يستحكم ويشيد بناؤه، لن يجد سبباً يدفعه لتقويض أركانه بنفسه وينقض غزله بيده بعد أن غيب معارضته ودانت له البلاد وخضعت لإرادته، هذا من حيث الخبرة التاريخية. أما من حيث التنظير، فإن الإستثناء يرد على أصل قائم ومتجذر لا على مستوى التنظير بل على مستوى الممارسة أيضاً، فتقييد الحريات من الممكن أن يرد كإستثناء في دولة حريات قائمة عند إعلان حالة الطوارئ، ولكن دولة الحريات لا يمكن أن تنبثق عن دولة التمكين بحيث يمهد الإستثناء الطريق أمام الأصل.

وفي تقديرنا أن هذه المفارقة نشأت بالأصل من سحب فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية، وتطبيقه على مستوى دستوري وسياسي لم يوضع له بالأساس، حيث تم إخراجه من سياقه التاريخي ووظف في غير محله. ونحن تحديداً نقصد قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" أو ما عرف في الخطاب السياسي بفقه الضرورة. فالضرورة كأساس يبيح اللجوء للإستثناء بخرق القاعدة ومن ثم العودة لأصل القاعدة بزوال الضرورة التي تقدر بقدرها، يسمح بإتخاذ الإنقلاب كوسيلة فرضتها ضرورة الحياة السياسية وتوازناتها، وفترة التمكين تزيل هذه الضرورة وتتعامل معها بقدرها، لتؤسس للعودة للقاعدة الأصلية، أي دولة الحريات. وإذا استصحبنا صعوبة تحديد الضرورة حتى في فقه المعاملات، وصعوبة تقدير قدرها، يصبح نقلها لفضاء أرحب بمستوى سياسي ودستوري، مقيضاً لمن يستخدمها سلطة واسعة للتلاعب بمصير الشعوب، هذا بالطبع فوق أنها لا تصلح بالأساس لقراءة الواقع السياسي ولا للإستخدام كمرشد في تحليله ناهيك عن تغييره.

وفي الممارسة – أخذاً عن تجربة الإنقاذ نفسها، تؤسس الضرورة لإنقلاب يغيب الحريات ويبني دولته عبر القهر والتسلط وإضطهاد معارضيه وتحطيم آلة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وتمزيق النسيج الإجتماعي، بحيث يستحيل على من أشاد بناء هذه الدولة التنازل لخصومه أو إعطاء فرصة لإقامة دولة بديلة يشاركه فيها من قام بإضطهادهم وربما يطالبون بمحاسبته عن جرائمه التي إرتكبها في حقهم سابقاً. فقصاري مايتسامح فيه صاحب هذه الدولة المفارقة للمؤسسية والمعادية للحريات، هو التحول من دائرة الإقصاء إلى دائرة الإحتواء وقبول خصومه داخل دولته وتحت سقفها من مواقع التبعية والتسليم له باليد العليا. فالواقع يقول أن محاولة بناء الدولة الأصل "المشروع" عبر الدولة الإستثناء "دولة التمكين"، ينتهي حتماً بتغييب المشروع لتصبح دولة التمكين هي "الدولة المشروع" بدلاً من أن تكون "دولة المشروع". وبذلك تصبح دولة التمكين هي المشروع، وتسقط مشروع مؤسسيها البديل لأنه لايقوم إلا بزوالها من حيث الجوهر بالتحول للنقيض وبسط الحريات. فالواضح هو أن "دولة التمكين" ليست في وارد أن تنقض غزلها بيديها لتتحول

إلى نقيضها، فمن يقومون على أمرها، ليس لديهم مصلحة في أن تدول دولتهم أو يتم تغيير جوهرها. فهي دولة شيد بناؤها على تشريد العاملين وقتل وتعذيب معارضيها وحل أحزابهم ومنظمات المجتمع المدني وتمزيق النسيج الإجتماعي، ولا يعقل أن تتنازل لتبسط الحريات وتقوض سلطة أمراء التمكين وتهدد مجدهم بالزوال.

مفاد ماتقدم هو أن الخلاصة والعبرة المنطقية من تجربة الإنقاذ، كان من الممكن أن تكون إسقاط نظرية إمكانية بناء دولة الحريات التي يعتبرها الشيخ الأصل في الإسلام، عبر إنقلاب يقوض الحريات ويؤسس للتمكين. وتأكيد أن السبيل الوحيد للتمكين هو صناديق الإقتراع والدفاع عن الحريات حتى بعد الوصول للسلطة وتعميم مبدأ المحاسبة، مع إستبعاد شامل لفقه الضرورة من دائرة الفعل السياسي وقصره على المعاملات، أو على أقل تقدير إستبعاده من دائرة الفعل السياسي بمستوى دستوري. وغياب مثل هذه النتيجة من تقييم الشيخ ومن بعده تقييم الأستاذ/ المحبوب عبد السلام، يوحي بأن الغرض من النصين هو نقد قسم من الحركة الإسلامية "المؤتمر الوطني" لإنحرافه بالإنقلاب عن الأهداف التي وضعت له، وهذا يقف بالنقد عند مستوى الممارسة دون الإرتقاء لنقد الفكر الذي أسس للممارسة نفسه. وكأني بالنصين يقولان بأن المخطط إذا ما سار كما خطط له، كان سيقود إلى الدولة الأصل ويبسط الحريات. أي أنهما مازالا يتمسكان بصحة التنظير الكارثي الذي أوصلنا وبلادنا لماهي عليه الآن، مما يضع مصداقية المؤتمر الشعبي على المحك، ويشي بأنه قابل للقيام بتجربة إنقلاب وتمكين أخرى إذا دعت الضرورة. وبالطبع لايقدح في هذه الخلاصة النقد السياسي المتكرر الذي ظل يردده عدد من قيادات وكادر "المؤتمر الشعبي" للإنقلاب وللمشاركة في تجربة الإنقاذ، وذلك لأن بقاء الأساس الفكري قائماً دون نقد أو تدبر وأخذ للعبر، يجعل هذا الموقف السياسي الصحيح، بدون قاعدة فكرية تسانده وتغلق الطريق أمام اي مغامرات قادمة. فالنصان يشيان بأن الحركة الأسلامية بشقيها "الجبهة الإسلامية حينها" ، إتفقت وأجمعت على وجود ضرورة ملجئة للإنقلاب وبناء الدولة الشمولية كمرحلة لازمة للتمكين، واختلف شقاها على تقدير هذه الضرورة بقدرها لحسم إنتهاء مرحلة الإستثناء ، حيث قدر فريق "المؤتمر الشعبي" أن التمكين قد تم مما يحتم العودة للأصل ودولة حريات تمكنت منها الحركة الإسلامية، وقدر الفريق الآخر ضرورة إستمرار الإستثناء على الأقل لفترة للحفاظ على التمكين ولا جدوى التحول. وهنا بالحتم تكمن مخاطر التخريج الفقهي الذي لم تنتبه الورقة موضوع التعليق له و لم تعالجه بوصفه جذر المشكلة وأساسها.

الملاحظة الثانية:

عدم نقد الفكرة في حد ذاتها «Per se»، سمح للشيخ الترابي القول بأن الإنقاذ في

مبتداها قد أنجزت في مجالٍ التعليم وخصخصة الإقتصاد، بإعتبار تلك الأمورٍ مؤكداً لصحة التوجه الذي أفسد لا حقا حسبما يتبادر لذهن القارئ. وتجاهل الشيخ تماما المخاطر التي سببتها فكرة الإستثناء والتمكين في مجالات أخرى، بل تجاهل لأثرها حتى على الأمور التي إستشهد بها. ففترة مبتدأ الإنقاذ هي الفترة التي شهدت التشريد الواسع في الخدمة المدنية والعامة، وأعادت ترتيب أوضاع الطبقة الوسطى بحيث أوشكت على تدميرها في سبيل إحلال عناصر التنظيم محل غيرهم من العاملين وتحويل جهاز الدولة لجهاز خالص للتنظيم وأنصاره ودمج التنظيم بجهاز الدولة، مما مزق النسيج الإجتماعي وكرس الأحقاد. كذلك شهدت حل كل الأحزاب والنقاباتٍ ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، مما ألجأ الكثيرين لمؤسسات المجتمع الأهلي بحثا عن الحماية من بطش السلطة المطلقة، وخلقت بالتالي أساسا لبروز القبيلة والطائفة وما شابههما كمظلة لممارسة العمل السياسي مباشرة أو عبر واجهات بدلاً من إستمرار المؤسسات الحديثة على ضعفها في تمثيلٍ المواطن على أسس مصلحية تنبني على جذور الصراع الحقيقية. وبالتالي أهدرت جهدا كبيرا بذل منذ فجر ظهور الحركة الوطنية للإنتقال بالمجتمع لمرحلة في إتجاه إغناء وتغيير مفهوم التنظيم وإستبدال منظمات المجتمع الأهلي بمنظمات للمجتمع المدني تكون رافعة لإنجاز مجتمع الحداثة والتغيير. أيضا شهدت تحول الحرب في جنوب السودان من حرب مظالم إجتماعية وغبن سياسي إلى حرب دينية لا تبقي ولا تذر، تم على أساسها تغيير عقيدة القوات المسلحة حاضنة التنوع إلى عقيدة دينية صارخة وتجييش المجتمع نصفه ضد النصف الآخر وتجذير الكراهية ضد مكوناته الرئيسية، مع تكوين المليشيات الداعمة لهذا التوجه وإرهاب كل من لم يباركه وإلحاقه بذمرة المعذبين في الأرض المطرودين من نعمة دولة التمكين، والخاضعين لآلة تعذيبها. بالإضافة إلى ذلك، شهدت فترة التمكين أوسع إنتشار لظاهرة الفساد في ظل سلطة مطلقة لا تخضع لمحاسبة من أي نوع كان، وعممت حالة النفاق الإجتماعي كوسيلة للدفاع وآلية تدفع غائلة دولة التمكين عن مواطنيها.

وبالنظر للأمور التي إستشهد بها الشيخ نفسها، لا نجد أن الصورة ورديةٍ كما أراد لنا أن نراها. ففي مجال التعليمٍ، ما أنجزته الإنقاذ لم يزد على حالة كونه توسعا أفقيا على مستوى الكم، أضر ضررا بالغا بنوعية مخرجات التعليم وكرس طبقيته ولم يربطه بعملية التنمية غير الموجودة في قاموس الإنقاذ أصلا، التي إكتفت بإهدار جهدها من أجل النمو فقط. فبداية الإنقاذ شهدت توسعا في عدد المؤسسات الأكاديمية العليا وتغييرا في السلم التعليمي للتعليم العام، واكبه عدم إستعداد علىٍ مستوى البنية التحتية من قاعات وفصول ومعامل ومدخلات العملية التعليمية، وتأميما للعمليةٍ التعليمية عبر مفهوم "التأصيل" الذي شوه القسم المعرفي للمناهج وحشر المجتمع حشرا داخل آيدلوجيا الحركة الإسلامية، وتشريدا واسعا للكوادر العلمية المؤهلة لحساب إحلال أهل الولاء محلهم، مع توسع ذو دلالة

للتعليم الخاص المهتم بالربح أولاً مع إهمال تام للجانب التربوي في العملية، والذي قصرته الدولة بالمجمل في تغذية الطلاب بآيدلوجيا التنظيم، وتغييب ممنهج لمجانية التعليم واكب حالة الإفقار الشاملة التي إجتاحت المجتمع بسبب السياسات الإقتصادية المنحازة لرأس المال الطفيلي، مما دفع الكثير من الأسر للفشل في تعليم أبنائها. بالإضافة إلى ذلك تم إلغاء البعثات الأكاديمية المدعومة للخارج للتعليم العالي، بهدف تعميم السيطرة على مخرجات التعليم وضمان الأدلجة، دون النظر لمخاطر فقدان التنوع أو التأكد من توفر مدخلات التعليم من مراجع وغيره في ظل عملية التعريب المسيسة والبعيدة عن المنهج العلمي، وغياب حركة ترجمة تواكب تلك العملية. ومن الطبيعي أن تكون محصلة هذه العملية تدنيا شاملا في نوعية مخرجات التعليم، وعددا وافرا من خريجي الجامعات العاطلين عن العمل أو سائقي الرقشات، ذوي الزاد المبخوس من المعرفة، وغير القادرين على المنافسة في أسواق العمل بالدول الأخرى في حال إنسداد سبل العيش أمامهم بالداخل. وهذا يعني أن منهج الشيخ غير الجذري في نقد التجربة، قد أوقعه في شراك الدفاع عن تحول بالعملية التعليمية يمثل كارثة كاملة الدسم وغير منقوصة.

الأسوأ من ذلك هو الإستشهاد بعملية الخصخصة وقطاع الإتصالات تحديداً. وذلك لأن الإستشهاد كان ينبغي أن يبدأ بخصخصة مواقع الإنتاج أولا للإنتقال للقطاع الخدمي حتى يكون الحكم على العملية علمياً. إذ لا يصح إهمال خصخصة قطاع الصمغ العربي مثلا الذي أهدر على الخزينة العامة أموالا طائلة وقاد إلى تدهور هذا القطاع وأنهكه، ولا يصح إهمال بيع وتصفية مصانع النسيج التي أعادت السودان لمرحلة إستيراد أكثر من ٨٠٪ من إحتياجاته مع العلم أنه كان ينتج مايقارب هذه النسبة من المنسوجات قبل الإنقاذ، كما لايصح إهمال رفع يد الدولة عن المشاريع الضخمة كمشروع الجزيرة في تغيير لعلاقات الإنتاج توطئة لخصخصته والذي أدى لكارثة في قطاع الإنتاج الزراعي. ولو تركنا هذا الإهمال جانبا وأقررنا جدلا بالقفزة التي تمت في قطاع الإتصالات وهي حقيقة واقعة لا ريب، يقفز إلى الواجهة السؤال المهم " لمصلحة من تمت هذه القفزة في قطاع الإتصالات؟". وللوصول إلى إجابة على هذا السؤال المهم لابد من الإجابة على أسئلة أخرى تقود إلى هذه النتيجة وهي: كيف تمت عملية الخصخصة في قطاع الإتصالات؟ كيف تم تقييم أصول الإتصالات السلكية واللاسلكية الحكومية وبيعها للقطاع الخاص؟ من هم المستفيدون الذين تم بيع الأصول لهم؟ لماذا لم تقم الدولة بتطوير هذا القطاع الخدمي المدر للأرباح حتى تغزي خزينتها العامة؟ ماهو الكسب الفائت على هذه الخزينة نتيجة خصخصة قطاع رابح؟ ماهو أثر الطفرة في مجال الإتصالات على العملية الإنتاجية بشقيها الزراعي والصناعي وما هو المردود على مجمل الاقتصاد السوداني؟ فالمعلوم هو أن قطاع الإتصالات ليس غاية في ذاته بل وسيلة ضمن حراك إقتصادي شامل تقيض للدولة

المعنية إحداث نهضة شاملة وتختصر الوقت وتقلل التكلفة. ويقيننا أن الشيخ لو إنصرف للإجابة على الأسئلة أعلاه، لتوصل إلى أن عملية خصخصة الإتصالات التي تمت في ظل فساد فاح وتناقلته المجالس، وانتجت نقلة ذات أثر محدود في القطاع الإنتاجي في ظل إنهيار لقطاعي الزراعة والصناعة بأثرٍ ومفاعيل نشاطات الدولة الشمولية الجابية وحصار إقتصادي خانق، لم تكن سوى تطوراً مظهرياً يحيا عبر تكريس مزيد من الإفقار بحلب مدخرات المواطن الذي عز عليه الإدخار بالأساس.

هذا من حيث النظر لأمثلة عملية الخصخصة التي أوردها الشيخ، أما من حيث موقفه الفكري الداعم لعملية الخصخصة بالمطلق كما تشي كلماته والراغب في إبعاد الدولة من دائرة الفعل الإقتصادي، فالواضح هو أن هذا الموقف آيدلوجي صرف لم يستصحب أهوال هذه التجربة وما جرته على المجتمع السوداني من مصائب. فالخصخصة في دول العالم الثالث، تتم في ظل غياب الرأسماليين الوطنيين القادرين على قيادة عملية تنموية شاملة تبدأ من القطاعات المنتجة، وذلك لغياب الخبرة وضعف القدرة على تمويل المشاريع الكبيرة، مما يحتم إستخدام آلة الدولة وإفساد القائمين عليها لدعمٍ مصالحهم الخاصة، أو تجيير العملية لمصلحة المستثمر الأجنبي بغطاء محلي، أو الأمرين معاً. والناظر لتجربة دول العالم الثالث التي شهدت نهضة نسبية في ظل غياب القطاع الخاص القادر على إنجاز نهضة وتحول، يجد أن نهضتها بنيت بالأساس على قطاع عام رائد وفاعل في العملية الإنتاجية، وخير مثال لذلك دول الخليج العربي التي لم تبدأ بتخصيص جزء من قطاعاتها الخدمية وليست الإنتاجية إلا مؤخراً وبنسب معينة تحتفظ للدولة بالنصيب الأكبر في إطار المساهمة العامة. ولعله من المفيد أن نتساءل كيف يمكن لعملية اللبرلة الإقتصادية بالخصخصة والإحتكام لآليات السوق أن تتم في ظل دولة التمكين الشمولية؟ ألا تستلزم هذه العملية توفر شفافية ومحاسبة وتقييم في ظل قانون موحد يضع أسس ومتطلبات التخصيص؟ ألا تستلزم هذه العملية وجود رقابة على الدولة الجابية على قاعدة لا ضرائب بدون تمثيل؟ ألا تستلزم هذه العملية وضع سياسة للإستثمار الأجنبي تتماشى مع تخطيط شامل مجاز من قبل الشعب في ظل حريات وقدرة على المشاركة؟ ألا يعني ذلك أن شروط نجاح عملية الخصخصة –إن كان لها ضرورة، لاتتوفر إلا في ظل الدولة الأصل «دولة الحريات» وليس في ظل دولة التمكين ومصادرة الحريات؟ دفاع الشيخ عن عملية الخصخصة ودور القطاع الخاص ومؤسساته، يؤكد أنه لم يصل إلى نتيجة أن مؤسسات تنظيمه الخاصة ومؤسسات الأفراد الإقتصادية ذات الطابع الطفيلي التي وجدت حماية لنشاطها واتسعت أشرعتها بإستلام السلطة عبر الإنقلاب العسكري، شكلت الأساس الإقتصادي لعملية المفاصلة التي حدثت بين المؤتمرين الوطني والشعبي، مما يعني إمكانية تكرار المؤتمر الشعبي لنفس التجربة في حال قيض له الوصول إلى السلطة مجدداً.

مؤدى ماسبق هو أن دفاع الشيخ عن الإنقاذ في مبتداها فوق أنه قد جاء مفارقاً لواقع الإنقاذ وحقيقتها، لم يزد على أنه محاولة لتكريس صحة فكرة الإنقلاب والشمولية كإستثناء للإنتقال لأصل الحريات فيما إذا لم يتم الإنحراف بها عن أهدافها، ولا يساعد بأية حال من الأحوال في نقد هذه الفكرة المطلوب لتجاوز الفكر الإنقلابي ونقل الحركة الإسلامية لمواقع القوى المؤمنة بالديمقراطية والحريات.

الملاحظة الثالثة:

أرجع الشيخ/ حسن الترابي عنف تلاميذه وفجورهم في الخصومة ضد خصومهم السياسيين واستخدامهم السلطة لإذلال وتعذيب وقتل الخصوم وتشريدهم، إلى ضعف حظهم من الفقه الذي لم يسمح لهم بالسمو إلى مراقي العفو عند المقدرة، بإعتبار أنهم قد تعرضوا للضغوط والإبتلاءات من هؤلاء الخصوم في فترات سابقة. وبذلك التفسير أعفى نفسه من نقد طبيعة السلطة الشمولية نفسها واعتبارات تأمين الحركة الإنقلابية التي تستلزم إجراءات إستثنائية في كل الأحوال، وقفز إلى معالجة الغلو والتطرف فيها من قبل تلاميذه وكأنه يرمي إلى القول بأن تلاميذه قعدوا عن تكوين وازعا دينيا يمنعهم من تعذيب الخصوم والتنكيل بهم. وهذا الإنتقال غير السلس يعيبه أمران هما إخفاء الطابع الجماعي لعملية الغلو وإرجاعها إلى مواقف فردية معللة بضعف الكسب من الفقه، و تجاوز تقييم الحالة برؤية الظاهرة ببعدها الموضوعي بنسبتها لغياب الوازع الديني وهو أمر ذاتي. وكأننا بالشيخ يقول بأن الحركة الإسلامية عند قيامها بالإنقلاب واستلام السلطة كانت تفترض في عضويتها الكمال مرتكنة إلى إفتراض أن الوازع الديني لكل عضو عاصم له من الوقوع في دائرة الإنتقام، ومرفعا له إلى مقام "إذهبوا فأنتم الطلقاء" النبوي، لينتج طلقاء جدد. وهذا يعني أن الحركة الإسلامية قد تجاوزت الواقع، وتجاهلت عمدا حقيقة أن الوازع الديني مثله مثل الضمير الفردي والأخلاقي في أي مجتمع، يتكون ضمن شروط إجتماعية وليس خارجها، وتتحكم فيه بنية المجتمع وقيمه، وتهذبه وتقويه وحدة الرؤية والآيدلوجيا الناظمة للعلاقة داخل التنظيم المعني. وهو (أي الوازع الديني) في كل الأحوال لايصلح بديلا للمؤسسية ونظم المحاسبة والرقابة، لأنه مكمل لها في البعد الفردي للممارسة مثله مثل الضمير والوازع الأخلاقي.

ولا شك في أن إفتراض الكمال في العضوية وإرتقاء مراقي النبوة أمر خاطئ، ولكن الأكثر خطأ منه هو إفتراض أن عضو التنظيم الذي تربى في تنظيم أوهمه بالكمال وإفتراض الصحة المطلقة لطرحه السياسي ، وعلى التعالي على خصومه السياسيين وقتلهم معنويا وتحقيرهم بصفة منهجية، بإعتبار أن طرحه السياسي الديني مقدس وطرح غيره مجرد دنس وأوهام تمليها عليهم شياطينهم، من الممكن أن يتسامي لمقام العفو عند المقدرة،

ناهيك عن إهمال هذا التصور لطبيعة المجتمع وسمات السلطة السياسية المطلقة ذات البعد التقديسي وأثرها على التنظيم السياسي بمجمله وليس على أفراده فقط. ففظاظة عضو التنظيم وقسوته على خصومه مكتسبة من الطرح الآيدلوجي السياسي نفسه، الذي يقدس رؤيته وفعله ويجعله فوق فعل ورؤية الآخر إبتداءً، ومن ثقافة البداوة التي تتسم بها المجتمعات الرعوية التي قفزت لمرحلة الرأسمالية الطفيلية، دون المرور بتكوين مجتمع رأسمالي منتج توحد فيه طابع الإستغلال ونمطه. ولكن يلاحظ أن تربية التنظيم القائمة على إفتراض الكمال في الفرد والفكرة، هي أساس العنف تجاه الآخر الموسوم بالنقص المطلق والعوار على المستويين. والمنطق يقول بأن طبيعة مثل هذا الشخص أو الأشخاص، لا يمكن أن تسمح له/هم بالتصرف إلا في دائرة الفعل ورد الفعل المباشر، وتحتم عليه/ هم الفشل في إنتاج المواقف المركبة التي تستلزم إرتقاءً وتساميا لم تؤهل له أو تتربى عليه. فالشخص الذي تربى على الحشد والتعبئة الآيدلوجية وعلى إلغاء الآخر، وحل مشكلاته وخلافاته الفكرية والسياسية عبر تجييش الكتائب واستخدام الجنازير والسيخ مثلما كان يتم بمؤسسات التعليم العليا، لا يتصور منه أن يتحول للنقيض بعد إستلامه لسلطة مطلقة هي في ذاتها مفسدة. وعضو التنظيم الذي نشأ على مبدأ التلقي حسب وسعه، لا يمكنه أن يتحول بعد إستلام السلطة إلى شخص ملم بأدق تفاصيل المشروع وأن يرتقي للتأدب بأدب النبوة. فالجلي للعين أن الشيخ/ حسن الترابي قد تعامل مع منظمته السياسية إستنادا لنظرية الوسع «لن يكلف الله نفسا إلا وسعها»، ولذلك لم يبسط مشروعه الفكري كاملا لعضويتها، بل أنزل مشروعه مبعضا على حسب وسع المتلقي وقابليته للتعلم. ولهذا يفاجأ الأعضاء بإجتهادات الشيخ التي بدأت بإعادة نظره في الإجماع كدليل من أدلة التشريع وكمفهوم، و مقاربة السنة عبر منهج ناقد ومن ثم الإنتقال مؤخرا لتقديم رؤية حول القرآن نفسه من باب التفسير، وربما مايزال راغبا في خوض غمار نقد أصول الفقه نقدا تخصصيا في قابل الأيام. فعضو التنظيم العادي لم تتم تربيته على المشروع متكاملا بل تنزل إليه منجما حسب وسعه، وبقيت تربيته على منهج أقرب إلى السلفية الحركية منه إلى تيارات الحداثة مع إستثناء القلة من خاصة الشيخ وبعض آليات العمل التنظيمي. والنتيجة هي بقاء الإنغلاق والتطرف ومعاداة الآخر ونفيه، كسمة عامة لعضو التنظيم الذي لا يدرك مشروعه ولا يحيط به، ويفتقر للآلية والمنهجية التي تمكنه من مقاربة الفقه نفسه برؤية حديثة، ناهيك عن هضمه وإستيعابه وتحويله لممارسة واعتماده كوازع ديني يحظر التطرف ويمنع الغلو.

وهذا يبين أننا حتى وإن سايرنا الشيخ في تحليله، فإننا نصل إلى تحميل التنظيم على مستوى القيادة بل الشيخ بشخصه مسئولية ضعف العضوية الفكري وإهتزازها الوجداني، لتغييبها أولا وفقا لنظرية الوسع، ومطالبتها ثانيا بتقديم مالاتملك ومالم يؤهلها

التنظيم لتقديمه بالأساس. ولعل إعتماد الشيخ لنظرية الوسع هو الذي يظهره لدي البعض بمظهر المتعالي المعرض عن محدودي الطاقة الإستيعابية من عضوية التنظيم، حيث تتباعد المسافة بينه وبين الكثير من أتباعه ومريديه. فالمنهج الذي إختطه الشيخ يفصل بتعسف واضح بين الفكري والتربوي والسياسي المباشر، حيث يعتمد التجييش الآيدلوجي كأداة للتنظيم ويؤطره ببنية تنظيمية حديثة، وينفرد بشخصه في تطوير المشروع الفكري وتنزيله حسب الوسع للتنظيم ولعامة الناس، مما يخلق مفارقة بينة بين الأقوال والأفعال ويضعف المصداقية ويغلب السياسي على الفكري ويضر بالتجربة السياسية ويمنع ترشيدها ونقلها من إطار القرون الماضية لتستشرف المستقبل. وهذا ماجعل تجربة الحركة الإسلامية في السودان وبالا على مشروع الإسلام السياسي بصفة عامة، وهزيمة ماحقة لأكثر تنظيماته حداثة وإمكانيةٍ للتحول إلى أنموذج إيجابي للمشروع – إن كان من الممكن أن يكون هذا المشروع إيجابيا بالأساس. فمنهجٍ الشيخ قاد لنجاحات تنظيمية وسياسيةٍ توجت بإستلام السلطة، ولكنه نجاح جاء خصما على المشروع الفكري والسياسي معا حين وقف على أعتاب السلطة وتجمد عند مرحلة التمكين، في تكريس بيّن لطبيعة التنظيم الموجود في أرض الواقع لا ذاك المتخيل في المخطط الفكري للمشروع، حيث فات الشيخ رصد الفارق بين التنظيم الذي بناه حسب نظرية الوسع ليتسع لأكبر كم من العضوية ويخرج عن دائرة الصفوية، وبين التنظيم المطلوب لإنجاز مشروعه المضمر والمتنزل للعضوية حسب طاقتها واستيعابها. ولعل النظرية التنظيمية نفسها لدى الشيخ قد تأثرت بفقه الوسع، حين جعل «العبرة بمن صدق لا بمن سبق»، في تجاوز لجمود البنية التنظيمية التي لا تتوافق مع مرحلة جديدة من التنزيلٍ ومواءمة التنظيم مع المرحلة التي إنتهى إليها المشروع. فهذه القاعدة تسمح بالمضي قدما في تنفيذ المشروع حتى وإن تخاذل الأولون السابقون للدخول في التنظيم، أو تخلفوا عن الركب لعدم إتساع ماعونهم لإستيعاب المرحلة الجديدة المتنزلة من صاحب المشروع ومفكره، ولكنها في نفس الوقت تتناسى حراك المجتمع وتغير الظروف المصاحبةٍ للمشروع، وتتعامل مع هذه العوامل على أنها ساكنة، وأن من يلتحق بالركب هو دائما ممن إستوعبوا ضرورة المرحلة وشعارها، وانضموا بصدق إلى التنظيم لا لكسب أو مغانم، دون تحديد لآلية قياس الصدق التي تقود للإعتبار.

على كل حال، تبرير الشيخ لغلو تلاميذه وفجورهم في الخصومة بحيث يعذب زميل الدراسة زميله حتى الموت، أو يعذب التلميذ أستاذه تعذيبا بشعا ويتلذذ به، لا يصمد أمام قراءة شاملة لمنهج التربية للعضوية الذي قابل بين الصفوية والجماهيرية، وتناسى القياس إستناداً للكم والكيف داخل إطار الجماهيرية نفسه، حتى لا يسرق السياسي اليومي والمباشر المشروع المأمول الذي يحاول إستدعاء دولة المدينة في ثوب من الحداثة– إن كان هذا الإستدعاء ممكناً بالطبع. وكذلك لايصمد أمام منهج يعمم الأزمة لتشمل إطار البناء

الفكري بمجمله والخط السياسي والتنظيمي، الذي يبني إنساناً مؤهلاً للإستبداد حين يتسنى له إستلام السلطة عبر إنقلاب عسكري.

خلاصة

من جماع الملاحظات العجلى المثبتة أعلاه على الورقة موضوع التعليق، يتضح أن منهج التحليل الذي تبناه الشيخ/ حسن الترابي، قد قاد إلى نتائج لن تساعد مشروعه السياسي نفسه في الخروج من الوهدة التي تردى فيها، ناهيك عن أن يؤسس لعبرة يستفيد منها شعبنا في تجاوز محنته وعدم السماح بتكرار هذه التجربة المقيتة في مستقبل الأيام، او تزويد حركة الإسلام السياسي على مستوى عالمي بفكر يسمح لها بعدم سلوك المهالك والإنتحار السياسي الذي سلكته الحركة الإسلامية السودانية. فالورقة لم تستطع الوصول إلى أن الأزمة تكمن في الفكرة المؤسسة لقبول الإنقلاب كوسيلة للتغيير وفرض البرنامج السياسي من أعلى في مرحلة تمكين هي إستثناء من أصل هو دولة الحريات، توطئة للتحول للدولة الأصل بعد إنتهاء المرحلة الإنتقالية الإستثنائية. إذ إكتفت بنقد الإنحراف عن هذه الفكرة وتحول الإستثناء إلى أصل، في تقرير ضمني بأن الفكرة في حد ذاتها لم تكن خاطئة. وعليه إسترسلت في مدح الإنقاذ الأولى التي بدأت مبشرة بالتحول المطلوب في شكل منجزات أولى لم تكن في الواقع سوى مؤشرات لتكريس الأزمة وتعميقها أكثر، بتقييض فرص البقاء والإستمرار لمرحلة الإستثناء المزعومة حتى اللحظة الراهنة. أكثر من ذلك، سمح المنهج المذكور بالتخلص من عبء التطرف والغلو والفجور في الخصومة، بإلقاء وزره على عاتق العضوية قليلة الزاد من الفقه، في إعفاء جلي وبين للتنظيم من مسئولية ما إرتكبته تلك العضوية التي خيبت ظن تنظيمها وأسفرت عن ضعف فكري وغياب لوازع ديني كانت قيادة التنظيم تراهن عليه، بإعتبارٍ أن عضويتها بلغت مرحلة الكمال! والشاهد أن هذا المنهج في التحليل وإن بدا متماسكاً من حيث الشكل وقوياً حين النظر إليه بعين الرضا، إلا أنه منهج معيب لا يسمح بنقد التجربة نقداً علمياً ييسر للحركة الإسلامية رؤية الخطأ على مستوى التنظير والتنظيم، بدلاً من نسبتها إلى مستوى التنفيذ والخروج على النص. فبدون إدراك الحركة الإسلامية أن الإستثناء «الدولة الشمولية» لايمكن أن ينجب الأصل «دولة الحريات»، وأن النشاط الطفيلي لايمكن أن يؤسس لدولة حريات أو تسامح تجاه الآخر، وأن الوازع الديني لوحده لايمكن أن يعصم تنظيماً سياسياً للمفارقة بين ماهو فردي وتنظيمي، فإن قراءة تجربتها لن تقودها لأخذ العبرة من سقطاتها حتى تقدم نموذجاً مختلفاً للحركات الإسلامية ينزع عن نفسه سمة القداسة ويقبل بالتساوي مع خصومه السياسيين لإدارة الصراع تحت سقف متفق عليه لإدارة الإختلاف، هو دولة سيادة حكم القانون الديمقراطية القائمة على أساس المواطنة وليس الدين. والقراءة الحالية بالمنهج موضوع التعليق، تشكك بلاشك في موقفها الفكري من الدولة الشمولية مهما

تقدمت بنقد سياسي لها.

ومفاد ماتقدم هو أن الشيوعيين والإسلاميين بحاجة إلى تأصيل نظري ممنهج للديمقراطية كفكرة في أدبياتهما السياسية، حتى يصبح لموقفهما السياسي منها أصول فكرية، تسمح بتكوين وجدان عام يتعلق بالفكرة ويعكسها في سلوك التنظيم والعضو الفرد، وأن يبحثا معاً عن الليبراليين السودانيين الراغبين في الدخول في تحالف مرحلي هدفه ليس إسقاط النظام فقط، بل بناء دولة وطنية ديمقراطية على أنقاضه، حتى لا يستمرا في تحالفاتهما التكتيكية التي لن تقود إلى تغيير شامل ومستدام.

آسف جداً على الإطالة، وأرجو أن تكون مساهمتي المتواضعة هذه مما يستحق المناقشة ويدفع للتفكير، دون إدعاءات من أي نوع بأن آرائي صائبة فالأمر لايعدو حالة كونه تفكير بصوت عالي ليس إلا.

لك ودي وتقديري

ودمتم

٢٠١١/٥/١٨م

يلاحظ أن هذه المساهمة كتبت في إطار حوار مع أحد أعضاء المؤتمر الشعبي، إستناداً لدعوته للمناقشة حول تحالف واسع يضم اليساريين والإسلاميين والليبراليين، قبل حوالي عام ونصف من التاريخ المثبت أعلاه.

القسم الخامس

مواقف عامة ذات علاقة بالسياسة السودانية

الفرع الأول

موقف مرائي من الإحتلال!

(في الرد على بعض محاججات دعاة التطبيع والإعتراف بإسرائيل)

في كل مرة يرغب المهرولون للتطبيع مع الدولة العبرية في تبرير موقفهم من إسرائيل،الدولة التي قامت على الإحتلال وجلب المهاجرين لأراضي تم تهجير أهلها عنوة عبر الترهيب والمجازر، يقذفون في وجه من يعارضهم الرأي مقولات يعتقدون أنها مفحمة لذا لايملون تكرارها. ولعله آن الأوان لتفنيدها حتى يرحمنا قائلوها من هذا التكرار الممل، ونوجز تفنيدنا لها فيما يلي: –

١– إن الفلسطينيين أنفسهم إعترفوا بالكيان الصهيوني ووافقوا على أن تكون هناك دولتين فلماذا نصبح ملكيين أكثر من الملك؟

هذه المحاججة القائمة على منطق شكلي مستقيم في الظاهر، يعتورها في العمق ما يلي من مشكلات: –

أ. القول بأن كل الفلسطينيين موافقون على قيام الدولة العبرية وعلى قيام دولتين غير دقيق بالمرة، فتنظيم مثل حماس التي تمثل غالبية الفلسطينيين يصر على إستعادة كامل تراب فلسطين التاريخية ولايقبل الدولة في حدود ال ٦٧ إلا كمرحلة يعقبها التحرير الكامل، في حين أن حركة الجهاد مثلا لاترضى بغير التحرير الكامل. ولانظن بأن وصف هذه المنظمات التي أصبحت تمثل غالبية الشعب الفلسطيني –شئنا أم أبينا، إتفقنا معها أو إختلفنا– بالإرهاب أو التطرف سيغير من الأمر شيئا. فهذه المنظمات –وليس منظمة التحرير الفلسطينية– تمثل الأغلبية وفوز حماس بالإنتخابات شاهد على ذلك. وحتى لو إفترضنا أنها لاتمثل الأغلبية، فإنها تمثل قطاعا كبيرا من الشعب الفلسطيني لايصح مع وجوده القول بأن الفلسطينيين–كذا– إعترفوا بالكيان الصهيوني وطبعوا معه.

ب. بإفتراض – مجرد إفتراض لانسلم به– أن كل الشعب الفلسطيني قد وافق على الإعتراف بالكيان الصهيوني والتطبيع معه، لانرى أن مثل هذا الإعتراف يشكل مبررا قانونيا ولا أخلاقيا لغيرهم للإعتراف بالكيان الصهيوني والتطبيع معه. وذلك لأن هذا الإعتراف أتى تحت الإكراه المستمر والعنف غير المسبوق من هذا الكيان المدعوم من قبل القوى الإمبريالية المسنودة من قبل وكلائها من حكام المنطقة. والدلالة على ذلك هو

قبول منظمة التحرير بنذر يسير من الأراضي التي منحها قرار التقسيم الشهير للشعب الفلسطيني لإقامة دولته. ولايعقل أن يوافق غير المكره على قبول جزء من كل كان يرفضه. هذا فيما إذا ضربنا صفحا عن كل ماتم ويتم للشعب الفلسطيني من مجازر وقمع غير مسبوق. وشبهة الإكراه المذكورة، تجعل من إعتراف وقبول الفلسطينيين الذين قبلوا، قبولا ورضا باطلا لايعطي أي شرعية للإحتلال، بل يكرس شرعية القوة والإستعمار فقط لاغير. وبالطبع على من يريد أن يعتد بمثل هكذا إعتراف أن يجوز رضا المكره بشكل عام وأن يقبل البينات المأخوذة تحت التعذيب أيضا.

ج. من يقارن نفسه بالفلسطينيين الذين قبلوا تحت الإكراه والإحتلال العنصري البغيض، عليه أن يثبت بأنه في نفس حالتهم، أو على الأقل يعاني من ضغوط مكافئة تدفعه للإعتراف بالكيان الصهيوني وليصبح قابلا بالأصالة، وبالعدم يكون رهن موقفه بموقف الفلسطينيين مجرد محاولة للإلتحاق بموقف الآخر برغم إختلاف المواقع وعمق الضغوط.

٢- إن الدول العربية نفسها إنقسمت مابين موقع لمعاهدات سلام مع إسرائيل وأخرى تقيم علاقات معها علنية وثالثة علاقاتها سرية، ولم يتبق غير سوريا في المواجهة وهي نفسها تبحث عن سلام مع إسرائيل.

مثل هذه المحاججة لاتصلح لتبرير الإعتراف بإسرائيل والتطبيع معها لما يلي من أسباب:

أ. الدول التي إعترفت وطبعت وعلى رأسها مصر لم ترهن موقفها بموقف الفلسطينيين، بل غلبت مصالحها كما تراها النظم الحاكمة فيها ووقعت معاهداتها دون الأخذ في الإعتبار الأثر المدمر لهذه الإتفاقيات على قضية الفلسطينيين وحقوقهم، ومن يريد إستخدام هذه المحاججة عليه ألا يربطها برضا الفلسطينيين المزعوم المنوه عنه أعلاه.

ب. حقيقة أن الدول العربية المذكورة قد بنت موقفها على مصالحها كما تراها النظم، يعطي السؤال عن مدى مشروعية إعترافها بإسرائيل الذي أدى إلى إطلاق يد الأخيرة في تشديد قمعها للشعب الفلسطيني والإجتهاد في تصفية قضيته العادلة والتي تعترف بها كل شعوب الأرض. وكذلك يعطي السؤال عن مدى إستفادة شعوب هذه الدول نفسها من مثل هكذا إعتراف وتطبيع رسمي. ودون الجميع مصر والأردن.

ج. خضوع هذه الدول لميزان قوى يميل لصالح الدولة العبرية المدعومة إمبريالياً وإتخاذها لقرار بالإنخراط في المشروع الإمبريالي العالمي بالمنطقة، لايعني أن موقفها سليم ليتبع. فطالما أن مقاومة هذا المشروع ممكنة في ظل هذا التوازن المختل لميزان القوى، يصبح

الإستسلام خيار من له مصلحة فيه، وليس من ضمن هؤلاء شعوب المنطقة بحكم طبيعة إسرائيل كقلعة متقدمة للإمبريالية وسوط لقمع الشعوب.

د. بإفتراض– مجرد إفتراض لانسلم به– أن إتفاقيات السلام المبرمة والعلاقات السرية والعلنية مع الكيان الصهيوني العنصري في مصلحة شعوب المنطقة وأن هذه الشعوب قد قبلت بها، فمثل هذا القبول لايعني بأية حال إعطاء مشروعية لإسرائيل لأنها دولة بنيت على الإحتلال، والإحتلال باطل ومابني عليه باطل. ولأن بطلانه أصلي، لاتلحقه المشروعية بإجازة لاحقة. فالقرار الذي إعترف بدولة إسرائيل تحت ضغط الإمبريالية في الأمم المتحدة، باطل لأنه قنن الإحتلال الذي يخالف مبادئ الأمم المتحدة وميثاقها، وهو لايكسب الكيان المغتصب أية مشروعية. وهذا يعني أنه حتى في حال صحة فرية أن السلام مع الكيان الصهيوني لمصلحة الشعوب بالمنطقة، فإن مثل هذا السلام يعيبه الإعتراف بالإستعمار ويقوض أركانه.

ما تقدم أعلاه يؤكد حقيقة أساسية، هي أن من يدعون للإعتراف بالكيان الصهيوني والتطبيع معه عبر إتفاقيات إستسلام تسمى بغرض الدلع إتفاقيات سلام، ليس لديهم موقفا مبدئياً ضد الإحتلال. إذ أن من يملك موقفا مبدئيا ضد الإحتلال، عليه أن يرفض الإعتراف بالإحتلال حتى وإن إعترف به المحتل عبر رضا يعيبه ويمحوه الإكراه، وحتى وإن إعترفت به كل حكومات العالم تحت قهر الإمبريالية أو ممالأة لها. فإنكسار حكومات وقبولها بالإحتلال حفاظا على كراسيها تحت دعاوى التعاطي بعقلانية مع توازن القوى ومعطيات الواقع، لايبرر للفرد أيا كان القبول بالإنكسار وشرعنة الإحتلال، ومن يقبل بذلك يكون موقفه من الإحتلال مرائيا وغير مبدئي فيما إذا زعم أنه ضد الإحتلال وقهر الشعوب. وبالطبع أن الموقف المستقيم والمبدئي من الإحتلال، يستلزم رفض حل الدولتين بإعتباره شرعنة لإحتلال جزء من الإراضي الفلسطينية، وهي تلك التي احتلت قبل العام ٦٧. ولذلك تجدنا–مع إحترامنا للقوى الفلسطينية التي ترى عكس ذلك– ضد حل الدولتين، ومع بقاء الدولة موحدة بشرط تحولها لدولة ديمقراطية فعلية يعود إليها الفلسطينيين المهجرين وتلغى فيها كافة القوانين العنصرية، وتزال آثار الإحتلال وتبنى الدولة على حق المواطنة لا الهوية اليهودية، بحيث يتاح للقوى الديمقراطية من الشعبين الإتحاد من أجل بناء وطن خير وديمقراطي تسوده العدالة الإجتماعية وينعم بالحرية والرفاه.

أعيدت كتابة الموضوع في ٢٠٠٨/٣/٥ م متضمنا بعض التعديلات لضياع النسخة الأصلية المكتوبة قبل عدة سنوات.

الفرع الثاني

لفرنسا وجهة نظر!!!

(عودة هادئة لقانون حظرالرموز الدينية بعد إنحسار الهوس)

يذكرٍ الجميع كيف أطلقت جماعات الهوس الديني حملة ضد دولة فرنسا حينما سنت قانوناً لحظر الرموز الدينية في المدارس الحكومية، معتبرة أن ذلك القانون المقصود منه إستهداف الحجاب الإسلامي. وفي سبيل تمرير هذه الفرية، تم إخفاء حقائق هامة عن طبيعة القانون الذي حظر جميع الرموز الدينية بما فيها اليهودية والمسيحية، وقصر هذا الحظر على المدارس الحكومية فقط بإعتبارها مدارس لدولة علمانية أسست من أجل تقديم المعارف الدنيوية الزمنية لا الدينية المنوط تقديمها بالمؤسسات الدينية كالكنيسة. وفي تقديرنا أنه آن الأوان للنظر لهذا القانون بموضوعية في سياقه الإجتماعي، بعيدا عن سطوة المؤسسات السلفية وجماعات الهوس الديني المسيطرة على أجهزة الإعلام بالعالمين العربي والإسلامي. وفي هذا السياق نقول أن لفرنسا أسبابها ومنطقها في إصدار ذلك القانون، التي من الممكن تلخيصها فيما يلي إذا صحت قراءتنا لها: –

١. السماح بوجود رموز دينية بمدارس الدولة، يعني عودة للخلط بين الدين والدولة بإعادة الاساس الفلسفي لهذا الخلط وهو دمج المدرسة بالكنيسة. وبما ان اساس علمانية الدولة قائم سياسيا على فصل الدين عن السياسة وفلسفيا على فصل المعرفة عن الإيمان المكرس بفصل مؤسسة المعرفة (المدرسة) عن مؤسسة الإيمان (الكنيسة)، يصبح من الطبيعي رفض أي شكل أو رمز خاص بالمؤسسات الدينية والأديان بالمدارس خصوصا بتلك المملوكة للدولة. يلاحظ أن كل الحقوق والحريات يحميها هذا الفصل بين الدين والدولة والذي بدونه يصح للديانة المسيحية بوصفها دين الأغلبية أن تميز بين المسيحيين وغيرهم تمييزاً يستند على أساس ديني يقسم المواطنين إلى كفار ومؤمنين ويميز المؤمنين، وهذا ديدن كل الأديان.

٢. حظر الرموز الدينية في مدارس الدولة لايكرس التمييز، بل على العكس يكرس سيادة المساواة،بإعتبار أن الطلاب بغض النظر عن أديانهم متساوون أمام المعرفة التي لاتفرق بين شخص وآخر على أسس دينية. وهذه المساواة بين الطلاب على أساس علمي أو معرفي أو علماني – سمها ماشئت– هي جوهر الدولة الليبرالية التي بنتها فرنسا بعد صراع طويل مع دين العصور الوسطى و المظلمة الظلامي.

٣. لايصح الإدعاء بأن الحجاب حرية شخصية تم إنتهاكها، لأن الحرية الشخصية وفقاً للدستور الفرنسي ودساتير الدول الديمقراطية الغربية، تستند إلى إرادة الفرد الحرة مع مراعاة ألا تتعارض مع حقوق وحريات الآخرين المتمثلة في بنود ونصوص دستورية تحميها. وبالقطع الحجاب ليس إرادة فردية بل هو تكليف ديني – حسب أنصاره– تجبر المرأة على الإلتزام به قسرا وبشكل جماعي لافردي، تحت التهديد بالويل والثبور وعظائم الأمور وبدخول جهنم مع الخلود فيها. أي أن المرأة المسلمة لاتختار الحجاب بشكل شخصي أو فردي حتى يصبح حرية فردية، بل هي تلزم به إلزاماً وليس هنالك حرية مع الإلزام. وكذلك لايعتبر الحجاب شخصياً لأنه إلتزام طقسي جماعي يأخذ طابعا تشريعياً، وأهم سمات التشريع العموم ومفارقة التشخص. فوق ذلك أن السماح بالحجاب في مدارس الدولة، يعني تهديم المبدأ الأساس الذي يحافظ على الحقوق والحريات الأساسية، وهو فصل الدين عن الدولة، وبالتالي يهدم المعبد على الجميع ويتعارض مع حقوقهم وحرياتهم، والمعلوم هو أن حرية الفرد تقف حينما تبدأ حريات الآخرين.

٤. منع الحجاب يتوافق مع مبدأ المساواة أمام القانون الذي يحظر التفريق بين المواطنين على أساس الجنس أو النوع، لأن الحجاب موضوع كتشريع للمرأة بوصفها إمرأة ولايوجد تشريع مطابق يخص الرجل في الدين الإسلامي. وبالتالي يرى الفرنسيون أن في هذا التشريع تمييز سلبي ضد المرأة يضع قيودا عليها في إختيار ملابسها ويستهدفها بإعتبار أن جسدها عورة، ممايعني أنه يحط من قدرها.

٥. لبس الحجاب أصبح طقساً لجماعات متشددة تتبع النصوص وتعتبرها صالحة لكل زمان ومكان، طالما كانت قطعية الورود والدلالة بغض النظر عن أسبابها أو إطارها التاريخي. وهذا بالطبع ليس رأي جمهور المسلمين –على الأقل من حيث الممارسة– فإستطلاعات الرأي بفرنسا تثبت أن أغلبية المسلمات مع منع الحجاب بالمدارس الحكومية، وسلوك المسلمات بمصر وسوريا ولبنان والعراق وتونس والمغرب ومعظم البلدان المسلمة، يؤكد أن الأغلبية لاترى أن الحجاب واجبا دينياً مستمرا في التاريخ بلانهاية. أي أن السماح بالحجاب كرمز للجماعات السلفية المتشددة عالية الصوت، والتي تفرضه فرضا عبر الإرهاب النفسي والجسدي أحياناً، يعني السماح لسلطة النص بالتحكم في حياة الفرد المسلم الفرنسي، ممايسمح بتمديد هذا التحكم إلى المستوى السياسي. فمن يسلم بمقولة صلاحية كل –نكرر كل– النصوص لكل زمان ومكان، يجب أن ينادي بإقامة دولة إسلامية تقيم الحدود وتنشر الإسلام السلفي بفرنسا! وهذا بالطبع لايمنع ادماج المهاجرين المسلمين في المجتمع الفرنسي فقط، بل يهدد أسس دولة فرنسا نفسها ويعدها بالعودة إلى صراعات ماقبل عصر النهضة التي تجاوزتها عبر أنهار من الدماء وكثير تضحيات.

٦. إلتزام القانون الفرنسي موضوع المقال بحظر الحجاب ضمن الرموز الدينية الأخرى في مدارس الدولة فقط، يعني أن القانون لم يمنع المسلمات من ممارسة هذا الطقس الذي تراه بعضهن واجباً دينياً، خارج مدارس الدولة. فهن بالخيار في لبس الحجاب في الشوارع العامة وفي مناطق عبادتهن ومناطق سكنهن وفي كل مكان بمافي ذلك المدارس الخاصة، وفيما عدا المدارس التي تمتلكها الدولة. ولا نظن بأن المتشددين الدينيين من مسلمي فرنسا الذين يستطيعون الإستعانة بالحركة الأصولية العالمية، في عجز يمنعهم من إنشاء مدارس دينية تصبح "غيتو" إسلامي يعزل المسلمات عن مجتمعهن الفرنسي حتى يتمتعن فيها بلبس الحجاب. والواضح هو أن هؤلاء يصرخون ليس لعجز، ولكن لإحساسهم بأن هذا الإجراء يمنع تعميم الحجاب حتى على غير الراغبات في إرتدائه من المسلمات وفرضه كمظهر طقسي رئيسي على الجميع ليس إلا.

٧. الإلتزام بالحجاب إجراء تمييزي بين المسلمات أنفسهن، حيث أن الملتزمات به يقمن بإدانة غيرهن من غير الملتزمات به وتتطرف بعضهن لتخرج الأخريات من حظيرة الإيمان. والموافقة على إستخدام الحجاب بالمدارس الحكومية، يعني موافقة ضمنية من الحكومة على هذا التمييز الذي يهدد حرية المرأة في إختيار ملابسها. ومن المهم التوضيح بأن المقارنة بين إختيار المرأة للحجاب المزعوم وإختيار أخرى للبس القصير والسفور خاطئة، وهي في لغة الشرع قياس مع الفارق. وذلك لأن الحجاب ليس إختياراً بل واجباً حسب تصور من تلبسه، وهو واجب جماعي وليس فردي، في حين أن إختيار القصير أو السفور إختياراً فردياً حراً لايتدخل فيه أي مشرع بأي صفة.

٨. السماح بالحجاب في المدارس الحكومية، يعني قبول الدولة الفرنسية بتشريعات غير فرنسية تطبق على أراض فرنسية، تنتهك سيادة الدولة بدعاوى دينية وترمي إلى تهديم أسس دستورها. فإلزام المسلمة بالحجاب وفقا لتشريع ديني، يعني إلزام مواطنة فرنسية بتشريع يحد من حريتها في إختيار ملابسها، لم يصدر عن الجهة الوحيدة المخولة بالتشريع في فرنسا وهي البرلمان الفرنسي.

ما تقدم يؤكد أن لفرنسا كل الحق في سن قانون يحظر الرموز الدينية بما فيها الحجاب بالمدارس الحكومية، حيث أن هذا الحظر لاينتهك مبدأ الحرية الشخصية في إختيار الملابس بل يعززه، وهو يؤكد على علمانية الدولة ومساواة مواطنيها أمام القانون، في تناغم تام مع دستورها الديمقراطي الليبرالي، على عكس مايحاول دعاة الهوس الديني تصويره، وعلى عكس إعتقاد بعض دعاة الحريات بحسن نية أن تصرفها يتعارض مع مبدأ الحرية الفردية.

٢٠٠٨/٣/٥م

الفرع الثالث

لا لإعدام قادة الأخوان بمصر

(١)

أعلم جيداً أن هذا العنوان سوف يستفز الكثيرين ممن عانوا الأمرين من ظلم وإستبداد وعسف جماعة الأخوان المسلمين ومتفرعاتها، خصوصا في بلادنا الحبيبة السودان. وهم بالطبع محقون في مطالبتهم بمحاسبة هذه الحركة السياسية عن الجرائم التي إرتكبتها في حق أوطانهم، ولكن عليهم أن يفرقوا دائماً بين المحاسبة والإنتقام، حتى لا يتنكروا لموقفهم المطالب بإقامة دولة سيادة حكم القانون القائمة على المواطنة وإحترام حقوق الإنسان، وحتى لا ينحدروا بالدولة نفسها من مستوى مؤسسة حديثة تقوم على المحاسبة، إلى مستوى جسم بربري يقوم على الإنتقام وإهدار الحقوق. ولنثبت قبل كل شئ أن جماعة الأخوان المسلمين قد فشلت فشلا ذريعا في القيام بواجباتها تجاه الشعب المصري الذي أعطاها شرعية إنتقالية لتقود إنتقاله من دولة الإستبداد السياسي إلى دولة سيادة حكم القانون، وأفشلت بذلك فرصة التحول الديمقراطي في مصر، وارتكبت أكبر الجرائم في حق الشعب المصري. فبدلا من فهم طبيعة شرعيتها الإنتقالية والقيام بواجبات الإنتقال، قامت بشرعنة إستبدادها وشرعت في إجراءات التمكين، وهزمت بذلك شرعيتها الإنتقالية ونقضتها بنفسها، قبل أن يهب الشعب المصري ويكنسها، ومن ثم تتغول على إنتفاضته المؤسسة العسكرية وتجهض ما تبقى من أمل في التحول الديمقراطي.

(٢)

و بالرغم مما تقدم و برغم أن دولاً كثيرة مازالت تعتمد عقوبة الإعدام، إلا أننا من مواقع الدفاع عن حقوق الإنسان و عن حقه المقدس في الحياة، نقف بوضـــــوح تام و إستقامة و ثبات ضد إعدام قادة الإخوان المسلمين في مصر، إستناداً لموقف أصيل يرفض سلب حق الإنسان في الحياة – وهو أخص حقوقه كإنسان – مهما كانت المبررات أو الجرائم التي إرتكبها. فعقوبة الإعدام – غير أنها تسلب الإنسان حقه في الحياة – فهي عقوبة تهتم بالردع فقط ولا تشتمل على أي بعد إصلاحي بأي صورة من الصور. إذ لا يتصور إصلاح شخص قد فارق الحياة، في حين أن الإصلاح وتغليب جانبه هو الأفضل للمجتمعات من تربيتها على أساس الردع والتخويف. والواضح أن هذه العقوبة حتى في جانب الردع لا تشكل رادعا كافيا يمنع من إرتكاب الجرائم التي تقود إليها، وذلك لأن الأسباب التي تقود إلى إرتكاب الجرائم ليست نفسية فقط بل إجتماعية في منشأها بالأساس. وأخطر مافي هذه العقوبة هي أنها لا يمكن مراجعتها أو معالجة آثارها لإستحالة

إعادة من نفذت فيه إلى الحياة حتى وإن تم إكتشاف أن إدانته كانت خاطئة لاحقاً. وكثيراً ماوقعت هذه الأخطاء في محاكمات تعتبر عادلة إستوفت جميع شكليات العدالة وتوفرت فيها بينات كافية للإدانة إتضح خطأها في فترات لاحقة. ولهذا نصت المادة الثانية من ميثاق الحقوق الأساسية للإتحاد الأوربي بمنع تطبيق هذه العقوبة، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً غير ملزم طلب من الدول الأعضاء تعليق العقوبة مع دراسة إلغائها، ووضع البرتوكول الثاني من الإتفاقية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لحظر هذه العقوبة، وتمسكت جميع منظمات حقوق الإنسان الدولية بضرورة إلغائها. ونحن نؤيد تعليق هذه العقوبة توطئة لإلغائها، وبالتبعية نؤيد عدم تنفيذها في قادة جماعة الإخوان المسلمين المدانين.

(٣)

وإذا كانت عقوبة الإعدام في حد ذاتها عقوبة تستدعي الرفض بالمطلق، فإن إصدارها في جرائم ذات طابع سياسي يستلزم الوقوف ضدها بشدة. إذ أن الجرائم السياسية في الغالب الأعم مرتبطة بتقديرٍ قوى سياسية مسيطرة على السلطة، هي من يحدد طبيعة هذه الجرائم التي تفصل تفصيلاً لمعاقبة وتجريم وتصفية الخصوم السياسيين. فالجرائم السياسية المرتبطة بالتحولات السياسية، هي جرائم تقديرية وضعية يصوغها المشرع المنتفض ضده وفقاً لإحتياجات واقعه، وفي سبيل تثبيت سلطته السياسية. هذه الجرائم تتسع دائرتها في ظل الأنظمة الشمولية المستبدة كالنظام السوداني ذو الجذور الإخوانية، وتكرس في نصوص فضفاضة كنص جريمة الردة في القانون الجنائي السوداني، وتنكمش مساحتها في ظل الأنظمة الديمقراطية. وبالرغم من أننا لم نطلع على تفاصيل المحاكمات لقادة الأخوان المسلمين ولا على حيثيات الأحكام الصادرة ضدهم، مما يجعلنا غير قادرين على وصم الأحكام الصادرة بأنها سياسية، إلا أننا نستطيع أن نقول بأن بعض الجرائم التي تم إدانتهم بها جرائم ذات طابع سياسي. فجريمة إقتحام السجون التي تمت في ظل إنتفاضة شعبية من الطبيعي أن تستهدف سجون النظام السابق التي تضم السياسيين المعارضين، لا يمكن إعتبارها جريمة بعيدة عن السياسة وكأن من قام بالإقتحام عصابة مخدرات ترغب في تخليص عضويتها المدانة بأحكام قضائية. وتجريم مثل هذا الفعل يعني تجريم إقتحام سجن الباستيل في الثورة الفرنسية وتجريم إقتحام سجن كوبر في إنتفاضة أبريل ١٩٨٥م المجيدة في السودان. وإصدار أحكام الإعدام في هذه الحالة والإدانة من قبل إصدار الأحكام، تشكل إنتصاراً للنظام السياسي المستبد الذي رفضته الجماهير وانتفضت ضده. لذلك لابد من رفض هذه العقوبة حتى وإن تم قبول الإدانة تجاوزاً، بإعتبار أخذ الباعث على الجريمة عند تقدير العقوبة في الإعتبار، مما يحتم عدم الأخذ بالعقوبة القصوى وهي الإعدام في هذه الحالة.

(٤)

وحتى إذا إفترضنا أن العقوبات المذكورة صادرة في جرائم عادية وليست سياسية وفي محاكمات عادلة إستوفت كامل شروط العدالة ومقتضيات وإجراءات المحاكمة العادلة، فإن صدورها ضد ساسة معروفين في ظل سقوط نظامهم السياسي وتمكن خصومهم من السلطة، يعطيها طابعاً سياسياً لا تخطؤه العين. وهذا بالطبع يجعل إخراجها من سياقها السياسي أمراً خاطئاً. إذ لا يستقيم القول بأن اتهام رئيس الدولة بالتخابر مع دولة أخرى والإضرار بالأمن القومي جريمة عادية، في حين أن وصول المعلومات إليه تم بصفته رئيساً وتمريره للمعلومات – إن صح– تم ضمن تقديره لسلطاته وفهمه لطبيعة التحالف السياسي الذي يربطه بتلك الدولة وحدود وسقف تبادل المعلومات معها. وهذا يبين أن أي أحكام تصدر في مواجهته أو في مواجهة قيادة تنظيمه السياسي، لا يمكن بأي حال فصلها عن إطار الصراع السياسي الذي تمت في ظله. فمحاولة إلغاء الطابع السياسي وتقديم قيادات حركة سياسية تحت مواد قانون العقوبات بإعتبارهم مجرمين عاديين، هي محاولة فاشلة بكل تأكيد. وهذا بالطبع يستدعي إستصحاب الأثر السياسي في كامل إجراءات المحاكمة، وأخذه في الإعتبار مع الضغط الناجم عن الدعاية السياسية التي كونت رأياً عاماً ضد المتهمين، في ظروف غليان شعبي أسقط سلطة هذه الحركة السياسية وقطع أمامها طريق التمكين الذي استعدت به الجميع. وإستصحاب هذا الأثر السياسي، يستلزم النظر إلى طبيعة العقوبة في حال الإدانة، وتخفيفها وإصدار عقوبة ذات طابع إصلاحي لا عقوبة ذات طابع ردعي إنتقامي، مشكوك بالأصل في تحقيقها للردع ومعلوم مخاطر بعدها الإنتقامي وردود الفعل الذي تولده.

(٥)

وبالأخذ في الإعتبار المصلحة العامة، والمحافظة على النسيج الإجتماعي للشعب المصري، وحاجته للإستقرار السياسي، يتضح أن تنفيذ عقوبة الإعدام في قادة جماعة الإخوان المسلمين، لا يحقق المصلحة العامة لشعب مصر. فهو من ناحية يوغر صدور القطاعات المؤيدة للحركة ويدفع عضويتها وقادتها لمزيد من التطرف في رد الفعل، ويقطع الطريق أمام أي ترتيبات سياسية مستقبلية تدمجها في الحياة السياسية تحت سقوف دولة سيادة حكم القانون. ومهما كان حجم هذه الحركة التي حكمت مصر عبر إنتخابات تعددية أعطتها شرعية إنتقالية تحب هي أن تسميها ديمقراطية، فهي مؤثرة في نسيج الشعب المصري ولا يمكن إلغاء تأثيرها بإجراءات إدارية وأمنية أو أحكام بالإعدام. ومن ناحية أخرى، يوطد هذا الإجراء سلطة المؤسسة العسكرية ذات الثوب الديمقراطي التنكري ويخيف معارضتها السياسية، خصوصاً إذا تم قراءته مع أحكام قانون التظاهر والقوانين

القمعية الأخرى، ويكرس إستحالة العودة إلى مسار ديمقراطي في مستقبل الحياة السياسية المصرية لمدة قد تطول. ولأن هذا الإجراء – أي تنفيذ احكام الإعدام– سوف يعزز حالة الإحتجاجات الراهنة ويوفر مناخ لتبرير العنف في مواجهة السلطة، بإعتبار أن قيادة جماعة الأخوان المسلمين أثبتت أنها لا تستطيع الإرتقاء فوق ردود الأفعال، فإنه سوف يقود إلى تعميق الأزمة السياسية وربما يقود لإنسداد سياسي كبير يسمح بنمو حركات التطرف المسلحة. والمطلوب بالطبع هو أن ترتقي قيادة جماعة الأخوان المسلمين إلى مستوى الحدث، وتكف عن الإستمرار في حالة الإنكار الراهنة، وتقبل حقيقة أن الشعب المصري قد إنتفض ضد حكمها وتمكينها، وأن المؤسسة العسكرية استغلت هذا الظرف، وتعود إلى شعبها قابلةً لحكمه ناقدةً لسلوكها المشين، وتعمل من خلال المعادلة السياسية الحالية ومع كل القوى السياسية لإستعادة المسار الديمقراطي، في نبذ صريح وواضح للعنف، وتجاوز لأوهام إعادة مرسي للرئاسة. وعلى النظام الحاكم أن يلاقيها في منتصف الطريق، بإيقاف إعدام قادتها، والسماح لها بالعمل السياسي مثلها مثل أي قوة سياسية أخرى.

وبما أننا لا نثق في حكمة قيادة جماعة الأخوان المسلمين ولا في قدرتها على الإعتراف بالخطأ أو القيام بتصحيحه، يصبح الأمل الوحيد في إيقاف تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة ضد قادتها، هو إنصياع السلطة الحاكمة بمصر لضغوط حكومات أجنبية ومجموعات حقوقية منتظمة في منظماتها العالمية والإقليمية، وفي أن تقرأ السلطة المصرية الواقع السياسي كما هو بعيداً عن الأمنيات، وأن تبادر للمساومة السياسية في مقابل الإستقرار السياسي. وبرغم كل ما صدر ويصدر من الأخوان المسلمين، نقولها بالصوت العالي، لا لإعدام قادة الأخوان بمصر.

٢٢ يوليو ٢٠١٥م

الفرع الرابع
تغيير أوباما
الوعود والأحلام والسقوف المتاحة

ابتهج الكثيرون بفوز باراك أوباما برئاسة الولايات المتحدة، آملين في أن يحدث تغييرا جذريا في السياسة الأمريكية، ينعكس بصفة إيجابية على العالم أجمع. وحين بدأت معالم التعيينات والترشيحات لفريقه الرئاسي وبعض الحقائب الوزارية في الظهور، أصيب البعض منهم بخيبة أمل، وفضل آخرون المكابرة والإستمرار في الحلم، في حين توارى فريق ثالث وراء تفاؤل حذر. ودون الدخول في مواجهة أو تكذيب أو مغالطة، وبلا محاولة للتنميط ووضع أحكام جاهزة، نحاول في هذه العجالة التقدم بوجهة نظر حول آفاق التغيير المتوقع والسقوف الواقعية له. وبما أننا مهمومون بإنعكاس السياسة الأمريكية الخارجية على المنطقة والبلاد أكثر من جوهرها داخلياً، ولمحدودية معلوماتنا حول مشاكل الداخل الأمريكي الراهنة، فإننا سوف ننصرف لمعالجة سقوف التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية دون فصلها فصلا تعسيفا عما يتم في الداخل.

في تقديرنا أن إطلاق العنان لأحلام وأوهام حول سياسة أوباما الخارجية، قبل تحديد معالم دور الحكومة الأمريكية بالرجوع للأساس الإقتصادي الإجتماعي لتلك الحكومة، أمر تنقصه الحكمة ويعوزه التبصر. فالحكومة الأمريكية ليست سوى نخبة حاكمة للبرجوازية الإحتكارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وظيفتها الأساسية توفير الحماية لهذه الإحتكارات وتوفير المناخ اللازم داخلياً وخارجياً لسيادتها واستمراريتها. فبالداخل لامناص من الحفاظ على قوانين اللعبة ودعم الإحتكارات لتؤدي دورها كروافع لازمة لإستمرارية نمط الإستغلال الراهن، حتى لو أدى ذلك لتأميم المؤسسات الموشكة على الإنهيار منها على حساب دافع الضرائب. وفي الخارج لابد من الحفاظ على الأسواق التي يتم تصدير رأس المال الإحتكاري إليها في شكل قروض مباشرة أو شركات فرعية أو إستثمارات مشتركة، كما يجب الحفاظ على الأسواق التي تصدر إليها السلع بالأخذ في الإعتبار أن نمط الإستغلال الماثل لايقتصر على تصدير رأس المال المالي فقط، بل يشتمل على تصدير البضائع أيضاً في تعايش طبيعي بين أشكال إستغلال راسمالي متعددة في إطار إستغلال موحد. وقبل أن نتجاوز هذه النقطة، علينا أن نلاحظ بأن تأميم المؤسسات المالية الإحتكارية، يجعل من الحكومة لاعباً مباشراً ضمن كوكبة المحتكرين، بدلا من أن تظل مجرد حارس للمصالح الإحتكارية. وفي حال التوسع في هذا النمط من التدابير الإقتصادية،

تصبح وظيفة الحكومة حماية إحتكاراتها أولاً وقبل حماية إحتكارات القطاع الخاص. وبلاشك مثل هكذا واقع سيجعل الحكومة الأمريكية أكثر نشاطاً وفاعلية في حماية الإحتكارات المستغلة من أي وقت مضى. والحماية المقصودة تجعل السؤال عن آلياتها أمراً حتمياً، وهي آليات تتدرج من الوجود العسكري الإستعماري المباشر، مروراً بخلق ودعم الدول أو الحكومات الوظيفية (تابعة وذات إستقلال نسبي) إلى التحالفات ذات الطبيعة العدوانية. ففي منطقة الشرق الأوسط وحدها، إستخدمت الإمبريالية الأمريكية الأنماط الثلاثة، وذلك عبر إحتلال العراق لدعم الإحتكارات النفطية والعسكرية، زيادة الدعم لإسرائيل، وتنشيط التحالف مع دول حلف شمال الأطلنطي وتكريسه لاعباً إستعمارياً رئيساً كما في حالة إحتلال أفغانستان.

الواقع الماثل أعلاه مقروءاً مع حقيقة أن باراك أوباما نفسه قد دفعته المؤسسات الإحتكارية المسيطرة المقسمة بين الحزبين الكبيرين لسدة الرئاسة كممثل لها لا كعدو، يؤكد أن أوباما لامناص له من دعم هذه الإحتكارات والعمل على حماية مصالحها وتكريس هيمنتها الإقتصادية داخلياً وخارجياً. ولعلنا نصيب إذا دللنا على مانقول بوقوف أوباما مع خطة الإنقاذ Bail out التي وضعتها إدارة بوش الجمهورية لمواجهة الأزمة المالية العالمية، والتي قضت بضخ أموال دافع الضريبة الأمريكي للمؤسسات الإحتكارية لإنقاذ هذه المؤسسات من الإنهيار. كذلك تجلت في إختياره لطاقمه الحكومي، فعلى سبيل المثال، كان إختياره للسيدة كلينتون لمنصب وزير الخارجية ولإيمانويل رئيساً لموظفي البيت الأبيض، مجرد رسالة لدولة إسرائيل الوظيفية تؤكد إستمرار دعمه لها ولدورها الوظيفي المتمثل في حماية رأس المال الإحتكاري المصدر لمنطقة الشرق الأوسط، بقدر حمايتها للمصالح المتمثلة في إنسياب النفط الرخيص وقيامها بدور الفتوة بالمنطقة لتأديب الدول المارقة خارج إطار القانون الدولي وقواعده المعروفة بممارسة البلطجة السياسية. ولا شك في أن هذه الرسالة المقصود منها بالأساس تطمين الإحتكارات الأمريكية ذات المصالح بالمنطقة قبل تطمين النخبة الحاكمة في إسرائيل. وهذه الرسالة تستلزم ترجمة على مستوى السياسات بحيث يتم ضمان أمن وإستقرار دولة إسرائيل الوظيفية، بإعتبارها محطة إستعمارية متقدمة بالمنطقة لاغنى للإحتكارات المستغلة عن خدماتها، وربما يتم ذلك عبر إعادة نفخ الروح في المبادرة العربية للسلام بعد إسقاط حق العودة الذي هو جوهر القضية الفلسطينية منها، وإقامة شبه دولة فلسطينية على مساحة تقل عن العشرين بالمائة من مساحة فلسطين التاريخية، تصبح مبرراً لطرد عرب ٤٨ من ديارهم لإقامة دولة يهودية عنصرية نقية تكون أكثر عدوانية، وتكرس الإحتلال الإستعماري وسيلة لإقامة الدول وتشرعن التوسع عبر الإحتلال. فالواضح هو أن إختيار أوباما للمذكورين بهدف تطمين الإحتكارات وذراعها الإسرائيلي، يوفر لإسرائيل فرصة أفضل للدخول في سلام وهمي

هندسته الأساسية قائمة على تصفية القضية الفلسطينية لمرة وإلى الأبد، وهذا ماظلت هذه الإحتكارات منذ فترة تدفع بإتجاهه وهو ما لن يستطع أوباما أو غيره إيقافه أو تغييره بغض النظر عن نواياه.ولعله من المهم أن نلاحظ بأن سياسة أوباما غير المعتمدة على الإستعمار المباشر نسبيا، بإعتبار أنها تدعو للإنسحاب من العراق مع إستمرار إستعمار أفغانستان، تساهم في توكيد الدور الوظيفي لإسرائيل كأداة إستعمارية في المنطقة. وقصارى القول هو أن أوباما لاسبيل أمامه سوى إنتهاج سياسة تقوي من مركز الدولة الوظيفية إسترضاءً للإحتكارات التي جلبته للسلطة، مع تقديم مبررات للحكومات المسماة معتدلة أو صديقة لتعزيز أمن وسلامة هذه الدولة وضمان إنسياب النفط الرخيص وحماية الرأسمال المصدر للمنطقة .

كذلك لن يستطع أوباما في حال أمن موقفه مع الإحتكارات المالية المصدرة لرأس المال المالي والصناعي، أن يتجاهل الإحتكارات المصدرة للبضائع والسلع وأهمها بالطبع الإحتكارات العسكرية التي تصنع السلاح. وهذا لن يتسن له إلا بتوفير سوق مجزية لهذا السلاح، تضمن للإحتكارات أعلى نسبة من الأرباح. والسوق المتاحة للسلاح هي بالتوسع في شراء السلاح للجيش الأمريكي نفسه وشرط ذلك التوسع في العمليات العسكرية، أو توفير أسواق خارجية ببيع السلاح لبؤر التوتر سواء كانت مناطقاً متوترة بالفعل أو بالإمكان. ولتطمين هذه الإحتكارات المهمة والفاعلة، كان لابد من الإبقاء على جيتس بوزارة الدفاع، في إعلان مباشر لإستمرار سياسات وزارة الدفاع الضامنة لربحية الإحتكارات العسكرية وجوهرها زيادة الإنفاق العسكري وتوسعة الميزانية العسكرية، حتى وإن تغيرت مسارح العمليات أوتقلصت بفعل إنسحاب متوقع وغير مؤكد من العراق. فجيتس الذي عينته الإدارة الحالية الجمهورية اليمينية المتطرفة، لن يتحول إلى سياسة مناقضة في جوهرها لما يمثله البنتاغون من مصالح إحتكارات عسكرية، بل المتوقع أن ينحني أوباما أمام هذه المؤسسات الراسخة، وأولى مؤشرات هذا الإنحناء هو الإبقاء على جيتس في موقعه. ومعنى هذا هو أن هامش المناورة المسموح به لأوباما محدود، ويتمثل في تقليص مساحة الحروب الخارجية مع الإستمرار في إيجاد منافذ لتسويق الأسلحة بتوسيع الإنفاق على المؤسسة العسكرية وبرامج التسلح بحجة أو أخرى، مع إستخدام دبلوماسية نشطة لتسويق الأسلحة بالخارج. لذلك من المرجح أن لانشهد إحتلالات لدول أخرى في القريب العاجل، في حال نجح أوباما في توفير سوق داخلي مجز وبرامج تسلح ممولة جيدا على حساب دافع الضرائب، بالإضافة لإقناع أو إلزام دول بعينها لشراء السلاح الأمريكي والإستفادة من بؤر التوتر.

وفي إطار مايسمى بالحرب على الإرهاب وهي ميراث ثقيل خلفه اليمين المتطرف لن يستطع أوباما إلغاءه أو تجاوزه بيسر، سيستمر أوباما في الصرف على نشاطات جامحة في

أفغانستان مع سعي محموم لتوسيع مشاركات حلفائه في حلف شمال الأطلسي العدواني. ومن المهم أن نذكر أن هذا الحلف قد مهد له بأول خطة إنقاذ عالمية كبرى عرفت بخطة مارشال نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية لوقف إنتشار المد الشيوعي بأوربا. ودون إفراط في المقارنة ومع إدراك للفروقات، نتوقع أن يعقب خطة الإنقاذ المالي الداخلية ذات التداعيات العالمية فيما يخص النظام المالي، خطوات عدوانية تستهدف حماية المركز الإحتكاري المتداعي، قد تأخذ شكلاً عسكرياً في حال وجود منافسة سافرة من دول أخرى أو في حال تقاعس العالم عن التجاوب مع خطة الإنقاذ والمساهمة في إعادة تكريس الهيمنة المالية الأمريكية. وهذا قد يدفع أوباما لتوظيف حلف شمال الأطلسي نفسه للعب أدوار أكثر عدوانية في حال موافقة الحلفاء أو لتوسيع نطاق الحروب التي تخاض بالوكالة وربما إستخدام المرتزقة كأداة فاعلة وبديلة للجيش الأمريكي النظامي. وهذه بالطبع أدوات قد تستخدم لمعالجة مشكلات أخرى كمشكلة دارفور.

فالإحتكارات الأمريكية وعلى رأسها الإحتكارات النفطية الساعية لتأمين هيمنتها في إطار أزمة الطاقة بعد بلوغ ذروة النفط، لامناص أمامها من أخذ الثروة النفطية بإقليم دارفور في إعتبارها مع الأخذ في الإعتبار واقعة أن البترول السوداني يساهم في سد الثغرة الأساسية بالنظام الإقتصادي الصيني وهي الجوع إلى الطاقة. ودون المبالغة في تقييم هذا العنصر وإضافة موقع الإقليم كعنصر آخر وإحتمال وجود معادن أخرى كذلك بالإقليم، يصبح دفع هذه الإحتكارات لسلطة أوباما في إتجاه موقف أكثر فاعلية وتأثيرا أمراً حتمياً، مستغلة الموقف الشعبي الحقيقي والفاعل الذي حركته البشاعات والجرائم المرتكبة بالأقليم وجعلته فاعلاً ومؤثراً. وبالقطع سوف يساعدها في ذلك موقف الحكومة السودانية وقصر نظرها، الذي منعها وسيمنعها من رؤية المخاطر المحدقة بها بحجمها الطبيعي والتعامل معها وفقاً لمنهج علمي وبعيداً عن التهريج السياسي. فالإحتكارات الأمريكية لن تستنكف عن إستخدام قضية دارفور العادلة ولا عن إستغلال إجراءات المحكمة الجنائية الدولية المبنية على جنايات وقعت بالفعل وبيناتها حاضرة، لتحقيق مآربها وحماية مصالحها الإقتصادية والسياسية. ولسنا في معرض الفصل بين جرائم دارفور وبعدها السياسي لأنها بالأساس إرتكبت على أساس تصور سياسي وبواسطة سلطة سياسية ضحلة الرؤى وعاطلة من المواهب، ممايحتم أن تكون لها تداعيات سياسية. وهذا بالحتم لاينتقص من القول بوقوعها وضرورة محاسبة من إرتكبوها ومحاكمتهم، كما لاينفي حقيقة أن الإحتكارات الأمريكية وسلطتها سوف يسعيان للإستفادة منها وتوظيفها لحماية وتأمين مصالح تلك الإحتكارات. والمتوقع هو أن يستخدم أوباما مؤسسات الأمم المتحدة لوضع مزيداً من الضغوط على حكومة البشير، مع الإستفادة من صدور مذكرة التوقيف الراجح صدورها من محكمة الجنايات الدولية ضد الرئيس البشير. وفي حال

صدور رد فعل عاطفي من هذه الحكومة ضامرة الخيال السياسي بطرد قوات الهجين وتصعيد بشاعاتها وحربها بالإقليم، فإن تدخلا مباشراً تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يظل أحد البدائل مع إمكانية إستخدامه غطاءً لقوات من حلف شمال الأطلسي معززة بالمرتزقة لتقليل الضغط على الإقتصاد الأمريكي. ولأن الإحتكارات الأمريكية ليس لها عداءً مبدئيا مع الرأسمال الطفيلي الحاكم بالسودان الذي يهدم بنية الإقتصاد الفعلي ويكرس تبعيته، فإن باب التسوية لقضية دارفور يبقى دائماً مفتوحاً فيما إذا إمتثلت حكومة المؤتمر الوطني للتصور الأمريكي. وهو تصور مبسطٍ يقوم على إستبعاد البشير من السلطة عبر الإنتخابات القادمة وعلى حزبه أن يقدم بديلاً له بعد أن يكون قد أنجز التحالف المطلوب لمثل هذه الإنتخابات، بعد أن يتم التوصل مع الحركات المسلحة في دارفور لإتفاق شامل لتصبح جزءاً من تحالف مركزه المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، تلحق به جبهة الشرق وربما الإتحادي الديمقراطي. وهذا يتطلب موافقة المؤتمر الوطني على تقديم تنازلات تسمح بحل مشكلة دارفور وصياغة برنامج حد أدنى تقبله هذه القوى، مع تقديم شخص مقبول في حال إستمرار رفض علي عثمان تولي مهمة تصفية حكم البشير ومجموعته الحالية. والتنازلات المطلوبة أساسها مطالب للحركات قائمة على إقتسام السلطة والثروة وتصفية مليشيات الجنجويد ووقف دائم لإطلاق النار مع بعض التعويضات. أما بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية، فالمؤكد هو أنه لن يتم التنازل عن تسليم كوشيب وهارون، مع ترجيح الوصول لصفقة فيما يخص البشير، في حال إمتثال الحكومة السودانية للتصور الأمريكي آنف الذكر الذي لن يتغير في ظل حكم أوباما حتى وإن تغيرت التكتيكات المفضية إليه.

ماتقدم بالطبع لايحيط بالموضوع إحاطة شاملة، ولكنه يمهد لدراسة أعمق بوضع مؤشرات تحليلية أولية تسمح بتوقع التغيير الذي يتطلع العالم إليه في ظل حكم أوباما. فما نود أن نقوله أن حكم أوباما لن يستطع أن يغير إستراتيجية الرأسمال الإحتكاري ونخبته الحاكمة القائمة على الإستغلال، ولكنه سيتمكن من وضع تكتيكات ناعمة و أقل إيلاماً من تكتيكات اليمين المتطرف الذي علمه عرابه الإقتصادي ميلتون فريدمان أن الديمقراطية هي حرية الربح. فالإحتكارات التي إنفلتت وفقاً لهذا التنظير وتوسعت في أسواقها الإفتراضية وتوحشت في إستغلالها، لن تسمح له بإحداث تحولات جذرية أو كبيرة، وربما تضطره لإتخاذ خطوات عنيفة في حال أحست أن تكتيكاته الناعمة لاتوفر لها الحماية المطلوبة.

٢٠٠٨/١٢/١٢ م

الفرع الخامس

فليستعد الغرب للمزيد من موجات الهجرة!

تتظاهر بعض حكومات الغرب الأوربي مؤخراً بأنها فوجئت بموجة الهجرة الأخيرة التي حفزتها أحداث الشرق الأوسط المؤلمة، وتحاول أن تسوقها كخطر داهم على المجتمعات الأوربية. وتتصرف وكأنها لا تعلم بأن ما يحدث نتيجة طبيعية وحتمية للحالة التي تردى إليها الشرقٍ الأوسط، وتجتهد لتوظيف هذه الموجة من الهجرة في سبيل سن قوانين هجرة أكثر تشدداً، عبر بيع الخوف من المهاجرين لمواطنيها. والكل يعلم أن في هذا المسلك الكثير من النفاق والتخلي عن قيم المجتمعات الأوربية نفسها التي أنتجتها برجوازيتها في حال صعودها، وقبل إنحدارها وتحولها لمجرد شرائح تخدم الإحتكارات العالمية عابرة الحدود.

فالحكومات المرائية والمنافقة التي تتحدث عن موجة الهجرة الراهنة، تدرك أن عدم الإستقرار في الشرق الأوسط وإن كان أساسه داخليا، إلا أنه تم تحفيزه وضخ الدماء فيه من الدول الإستعمارية في الغرب نفسها. فإن كان الإستبداد السياسي وإحتكار السلطة والثروة يشكلان أساساً للصراع الحاد الراهن ولغياب الأمن والإستقرار، فإن الداعم الأول للنظم الإستبدادية في المنطقة هو الغرب الإستعماري. فهو الذي دعم جميع النظم الإستبدادية في المنطقة ومازال يدعم من بقي منها، وهو الذي لا يرغب في وجود نظام ديمقراطي بالمنطقة، ليقينه بأن النظم الديمقراطية خطرة على مصالحه، ومعرفته بأن شعوب المنطقة إن إمتلكت قرارها سوف تبحث أولاً عن إستكمال تحررها من الإستعمار بجميع أشكاله.

ولسنا في حاجة للتذكير بأن الغرب هو من أطلق مصطلح الفوضى الخلاقة لبناء الشرق الأوسط الجديد، وهو الذي أحال ثورات الشعوب بالمنطقة إلى حروب أهلية مدعومة منه وممن هم منخرطون في مشروعه الإستعماري في المنطقة. وهو من منع القوى المنتفضة من الوصول للسلطة وتأسيس حكوماتها عبر دفع جنرالات الجيوش لإستلام السلطة تحت دعاوى الإنحياز للشعب تارة، والتحالف مع الإسلام السياسي ومعاداة قوى المجتمع المدني تارة أخرى. وبسلوكه هذا، أجهض إنتفاضات الشعوب ضد الحكام المستبدين الذين كانوا حلفاءً وثيقين له، وأنتج نظما إستبدادية جديدة ، أو بالعدم أغرق البلدان التي استعصت عليه في فوضى المليشيات التي أفقدت المواطن أدني حدود الأمن وأسس الإستقرار. فالدول الفاشلة التي أنتجها الغرب وحلفاؤه في المنطقة، هي دول لا يأمن

الفرد فيها على حياته ناهيك عن أن يكون آمناً في عمله، في جو تتوفر فيه الخدمات والإحتياجات الأساسية لحياة البشر. فالسلطات الإستبدادية التي لم تسقط، والتي كانت سبباً في نجاح التدخل السلبي للغرب وحلفائه الذي صادر إنتفاضة الشعوب تقصفه من ناحية، والمليشيات التي تحتل أراضيه بنوعيها متطرفة ومعتدلة تسومه سوء العذاب وتنكل به وبعضها يذبحه. أما الدول التي حدث فيها تغيير، فهي ما بين مطرقة المليشيات الدينية المتصارعة ونكاية الإرهاب الديني، وسندان الغرب المؤيد والحليفٍ للإسلام السياسي، أو في أحسن الفروض تحت سلطة مدنية هشة لا يريد لها الغرب نجاحاً لأن الإسلام السياسي لا يسيطر عليها.

يعلم الغرب كذلكٍ أن المليشيات التي دعمها سراً وعلانية، أو ترك دعمها لحلفائه بالمنطقة، قد نجحت نجاحاً كبيراً في تهديم البنى التحتية للدول التي تدور أو دارت فيها النزاعات. فبعد ضرب الجيوش وتفكيكها لمصلحة المليشيات وفي سبيل إضعاف النظم الحاكمة التي لم تسقط، تقوم هذه المليشيات البربرية بتدمير كافة بنى الخدمات من صحة وتعليم، بل وأنها تستخدم قطع مياه الشرب من الأحياء السكنية كوسيلة للضغط على النظم الحاكمة، وتفجر خطوط الغاز والكهرباء وتحول المدارس لمراكز قيادة وعمليات، وتقصف كذلك المناطق الآهلة بالسكان. وفي سبيل تطبيقها لما تسميه شرع الله، تغتال موظفي القطاع العام بعد تكفيرهم، وتحيل المحامينٍ لبائعي خضار، وتعيد هيكلة الخدمة المدنية وفقاً لتصورها استناداً للنهج الذي كان سائداً قبل أكثر من ألف عام. وتشتط أكثر فتتدخل في كيفية لبس المرء وحلاقته لشعره بصورة تفوق تدخل أباطرة الصين القديمة. وبالطبع لا تقتصر هذه المليشيات الموظفة لخدمة المشروع الغربي بغض النظر عمن قام بتأسيسها ورعايتها، لا تقتصر على مواطني البلد المنكوب، بل يجد هذا المواطن أن غرباء عن بلاده هم من يستعبدونه ومن يسترقونه ويفرضون عليه رؤيتهم الدينية التاريخية المتشددة تحت تهديد السلاح. فماذا كان ينتظر الغرب من مثل هذا المواطن؟ هل كان يعتقد بأنه سيبقى ليقدم عنقه للمليشيات، أم أنه توهم بأن هجرته ستكون محدودة وسيتم إستيعابها بإعتبارها ضرر عرضي مصاحب (Collateral Damage) يمكن ضبطه عبر قوانين الهجرة؟

الأنكى من ذلك أن الغرب توهم بأن هذه الموجة من الهجرة سوف يتم إستعيابها بدول الشرق الأوسط نفسها ولن تطاله، بل سينتقي ما يريده هو منها من أيدي عاملة وأقليات لا يرغب في تعكيرها لنقاء الصراع الطائفي. ولكنه لم يجب قبل ذلك على أسئلة رئيسة أهمها ما يلي: لماذا يهاجر مواطن من دولته المستبدة لأخرى شبيهة بها إن لم تكن أسوأ منها؟ كيف ستستقبله دول الشرق الأوسط وهي تعمل بجد لطرد سكانها الذين يخالفون نظم الحكم أو يختلفون معها في الرؤية السياسية؟ كيف سيدخلون إلى دول الشرق الأوسط الغنية وقوانين الهجرة الخاصة بها صعبة ومن العسير الحصول على

وسيلة لدخولها، خصوصاً في غياب حدود مشتركة معها في معظم الحالات؟ كيف ينتقل للدول الفقيرة التي ليس لديها ما تقدمه لشعوبها وتستأثر فيها النخب بكل شئ وتتاجر حتى باللاجئين؟ لماذا يبقى في الشرق الأوسط ولديه فرصة في الذهاب للغرب حتى وإن إكتنفتها الأهوال والمخاطر؟

لم تشغل الحكومات الغربية نفسها بالإجابة على الأسئلة السابقة، لأنها لو طرحتها على نفسها لتوصلت إلى أن كل من سيملك أجر المهربين سيأتي إليها. ففي مخيلة مواطن الشرق الأوسط المحروم من المواطنة، أن دول الغرب دول ديمقراطية يتوفر له فيها الحد الأدنى المتمثل في حقوق اللاجئ، ويتوفر له فيها الأمن والإحتياجات الأساسية وربما فرص العمل لاحقاً والمواطنة الكاملة. وفيها سوف يتسنى له أن ينعم بالديمقراطية وحقوق الإنسان التي حرمه منها المستبدون في بلاده وظاهرهم وشد من أذرهم الغرب، الذي بدأ مع علمانييهم وانتهى بزواج المصلحة مع إسلامييهم. وهو يرى أنه طالما أن الغرب شارك في حرمانه ليس من حقوقه كإنسان بل حتى شجع الفوضى في بلاده، فمن حقه أن يذهب إليه ليتمتع بهذه الحقوق التي يرى الغرب أنها مقصورة عليه. وهو كذلك لا يرى أنه يتسول الغرب أو يثقل عليه، لأنه يعلم أن مستوى الرفاه الإقتصادي الذي تعيش فيه معظم دول الغرب أسس له النهب الإستعماري وإستعباد الشعوب. وطالما أن الغرب مصر على إستمرار الإستعمار الإقتصادي لدول العالم الثالث، فمن حقه أن يهاجر إلى هذا الغرب، ليلحق بجزء مما نهب من الثروات وينال حظاً يسيراً، بدلاً من البقاء حيث يتم إستغلاله بإستمرار.

مفاد ما تقدم هو أن للمهاجر كامل الأسباب والمبررات التي تجعله يستميت في الهجرة للغرب وليس لبلاد الإسلام والمسلمين. فهو من الممكن أن يصوت للإسلام السياسي أو يحمل أفكاره، لكنه يفضل الهرب من سلطته حين تصبح واقعاً يكرس الفشل والفساد والإستبداد والمحسوبية لمحازبيه، والظلم المستمر للمواطن العادي. إذ أنه لا يمكن أن يبقى في بلاد حياته فيها مهددة من جميع النواحي، وإحتياجاته البسيطة لا سبيل لتلبيتها فيها. وهو بالقطع لا يرغب في الإنتقال لدول الشرق الأوسط الأخرى لأنها غير قادرة على حل مشكلته بشكل جذري، ويجد في نفس الوقت ما يحفزه للذهاب إلى الغرب، وما يبرر له الشروع في الهجرة وإن كانت المخاطر تجعله يهرب من موت إلى موت، حيث يدفعه أمل في الحياة لم يعد له من بصيص في بلاده.

لذلك مالم يغير الغرب سياسته الإستعمارية اللا إنسانية، عليه أن يستعد للمزيد من موجات الهجرة!

٥ سبتمبر ٢٠١٥م

خاتمة

المتأمل للسياسة السودانية في السنوات الماضية من خلال المقالات السابقة، يجد أن محتواها يتبدى وينعكس في شكل عمل النظام السياسية وآلياته. فهو لا يتعامل مع الإنتخابات مثلا كوسيلة ديمقراطية لتداول السلطة وإعادة إستدخال مؤسسة الدولة في المجتمع بخلق الرابطة الآلية بين المواطن والمؤسسة، ولكنه يتعامل معها كوسيلة لضمان إستمراريته في السلطة ولتبرير هذه الإستمرارية لا أكثر ولا أقل. وتتبدى أهم ملامح ضعف نظام الإنقاذ في أنه لم يستوف يوما شرط احتكار إستخدام العنف في كافة البلاد، ولم تتوفر له السمة الأساسية للسلطة السياسية وفقا لتوصيف ماكس فيبر، إلا في أجزاء بعينها من البلاد. وهو دائما في خوف من الإحتكام لإرادة الناس ومدمن على تزوير الإنتخابات، وعاجز أمام تنامي الدين الخارجي، ومنبطح أمام ضغوط الإمبريالية العالمية، وعاجز عن إبتزاز دولة الجنوب الفاشلة لإبتزاز ريع نفطها المرحل شمالا لسد العجز المالي ومعالجة أزمته الإقتصادية الطاحنة. وهذا بالطبع يقوده من فشل إلى فشل، ويدفعه دفعا للإنتقال من معسكر إقليمي إلى آخر بحثا عن تسول العون الإقتصادي، كما يلجؤه إلى إجراءات تكرس نهبه لمواطنيه وتعزز طابعه الطفيلي. فإستحكام الأزمة، يدفعه دفعا ليسفر عن طبيعته الطفيلية بشكل واضح ووقح، ويتحدى شعبه بإستفزاز سافر وصلف يليق بمن يحيا على عرق الآخر ونهبه، ويداري ذلك بالتعالي عليه وبالأكاذيب المتسربلة بإدعاءات دينية. وهو لايملك هامش للمناورة يسمح له بالتراجع، لأن تراجعه يعني له في أفضل الأحوال القبول بالبدء في تفكيك سلمي لدولته وتحميل طفيلييه عبء الأزمة الإقتصادية. فالنظام يواجه عزلة شاملة وخانقة أكثر من أي وقت مضى، وإنهيار إقتصادي شامل ليس سببه إنفصال الجنوب فقط، بل أساسه نمط التطفل الذي تمارسه النخبة الحاكمة وتدميرها للإنتاج الصناعي والزراعي ونهب مقدرات الدولة.

وعجز النظام في إدارة أزمة رئيسه مع المحكمة الجنائية الدولية قانونياً والإصرار على تسييسها، يعكس مظهرا من مظاهر عجزه. إذ أن إختيار المسار السياسي ومسار تسييس النشاط القضائي برمته، ينقل المسألة برمتها إلى دائرة المساومات السياسية والتنازلات المتبادلة، وهو أمر مارسته الحكومة السودانية ومازالت تمارسه في إدارة أزماتها المتتابعة، دون أن تدري أنه يحشرها حشرا حيث أرادها الآخرون لضعفها. وتعزيزه لهذا الضعف بإدارة حملة دعائية مبنية على الأكاذيب لخداع الرأي العام الداخلي، يؤكد فشله الذريع في إدارة هذه الأزمة ناهيك عن حلها. فصدور أمر منع الرئيس من السفر بجنوب أفريقيا مع الإستمرار في الإجراءات ومطالبة حكومة البلد المضيف من قبل المحكمة بأن توضح

كيف سمح للبشير بالسفر بالمخالفة لأمر المحكمة، يؤكد بأن المحكمة الجنائية الدولية لم تكن في تاريخها قريبة من القبض على مجرمها الهارب مثلما كانت في جنوب أفريقيا. أي أنه على عكس ما تشنف به حكومة السودان آذان الناس من أن البشير انتصر على المحكمة المذكورة، أوشكت المحكمة أن تضعه في طائرة وتحمله إلى مقرها. وليس أمام البشير من وسيلة لمقابلة هذا التدهور في مركزه وتراجع قوة الردع التي نسميها تجاوزا هيبة، إلا بإتخاذ المزيد من الإجراءات الإستبدادية والمتعسفة. وحدث ماهو متوقع بأن تلجأ سلطته إلى مزيد من قمع أي تحركات جماهيرية، وأن تتمادى في الإعتقالات التعسفية، وأن تتشدد في مواجهة المعارضة الوطنية الرافضة لحوار الوثبة. كذلك تم التشديد على الصحافة، وتضييق الهامش الضئيل للحريات الممنوح لها، وتأكيد سلطة جهاز الأمن على مصادرتها. وربما تتسع دائرة المصادرة لترسيخ مبدأ المصادرة الجماعية الذي بدأ الجهاز في إتباعه. أيضا من المتوقع إزدياد الإعتماد على الجنجويد "قوات الدعم السريع" في التصدي لأي تحرك مدني أو جماهيري، مع إستخدام الرصاص الحي في مواجهة كل من يحتج على عسف السلطة وتماديها في غيها. وبالموازاة لذلك، لابد من توسيع دائرة الحرب وتنشيط الجبهات خصوصا في دارفور صاحبة المأساة التي حركت كل هذه الإجراءات ودهورت وضع الرئيس وأسقطت هيبته. وهذا يتطلب مزيدا من الإعتماد على الجنجويد في المهام العسكرية، مع مزيد من المعاناة للمدنيين في دارفور وجبال النوبة، والتشدد وعدم المرونة في التعامل مع قوات اليوناميد، من أجل الإنفراد بالمواطنين العزل. ويتوقع أيضا أن يتم تضييق أكثر على المنظمات الدولية العاملة في الإغاثة، وربما نشهد طردا لبعضها أو منعا لها على الأقل من القيام بدورها في إغاثة المنكوبين في أماكن النزاع. فالرئيس من ناحية إعتبارية– أي الرئيس بصفته، هو ممثل لقوى إجتماعية حاكمة، دفعت به إلى منصبه وثابرت على حماية سلطته. هذه القوى هي شريحة الرأسمالية الطفيلية، التي هيمنت على النشاط الإقتصادي في قطاع التمويل والصادر والوارد ومؤسسات الدولة الإقتصادية، واستفادت من عملية الخصخصة ومن حروب السلطة العبثية، ومن الفساد الإداري والسياسي والمحسوبية وتجيير جهاز الدولة لنيل العمولات، وإرهاق المنتجين بالجبايات والسيطرة على مدخلات العملية الإنتاجية ومخرجاتها ، وإدارة عمليات غسيل الأموال وتهريبها والإختلاس الممنهج للمال العام، بالتحالف مع البيروقراطية الأمنية والعسكرية وشبه العسكرية، داخل جهاز الدولة وفي حزب الحكومة، سواء أكان ذلك على مستوى المؤتمر الوطني أو الكيان الخاص للحركة الإسلامية. هذه القوى التي يمثلها الرئيس، برغم أنها شريحة موحدة في الهدف العام، إلا أنها تتكون من فئات متعددة تحدث بينها تناقضات ثانوية تأخذ طابعا تناحريا عند تعارض المصالح بين مراكز القوى التي توظفها وتستعين بها لدعم مراكزها في الصراع على السلطة والتمكن من مفاصلها، خصوصا عند ضيق مساحة التطفل وانحسار القطاع الإنتاجي بسبب الإنهاك المستمر من

قبل رأس المال الطفيلي له أو بسبب خارجي كإنفصال الجنوب أو بالسببين معاً. والرئيس كممثل لهكذا رأسمال طفيلي وجزء من إستغلاله وفساده المؤسسي، لا يستطيع أن يعمل أو يفكر أو أن يتخذ قراراً خارج إطار توازنات القوى الإجتماعية التي يمثلها. وهذا هو أصل مأزقه الشخصي وليس قدراته الشخصية المتواضعة كما يعتقد البعض.

عجز النظام عن توفير حلول مرضية لأزمات البلاد وعدم قدرته على تقديم التنازلات، قاده إلى الفشل في معالجة الأزمات بل وتعميقها، ودفعه للمناورة بقضية السلام المهمة جداً في السياسة السودانية. فتكريسه الجهد لتحويل إتفاقية السلام الشامل لوثيقة تثبت نظامه في الشمال بغض النظر عن تداعيات هذا التثبيت، قوضت فرص السلام الموعود وقادت لإنفصال الجنوب. وتأكدت توقعاتنا القاضية بأن إستمرار دولة المؤتمر الوطني الطفيلية في الشمال ونشوء دولة الحركة الشعبية في الجنوب في غياب المؤسسية والشفافية وضعف إن لم يكن غياب المشاركة الشعبية، يحتم إنتشار الفساد في الدولتين في إطار غياب مبدأ المحاسبة والإنفراد بالسلطة بشكل أو بآخر. وهذا يهدد بتعميق الأزمة ونشوء دولتين فاشلتين بدلاً من دولة فاشلة واحدة.

وكما نوهنا قبلاً، من حق الوحدويين في شمال البلاد تحميل الحركة الشعبية أيضاً نصيبها من التفريط في وحدة البلاد، حين تلاقت مصالح الإنفصاليين فيها مع مصالح المؤتمر الوطني وطفيلييه فكرست تفتيت الوطن. وحتماً لا يصح تبرئة الحركة الشعبية من المسئولية والسماح لها بالإفلات من تحمل تبعة خطيئة مشاركتها الواضحة في تمزيق البلاد. والنتيجة الكارثية والثمار المرة لتواطؤ الإنفصاليين الجنوبيين مع المؤتمر الوطني، كانت هي قيام الدولة الفاشلة التي نوهنا إلى قيامها في الجنوب، وغرقها في حرب أهلية مؤسفة. وبدلاً من أن يدفع المؤتمر الوطني الحاكم إستحقاقات الوحدة القائمة على المواطنة، قامت بعض أصواته تبشرنا بوحدة كونفيدرالية مع الجنوب قبل الإستفتاء الذي أدى للإنفصال. والمعلوم هو أن أي وحدة أو إتحاد مهما كان شكله أو طبيعته، ليس له مستقبل في حال أنه لم يكن تتويجاً لإرادة مشتركة لجميع أبناء السودان، بحيث يعبر عن وحدة أو إتحاد طبيعي يجسد رغبة السودانيين. فالإتفاقيات الثنائية الفوقية، ودساتير المنحة المتعاقبة، لن تخلق وطناً عادلاً يعيش مواطنيه فيه بكرامة، تماماً مثلما أن المشاريع التي كان المؤتمر الوطني يزمع تنفيذها بالجنوب من المستحيل أن تجعل الوحدة جاذبة. وذلك لأن القول بغير ذلك يعني أن مواطن الجنوب من الممكن شراؤه ببعض المشاريع، ليبقي على وحدة تجعله مواطناً من الدرجة الثانية في بلاده، وتكرس دولة دينية تتعارض مع حق المواطنة في الشمال. فالمؤتمر الوطني لايريد أن يرى أن الوحدة الجاذبة هي الوحدة التي تقوم على أسس جديدة لبها حق المواطنة بما يتعارض تعارضاً جذرياً ومباشراً مع آيدلوجياه السياسية ودولته العابدة، ويعتقد أنه عبر بعض المشاريع الإقتصادية بالجنوب والإبتزاز الإقتصادي للحركة الشعبية

فيما يخص ترتيبات تعدين البترول وتصديره بعد الإنفصال، يستطيع أن يفرض وحدةً أو إتحاداً من نوع ما على أهل الجنوب، وهو بالطبع واهم. وواصل النظام النسج على نفس المنوال في المناورة بالسلام مع حركات دارفور، وتجلى ذلك في إتفاقه الإطاري الذي جعل نيفاشا سقفاً له وغيب العدالة الإنتقالية، وأعقبه في النهاية بإغتيال زعيم حركة العدل والمساواة، التي وقع معها الإتفاق الإطاري عند تعثر المفاوضات والفشل في مواصلتها.

والوجه الآخر لتعميق النظام لأزمته، هو الأزمة التي تمر بها معارضته وأسبابها موضوعية وذاتية. وتتبدى هذه الأزمة في إرتباك أدائها وإضعافها لحججها بالوقوع في التناقضات. حيث نوهنا كمثال لذلك بكل صراحة ووضوح إلى أن موقف المؤتمر الوطني والحركة الشعبية غير الدستوري والقاضي بإستمرار حكومة الوحدة الوطنية غير الدستورية، أكثر إتساقاً من موقف المعارضة. إذ أنه يشكل مجرد إستمرار وإمعان في خرق الدستور الذي تم إرتكابه حين تم تأجيل الأنتخابات بالمخالفة للدستورفقط لاغير. في حين أن موقف المعارضة متناقض حيث أنها وافقت على خرق الدستور عند تأجيل الإنتخابات، و من ثم طالبت بتطبيق الآثار الدستورية المترتبة على الخرق الذي وافقت عليه، ولاندري كيف يستقيم ذلك!!! وأكثر من ذلك، نادت المعارضة بحكومة قومية تعد المناداة بها غير منطقية، و لم تفصح مجرد إفصاح عن نوعية الخطوات التي سوف تتخذها في مواجهة الحكومة غير الشرعية وغير الدستورية. وفوق ذلك، أوهمت المعارضة نفسها وجماهير الشعب السوداني بأن نيفاشا وثيقة تحول ديمقراطي وأوشكت على خوض إنتخاباتها التي قاطعتها في الزمن الضائع، وواصلت بعد ذلك جلد ذاتها بدلاً من تقديم نقد علمي لوضعها ومساهماتها والبناء على الإيجابي منها، واتجهت بعض قطاعاتها لبناء أحزاب جديدة مصيرها الفشل لأسباب كثيرة، وحاول بعضها إنجاز تحالفات بين قوى يصعب توصيفها ناهيك عن تجميعها في عمل مشترك، تعوقه أزمات بعض تلك القوى وفشلها في رصد هذه الأزمات توطئة لمعالجتها.

مفاد ما تقدم هو أن الأزمة عميقة جداً، وأن المؤتمر الوطني الحاكم لا يملك سوى أن يعمقها بإستمرار في سبيل المحافظة على سلطته، وهو غير راغبٍ وغير قادر على مساومة يقدم عبرها تنازلات، تقود لإنفراجة حقيقية وتفتح مساراً فعلياً لتحول ديمقراطي يقود لتفكيك سلمي لدولته ويسمح ببناء دولة جميع السودانيين.

ملحق المقالات بتسلسل تواريخها

	مقال	تاريخه	رقم الصفحة
١	موقف مرائي من الإحتلال!	5-Mar-2008	١٣٤
٢	لفرنسا وجهة نظر!!!	5-Mar-2008	١٣٧
٣	تغيير أوباما ـ الوعود والأحلام والسقوف المتاحة	12-Dec-2008	١٤٤
٤	المحكمة الجنائية الدولية ـمفارقات وتداعيات التسييس	9-Mar-2009	٤١
٥	أمر توقيف البشير- لم يحن أوان التنفيذ بعد!	25-Mar-2009	٤٦
٦	تأجيل الإنتخابات أولى تداعيات مذكرة توقيف البشير	6-Apr-2009	٤٩
٧	المعارضة السودانية (إرتباك الأداء وإضعاف الحجج)	10-Jul-2009	٩٦
٨	نرجوكم..... قاطعوها يرحمكم الله	1-Nov-2009	٩٩
٩	السودان ونذر التفكك ـمخاطر الإنفصال على دولتي الجنوب والشمال	3-Jan-2010	٦٧
١٠	إتفاق الدوحة الإطاري (مزالق وسقوف)	6-Feb-2010	٨٦
١١	نورونا ياهداكم الله !	1-Jul-2010	٧٥
١٢	ما لاتريد الحركة الشعبية أن تراه!	4-Aug-2010	٧٢
١٣	التحالف اليساري الإسلامي الليبرالي (وجهة نظر)	18-May-2011	١١٤
١٤	من ينقذ الإنقاذ؟ (ملامح ضعف السلطة وغياب الخيارات)	26-Nov-2011	١٩
١٥	الخليل شهيداً! (قرابين نجاح المشروع الأمريكي في السودان)	26-Dec-2011	٩٠
١٦	فخامة الرئيس ـ ممثل الرأسمالية الطفيلية ورهينتها	16-Apr-2013	٦٠
١٧	الحكومة السودانية وتجريب المجرب!	3-Jul-2013	٢٤
١٨	مأزق المؤتمر الوطني (الإنسداد السياسي وحتمية الفشل والسقوط)	30-Sep-2013	٢٧
١٩	عقبات في سبيل تأسيس أحزاب سياسية سودانية جديدة	11-Dec-2013	١٠٧
٢٠	جنوب السودان- مضمون النزاع وآفاق الحلول	4-Jan-2014	٧٨
٢١	دلالات إيجابية في السياسة السودانية!!	5-Jan-2015	١٠٢
٢٢	النظام السوداني (تحول إستراتيجي أم تموضع تكتيكي؟)	29-Mar-2015	٣١
٢٣	في السودان (إنتخابات الإستمرارية لا إنتخابات الشرعية الديمقراطية)	17-Apr-2015	١٥
٢٤	في تحويل الفضيحة إلى فتح رباني	18-Jun-2015	٥٣
٢٥	تداعيات فضيحة جنوب أفريقيا في الداخل السوداني	20-Jun-2015	٥٧
٢٦	لا لإعدام قادة الأخوان بمصر	22-Jul-2015	١٤٠
٢٧	فليستعد الغرب للمزيد من موجات الهجرة!	5-Sep-2015	١٤٨
٢٨	نهب المغتربين أم تشجيعهم على الإستثمار؟	27-Feb-2016	٣٥

تأملات في السياسة السودانية

((محاولة للتفكير بصوت مسموع))

د. أحمد عثمان عمر

أغسطس 2016م

تأملات في السياسة السودانية ((محاولة للتفكير بصوت مسموع)) د. أحمد عثمان عمر أغسطس 2016م

تأملات في السياسة السودانية

((محاولة للتفكير بصوت مسموع))

د. احمد عثمان عمر
ولد بمدينة شندي عام 1966م و
تلقى تعليمه العام بها
تلقى تعليمه الجامعي و فوق الجامعي
بجامعة الخرطوم
متزوج و له بنتان وولد
من كتاب الصحافة الالكترونية
مقيم خارج السودان